

« فهرست النجرات الثاني من عقود الخواهر المبيعه »

٣	كتاب البيوع بيان النجرات الدال على التفرع من على التجارة
٤	بيان النجرات الدال على كراهية الإيهين في البيع
٤	بيان النجرات الدال على النهي عن السلم في القارح
٧	بيان النجرات الدال على أن الماء مع بئركه المشتري الخ
١٤	في النجرات الدال على أن الطعام غيره سواء الخ
١٤	بيان النجرات الدال على الخيارات
١٥	حاراه من و حكم به مع المصراه
١٥	الد مع الماسد
٢١	بيان النجرات الدال على أن بيع النجرات باطل
١٩	بيان النجرات الدال على حكم المراهبة والمحافظة
٢	بيان النجرات الدال على حكم بيع الدار
٢٢	بيان النجرات الدال على النهي عن بيع العود
٢٣	بيان النجرات الدال على النهي عن الهبش الخ
٢٣	بيان النجرات الدال على النهي عن الاسديام الخ
٢٤	بيان النجرات الدال على كراهية بيع النجرات للمنادي
٢٤	بيان النجرات الدال على كراهية التفرع بين الام وولدها
٢٥	بيان النجرات الدال على أن البيع باطل اذا اشترط الخ
٣١	بيان النجرات الدال على الرخصة في ثمن السكك الخ
٣٤	بيان النجرات الدال على النهي عن العثر في المعاملات
٣٥	باب الرنا بيان النجرات الدال على اشراط المساوي
٤٠	بيان النجرات الدال على رنا القرآن الخ
٤٢	بيان النجرات الدال على شرط المفاضل الخ
٤٤	بيان النجرات الدال على الرخصة في بيع النجرات
٤٣	بيان النجرات الدال على الدار في الرنا
٤٤	باب السلم - بيان النجرات الدال على أنه لا يصح السلم في الماء مطع الخ

- ٤٥ بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
- ٤٦ باب الكفالة
- ٤٧ بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها الخ
- ٤٧ باب الحوالة
- ٤٨ بيان الخبر الدال على جواز الحوالة بالديون دون الاعيان
- ٤٩ باب الشركة والمصاربة
- ٥٠ باب القضاء بيان الخبر الدال على ان من نصى بغير علم الخ
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس الخ
- ٥٢ بيان الخبر الدال على فضل الحاكم الخ
- ٥٢ آداب القاضي
- ٥٣ بيان الخبر الدال على تحريم النفقة عن الظلم والمخور
- ٥٣ باب الشهادة
- ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
- ٥٤ بيان الخبر الدال على عدم حواش شهادة المحدث في القذف
- ٥٥ باب الدعوى والبيدات
- ٥٥ بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيعة
- ٥٦ بيان الخبر الدال على ان الرجاء يدعيار شيئاً الخ
- ٥٦ بيان الخبر الدال على ان الخارج ودا البدادا اقاماً الخ
- ٥٦ باب الاقرار
- ٥٦ باب الصلح
- ٥٦ بيان الخبر الدال على رفع المارعة الخ
- ٥٦ باب الوديعة باب العارية
- ٥٦ بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية
- ٥٦ باب الهبة بيان الخبر الدال على قبول الهدايا
- ٥٦ باب القرض بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر
- ٥٨ بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ

- ٦٩ باب العمري والرقبي
٧٠ باب الاجارة بيان المحبر الدال على ان الاجارة لا تصح المح
٧٢ بيان المحبر الدال على النهي عن استئجار الارض المح
٧٣ بيان المحبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض المح
٧٣ بيان المحبر الدال على جوار الاستئجار على عمل معلوم
٧٤ باب الولاء بيان المحبر الدال على ولأء العتاقة المح
٧٤ بيان المحبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب
٧٧ باب الرهن بيان المحبر الدال على ان الرهن لا يمتنع بالسفر
٧٧ باب النحر
٧٨ بيان المحبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون المح
٧٨ بيان المحبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي المح
٨٠ بيان المحبر الدال على ان العلم اذا بلغ المح
٨١ بيان المحبر الدال على ان ائمة العامة اماراة ككاف
٨٢ بيان المحبر الدال على البلوغ بالن
٨٣ باب المأدون بيان المحبر الدال على ان العبد المأدون يملك المح
٨٣ بيان المحبر الدال على ان للمرأة ان تصدق المح
٨٤ باب العصب
٨٤ بيان المحبر الدال على ان الشاة دأبحت بغيره المح
٨٦ باب جنایه البهائم بيان المحبر الدال على ان لاصه المح
٨٨ باب الشععة
٨٩ بيان المحبر الدال على شععة الجوارح المح
٩٥ بيان المحبر المبین أي المحوار اقرب
٩٥ باب المراجعة والمساواة
٩٨ باب الصيد
١٠٢ باب الدبائح بيان المحبر الدال على ان قطع الاوداج المح
١٠٣ بيان المحبر الدال على ان المذبح المری المح

بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابا المقتل الخ	١٠٤
باب ما يحل اكله وما لا يحل	١٠٥
باب الخبر الوارد في النهي عن اكل الضب	١٠٦
بيان الخبر الدال على حل اكل الارنب	١٠٦
بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الالهية	١٠٧
بيان الخبر الدال على اباحة اكل الجراد	١٠٧
بيان الخبر الدال على حل اكل ما مضى عنه الماء	١٠٨
باب الاضحية	١٠٩
بيان الخبر الدال على ايجابها	١١٠
بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزى فيها	١١٠
بيان الخبر الدال على ما يستحب من الفصايا	١١١
بيان الخبر الدال على التضحية بالمجذع السمين	١١١
بيان الخبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة	١١٢
بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي	١١٢
بيان الخبر الدال على فضل ايام العسر	١١٣
باب الاستحسان	١١٣
باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة	١١٤
بيان كراهية لبس الحرير للرجال	١١٤
بيان الخبر الدال على جوار لبس الحرير والذهب للنساء	١١٥
بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال	١١٥
بيان الخبر الدال على اباحة لبس الحرير الخ	١١٦
بيان الخبر الدال على كراهية الاكل من كفا	١١٦
بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال	١١٧
بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي	١١٧
بيان الخبر الدال على حوازيادة اهل الكتاب	١١٨
بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالالتات المحرمة	١١٨

- ١٢١ بيان المخبر الدال على الرخصة في العزل
- ١٢٢ بيان المخبر الدال على كراهية التسكيات للضيف
- ١٢٣ بيان المخبر الدال على جواز زيارة القبور
- ١٢٤ بيان المخبر الدال على إباحة المداواة الخ
- ١٢٤ بيان المخبر الدال على إباحة إقباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٢٤ بيان المخبر المبيح لا كل مجنب المجلوب من بلاد الكفار
- ١٢٥ بيان المخبر الدال على كراهية محوم المهر الأهلية والبانها
- ١٢٦ بيان المخبر الدال على كراهية محوم الخيل
- ١٢٨ بيان المخبر الدال على أن العقيدة على الاختيار
- ١٢٨ بيان المخبر الدال على الرخصة في الكل في آتية أهل الكتاب
- ١٢٩ بيان المخبر الدال على الرخصة في إخصاء المهرائم
- ١٢٩ بيان المخبر الدال على ما يكره أكله من الساء
- ١٢٩ بيان المخبر الدال على إباحة الشرب قائما
- ١٣٠ بيان المخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرك
- ١٣٠ بيان المخبر الدال على أن المصروف في الكون هو الله تعالى الخ
- ١٣١ بيان المخبر المخاطر فيمن يفكك القوم الخ
- ١٣١ بيان المخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٣١ بيان المخبر الدال على النهي عن التداوي بالمهرم والنفس
- ١٣٢ بيان المخبر الدال على الرخصة في رقيه العين
- ١٣٢ بيان المخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعراخ
- ١٣٣ بيان المخبر الدال على كراهية الفرع للصبيان
- ١٣٤ بيان المخبر الدال على الرخصة في الخضاب
- ١٣٤ بيان الخضاب بالمخنة والكم
- ١٣٤ بيان المخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب

بيان المحبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد	١٣٥
بيان المحبر الدال على الرخصة في البول قائماً	١٣٥
بيان المحبر الدال على ان الطيب لا يرد	١٣٥
بيان المحبر الدال على تحريم اتيان النساء في أديارهن	١٣٥
باب الاستبراء	١٤٣
باب بيع أرض مكة واجارتها وفيه المحبر الدال على ذلك	١٤٣
باب الاشربة	١٤٥
بيان المحبر الدال على ان حرمة المحرمات لا تقطع به	١٤٧
خبر ثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان المحبر الدال على النهي عن	١٤٩
كل مسكر الخ	
بيان المحبر الدال على العنب يعصر للخمر	١٥٠
بيان المحبر الدال على ما يجعل شربه من النبيذ وما يحرم الخ	١٥٠
دكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٥٨
المحبر الدال على النهي عن الخاطئين أولاً	١٥٩
بيان المحبر الدال على نسخ ذلك آخره	١٦٠
بيان المحبر الدال على النهي عن الانتفاذ في الدبابة والمحمم والمقيم	١٦١
بيان المحبر الدال على نسخ ذلك	١٦٣
باب الحج ايات	١٦٥
في الدابة مع برجاهها	١٦٥
القصاص والديات	١٦٧
بيان المحبر الدال على معنى شبه العمدة الخ	١٦٨
بيان المحبر الدال على الاستيناء في القصاص	١٧٢
بيان المحبر الدال على قتل المسلم بالذمي	١٧٥
خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده	١٧٦
بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٧٧
بيان ثان يدل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا	١٨٠

صفحة	
١٨٢	ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
١٨٣	بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ
١٩١	بيان الخبر الدال على الترغيب في العفو عن القصاص
١٩١	بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص
١٩٢	بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ اجاس الخ
١٩٥	بيان الخبر الدال على قيمة الدية الخ
١٩٦	بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء
١٩٧	بيان الخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ
٢٠٢	بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثالث
٢٠٤	من يوصى بالصدقة عند الموت
٢٠٥	بيان الخبر الدال على ان السكر في رأس المال
٢٠٥	بيان الخبر الدال على ان وصى اليتيم له ان يحاط الخ
٢٠٥	بيان الخبر الدال على نسخ الوصية للأولاد والاقارب
٢٠٧	العرائض بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ
٢٠٨	بيان الخبر الدال على ان القاتل لا يرث
٢١٠	ميراث العصبية
٢١٥	توريث ذوي الارحام
٢١٦	د كرجة الخسالف والجواب عنه
٢١٨	ومما احتج به الامام على توريث ذوي الارحام
٢١٨	ومن حجة الامام
٢١٩	ومن حجة الامام
٢٢١	ومن حجة الامام
٢٢٣	بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة أولى بالميراث الخ
٢٢٥	ميراث المتلاعنين
٢٢٥	ميراث ولد الملاعة
٢٢٦	بيان الخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبية الخ

(تصويب الخطأ الواقع في هذا الجزء)

مجموعه	سطر	صواب	مجموعه	سطر	صواب
٧	٩	تغريب البديع	٨٤	٩	تغريب البديع
٨٤	١٠	أخذت منه	٨٤	٢٣	أخذت منه
١٢	٢٧	في كتابه	٨٧	٢٥	هـ
١٤	١	حكايات	٨٧	٢٦	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	مارق آخر	١١٤		باللهامش خطأ
١٧	٦	ما كانت	١٢٠	٤	أويشرب بشماله
٢١	٢٥	القر	١٢٠	٢٧	عدام كره الخ
٢٢	٣	القر	١٢٠	١٨	أبقتة
٢٢	٦	ثمرا	١٢٢		باللهامش وهي الدم
٢٢	١٥	فمقل			وفيه قروح كأن حلة
٢٣	١٠	لكما			تدب هابه وتعضه
٢٢	١٩	أهل البدو طمع الخ	١٣٧	١٣	الحجاني وابن الخ
٢٢	٢٢	ثم آخر جه	١٤٠	٢٦	وامطه
٢٧	٢١	والسنة	١٥٣	٨	فقال لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	أباص
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	يحيى بن عبد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	١١	ابن رباد
٥٨	١٩	كل مدع	١٧٧	١٢	ودوري
٥٩	٤	وترك اليمين	١٨٤	٣	دماكم
		بهذا النكول	١٨٧	١٤	قال وقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والقري	١٩٥	١٠	بقينها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه البخاري
٨	٥	من أبيه وعن	٢٠١	٨	أتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			شيداً وقيل الخ

الجزء الثاني
 من عقود الجواهر المبيغة * في أدلة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الاثنتي عشرة
 أو أحدهم جمع الامام والعلم الامام
 الحسين بن الحسين بن الحسين
 محمد مرتضى الحسيني
 تقمنا الله به
 آمين



(الطبعة الاولى)

(بالطبعة الوطنية بشار س. كندرية)
 (سنة ١٢٩٢ هـ / ١٩٧٤ م)



(كتاب البيوع)

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طحطا من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأماكم بالفظ التاجر الصدوق الأمين وليس عندهما
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأماكم أيضاً من حديث ابن عمر بالفظ
التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
إسماعيل بن عمار السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار ثلاث مرات أنكم تبشرون يوم
القيامة فجاءوا الأمين بصدق كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبخاري والبارودي وابن
قانع وابن جرير والمحسني من طريق اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه
عن جده يلفظ يامعشر التجار ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاء الامن
اتق الله وبر صدق وأخرجه البيهقي في هذا اللفظ عن البراء بن عازب
وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان
الله باعكم يوم القيامة فجاء الامن صدق وبر وأدى الامانة

(بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع)

(أبو حنيفة) عن الاعمش عن أبي واثل عن قيس بن أبي غرزة رضي الله
عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتبايع في الاسواق
وكان يسمى السماصرة فسمانا باسمه هو أحب الينا من اسمائنا فقال يامعشر
التجار ان هذا البيع يحضره الخلف في الاثمان فشوبوه بالصدقة كذا
رواه أبو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
ابن خسر من طريق أبي نعيم وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجه والمحسني يلفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره الخلف والخلف
فشوبوه بالصدقة وعند المحسني من حديثه أيضا يلفظ يامعشر التجار ان
هذا البيع يحضره الكذب واليمين والبساق سواء وعند الترمذي من
حديثه أيضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا
بيكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله غيره (قلت) وقيس بن أبي غرزة
بجمجمة وراة وزاي مفتوحات الغفاري صحابي نزل الكوفة روى له الاربعة
قاله المحفوظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي في هذا
الحديث من طريق الاعمش عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر ابا واثل ولا بد
منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب
واعل سقطه من السنن للبيهقي وقع من السكاكيب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الثمار في غير حينها)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فاسال للبائع الا ان يشترط المبتاع
كذا رواه المحسني من طريق الحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الزيات

والأبيض بن الأعراس بن عمرو بن أبي يوسف وأبي الجهم ومحمد أبي المذنب
وكيع واسماعيل بن يحيى وعبد الله بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حاجب وعمر بن الهيثم والمذنب بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الأشعري من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خسر ومن طريق الأشعري ورواه ابن عبد الباقي من طريق
وكيع عنه وأخرج أبو داود النخعي الأولى منه وابن حبان من حديث حابر
وأخرجهما مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر وللبخاري عنه من باع بخلافه وفي تخريج الراوي
للعاظم متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
الربيع عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
عبدًا مؤثرا أو عبدًا له مال أو ثمره أو مال للبائع إلا أن يشترطها المشتري كذا
رواه البخاري وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ ورواه طحطبة من طريق أبي يحيى الحماني
وعبد الله بن موسى والأبيض بن الأغر عنه ورواه ابن المطهر من طريق
شبيب بن إسحاق والأبيض بن الأعراس أنه لم يدكر العبد وعاد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحماني عنه ورواه الأشعري من طريق وكيع
عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرج
الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه بلفظ من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
فلا شيء له ومن اشترى بعبدا بغيره لم يشترط الثمر ولا شيء له ومن
طريق آخر عنه أن رجلا اشترى بعبدا بغيره لم يشترط الثمر ولا شيء له ومن
صلى الله عليه وسلم فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثمرة لصاحبها
الذي أبرها إلا أن يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الربيع عن جابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى عبدا حتى تشق
كذا رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه وأخرج الشيخان
وأبو داود والطحاوي وأبو داود وما تشق قال نعم ما زوتها زوتها وكل منها
للعط الطحاوي فقييل لما تشق وفي لفظ آخر عبد مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عن الشيخين من حديث ابن عمر رضي عن بيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها في البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم نهى عن
بيع النخل حتى ترهى وعن السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة ومن حديث
جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخري حتى يطيب وفي لفظ
آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس نهى عن بيع النخل حتى
يؤكل كل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوي عنه فقالت ما يوزن فقال
رجل عنده حتى يحزر وعند البخاري من حديث أنس رفعه نهى عن
بيع النخري حتى ترهى قال حتى تحمار وفي لفظ آخر حمار وتصفر وعند
مسلم عن جابر عن أنس زيادة أرايتك أن يمنع الله الثمرة ثم تستعمل مال أخيك
وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك الخ ليس
بوصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع النخري حتى
تطلع الثريا كذا رواه الأشناني من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
خمسرو من طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
عن ابن عمر رفعه نهى عن بيع النخري حتى تذهب العاهة قال قلت متى
ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خارجة
ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع نخل أرضه حتى تطلع الثريا
فيتبين الأصفر من الأحمر كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل سنده به (اعلم)
أنه ذهب قوم إلى ظاهر هذه الآثار فزعموا أن النخل لا يجوز بيعها
في رؤس النخل حتى تحمر أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا هذه
الآثار ثابتة عندنا ولا يمكن تأويلها عندنا أنه أراد بذلك النهي عن بيع
النخل قبل أن تكون فيكون البائع بائعا لما ليس عنده وهو منهى عنه وقد
دللت الآثار المتقدمة على أن النخل المنهى عن بيعها قبل بدو صلاحها
هي المبيعة قبل كونها المساءب عليها فنهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
عليها العاهة فينبذ ويجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
(الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس لما سأله أبو البختري عن السلم في
النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النهي عن بيع النخل

البختري بفتح الباء
والهاء بينهما خاء
معجمة وقوله يحزر
بتقديم الزاي على
الراء وتقدم الراء
كافي بعض الأصول
تصنيف كذا في
شرح مسلم اهـ

حتى يا كل منه أو يؤكل وكل وحتى يوزن هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
سألت ابن عباس عن بيع الفحل فدل ذلك على أن النهي إنما وقع فيه لما
نحونا على بيع الثمار قبل أن تكون ثمارا (الثاني) في الصحيحين أيضا
من قوله صلى الله عليه وسلم أرايت أن منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال
أخيه فهذا أيضا دل على أن المنع إنما هو عن بيع ثم لم يكن له أن يكون
وإنما الذي في هذه الآثار النهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فان ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر ثمار الفحل لبايعها
إلا أن يشترطها بمشاعها فيكون له باشرطه أياها ويكون بذلك مبتاعا لها
وقد أباح صلى الله عليه وسلم لها هنا بيع ثمرة قبل بدو صلاحها فدل ذلك
أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأول خلاف هذا المعنى (فان) قلت إنما
أجيز بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لانا قد رأينا أشياء تدخل مع
غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والافنية تدخل
في بيع الدور ولا يجوز أن تغرد بالبيع (قلت) أن الطرق والافنية تدخل
في البيع وإن لم تشترط ولا يدخل الثمر في بيع الفحل إلا أن يشترط فالذي
يدخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي يجوز أن يكون مبيعا وحده والذي
لا يكون داخلا في بيع غيره لا باشرطه هو الذي إذا اشترط كان مبيعا فلم
يجوز أن يكون مبيعا مع غيره إلا وبيعه وحده جائز ألا ترى أن رجلا لو باع
دارا وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه الواشترطه
في شرائه الدار صار له كاشترطه أياها ولو كان الذي في الدار خيرا أو خيرا
فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
في ذلك إلا ما يجوز له شراءه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
اشترطه مع الفحل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) ألا ترى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكره
الفحل ومن باع عبد الله مال فماله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع بفعل المسال

للبائع ان لم يشترطه المبتاع وجعله للمبتاع باشرطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خيرا او خيرا فسد بيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وجد، فلا يجوز
اشترطه في بيعه لانه يقتضون بذلك ميبعا وبيع ذلك الشيء لا يصلح فذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انها الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النهي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه على محريم ذلك، واكرهه كان على
المشورة عليهم بذلك لكثر ما كانوا يفتنونهم اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون
الثمار فاذا وجد الناس وحضر تقاضيمهم قال المبتاع انه اصاب الثمر الدمان
اصابه مراض اصابه قشام عاهات يحبون به ساءة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت هذه الخصوصية في ذلك فاملا فلا تبايعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كالشورة يشير بها الكثرة خصوصتهم فدل ذلك ان ما روي
في هذا الباب من النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما سواه

*(بيان الخبر الدال على ان المبيع بما حكه المشتري بالقول

دون التفرق بالابدان)*

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
البخاري عن طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه واخرجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بدل اشترى وفي آخر حتى
يقبضه وفي آخر حتى يكاله ولم يقل البخاري حتى يكاله واخرجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلغط الامام (ووجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
ما والظم ومراض
وقشام بوزن غراب
وقوله نا الاصله
فان لا تتركوا هذه
المبايعات الخ فزيدت
ما وادغمت النون
فيها وحذف العمل
ا

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه ينطق على المنبر يقول كنت أشتري التمر
فأبيعه بربح إلا تصع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فأصكتل وإذا بيعت فكل فكان من ابتاع طعاما كما يله قباعه قبل أن
يكاله لا يجوز بيعه فإذا ابتاعه فأكاله وقبضه ثم فارق بآثمه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة الكيل ونحو ذلك بين أكتياله أيام بعد
البيع قبل التعرق وبين أكتياله أيام قبل البيع فدل ذلك أنه إذا كاله
أكتيالا يحمل له بيعه فمعد ذلك إلا أكتيال منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتيالا لا يحمل له بيعه فمعد كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكر وقوع ملك
المشتري في البيع بآثمه أيام قبل الفرقة مكرن بعد ذلك (وأما) من طريق
النظر فمعد رأينا الأموال تملك بعة ودفي أيدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكان ما يملك من الأبضاع هو الملك كالح فمعد ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجزاء فكان ذلك أيضا
معد كالا بالعقد لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال
لأبافرة بعد ما قياسيها وتطرا على ما ذكرنا في ذلك وهو مذاقول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأبيه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وأبيك بابي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشد دليل به
(ذكر) إياه عن ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر روى أبا يعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع
الخيار وانظر النسخة المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرج من حديث
حكيم بن حزام روى البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما
في بيعه ما وان كذبا وكما عرفت بركة بيعهما وللثلاثة من طريق عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده روى المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفة خيار ولا يحمل لهما أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله وللنسخة وابن
ماجه من حديث سمرة البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولابي داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله ولفظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
 بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخر له البيعان
 بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما صاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
 من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه بلفظ البيعان
 بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
 بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
 عن أبي الوضئ عن أبي هريرة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
 البائع فلما أصبح قال لا أرضاها فقال أبو هريرة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في نساء مشعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
 أيضا من طريق جميل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
 لنا من رجل فرسا فأخسنا في منزلنا يومنا ولياتنا فلما كان الغد قام الرجل
 يسرج فرسه فقال له صاحبه انتك قد بعته فاختصمنا إلى أبي هريرة فقال
 إن شئتما قضيت بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكما تفرقتما
 (فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالاقوال (قال)
 أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بعته
 منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
 لهما من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بعته هذا العبد
 بألف درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
 وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن تفرقا يغن الله
 كلام من سمعه فكان الزوج إذا قال للمرأة قد طلقك على كذا وكذا فقلت
 المرأة قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائهما
 فذلك إذا قال الرجل للرجل قد بعته عبدي هذا بألف درهم فقال
 المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائهما (وعن)
 قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
 عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار المذمومة وفي هذه

الا تراهي العرقية بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بدعتك
 صدي هذا بالمدركهم فلما خطب بذلك القول ان يقبل ما لم يعسارق
 صاحبه فاذا افترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولولا ان هذا الحديث
 جاء ما علمنا ما يقطع ما للخطاب من قبول المخاطبة التي خاطبه بها صاحبه
 وأوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهم ما بعد
 المخاطبة بالبيع يقطع قبول تلك المخاطبة (وقد روى) هذا التفسير
 عن أبي يوسف قال عيسى وهذا أولى مما جمل عليه هذا الحديث لا ما رأينا
 العرقية التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي العرقية في الصرف فكانت تلك
 العرقية انما يجب بها فساد تقدم متقدم ولا يجب بها صلاحه وكانت هذه
 العرقية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين ارا
 جعلها ما على ما ذكرنا فسادا اما كان تقدم من عقد الخطاب وان جعلها ما
 على ما قال الذين جعلوا العرقية بالابدان يتم بها كانت بخلاف فريقة الصرف
 ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه لان العرقية المتفق عليها انما يفسد بها
 ما تقدمها اذا لم يكن تم حتى كانت (فاولى) الاشياء بها ان نجعل هذه
 العرقية المختلف فيها كالعرقية المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
 ما لا يمكن تم حتى كانت مثبتا لذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن ابيان هذا من
 اصحاب محمد بن الحسن ولم يسمه كتاب الحجة وراه الامامون أحب به
 كثيرا وترجم على الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
 وحاصل ما فهم من تقريره ان ابا يوسف يرى ان التفريق المذكور
 في الحديث شرعا مفرق بانه بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
 ذكر من اولوية هذا لوجه انا عهدنا في اشرع ان العرقية موجهة للفساد
 كما في الصرف قبل القبض وما ذكره بوجوب التسام لا نظيره في السرع
 وكان مدد كونا أولى لكونه مراد فتأمل (واضح) القائلون بعرقية الابدان
 ان الخبر اما في ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا قالوا وهما
 قبل البيع متساويان فاذا تباعا صار المتبايعين في مكان اسم التبايع
 لا يجب لهما الا بعد العقد ثم يجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بما روى عن
 ابن عمر في الصحيحين من رواية نافع عنه كان ابا يبيع رجلا فآراد ان لا يقيه

قام ففني هنية ثم رجع اليه وروا الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا فاف كان ذلك
 عنده على التفرق بالابدان وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك ايضا واحتجوا ايضا بحديث أبي برزة
 الذي قد مناه آباؤنا حيث قال لا الذين اختصموا اليه ما أرا كما تفرقتماء كان
 ذلك التفرق عنده هو التفرق بالابدان ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
 (والجواب) عن ذلك اما قولهم لا يكونان معا بين الا بعد ان يتعاقدا البيع
 وهما قبل ذلك مساويان وذلك اعمال منهم لاسعة اللغة فانه يطلق على
 المتساويين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يدونا تبايعا وقد سمعنا
 اسمعيل أو اسحق ذبيحا لقربه من الذبيح وان لم يكن ذبيح وفي الحديث
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
 ومعهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزيلعي وأما قولهم ادعها متبايعان
 بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حاله البيع ولا بد يحتمل انه سمعها
 متبايعين لقربهما من البيع كما سمى العصري حرا (وأوضحه) شارح المختار
 معال الاحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الايجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
 كلاهما وحالة وجد فيها أحدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليهم ما في الحالة
 الاولى والثانية بحسب اعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعذت الحالة
 الثالثة ادعى حاشية قريبة الى الحقيقة ادالشارع أبقي الايجاب ماداما
 في الجحاس ليراط بالقريل انتهى (وقال) الزيلعي ونما كان له خيار
 القبول لانه لو لم يكن له الخيار لارم البيع من غير اختيار الا آخر ولدخل
 في ما ملكه وليس ذلك في وسع الموجب وللوجب ان يرجع في هذه الحالة
 لانه ليس فيه ابطال حق غير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
 ما ذكره ابن عمر من عمله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في العرقه فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
 ان يكون أنه مكاب عليه تلك العرقه ما هي فاحتملت عنده العرقه بالابدان
 على ما ذكره واحتملت عنده العرقه بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن
 ابان واحتملت عنده العرقه بالا قول على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

ولعل يدلله الله بأحدھا أولى منه مما سواه منها فقارقي بآئمه يبدنه احتياطاً
 فأراد أن يتم البيع اتفاقاً ولا يكون لبائعه نقض البيع عليه أصلاً (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يصحكون حجة على غيره انتهى
 (وقال) الزياي تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (ومما) يعضد
 ان ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهرى عن حمزة بن عبد الله ان ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو من
 مال المتاع فدل ذلك انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل الفرقة التي
 تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المتاع حتى يهلك من ماله ان هلك فهو ذال على مذهبه في الفرقة مما
 ذكروا (وأما) ما ذكرنا عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضاً عندنا لان
 في الحديث المذكور قلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقتما فقيامه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقام بعد
 البيع مدة يعلم ان كلامه ما قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تاركاً لما كان فيه ومشتغلاً بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف تصارفه قبل القبض لغسداً صرف فلذلك لو كان الخيار
 واجباً في البيع بعد عقده لقطعت هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أورد البيهقي في السنن في آخر
 باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن هبيرة انه
 حدث الحسن بن سعيد بن محمد بن أبي العباس بالخيار قال فحدثوا به أبا حنيفة
 فقال ان هذا ليس بشئ رأيت ان كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البيهقي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصده المحقق وبيانه في كل شئ لوجه الله
 تعالى لا يدل ولا عصبية فهو في ابراده لا مثال ذلك بعزل عنه لانه أورده
 مورد التنقيص لاشان هذا الامام العظيم قد رده عند الله وعند الناس
 والاهتمام بحجته (واقعد) كنت اسمع مشايخي داعياً يقولون ان البيهقي
 متعصب وكنت لأصديق ذلك وأجل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا امامه الذي تقلد مذهبه ان يغض عن أئمة الدين أو يطعن

في المجتهدين وهذه حكاية مشككة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
 ونهضت به كتب أصحابه ومخالفه من ورعه وزهده ومخافته من الله
 تعالى وشدة احتياظه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
 تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشي الحديث وإنما أراد ليس
 هذا الاحتجاج بشي يعني تأويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل
 تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى وإن
 يتفرقا يغن الله كلام من سمعه (ولهذا) قال أرايت لو كنا في سفينة أو تأويل
 المتبايعين بالمساومين (وقول) ابن المديني أن الله سألهم عما قال فلا
 شك فيه كل مشول من قوله وفعله وهو رضي الله عنه قد أعجبوا بما لم يترك
 النصوص تتضاد (ثم) هو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه
 شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبيل الثوري والفضلي وغيرهم فإن
 هذه العصبيية ان تأمل (والقد تعجبت) من التبعي في الدين السبكي
 حيث قال في رسالته - مماها النظر المصيب في عتق القريب مانعه
 ولقد صككت من أيام نظرت في الغاية شرح الهداية لقاضي القضاة محمد
 الدين السروجي الحنفى رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحنة لاهل
 العلم واحسان ولى به اجتماع فرأيت ذكر فيه ان البيهقي متعصب فاستعجبت
 هذه الكلمة وامتعت منها وانها الكلمة تلاءم وكيف تصدر من عالم
 أو يظنها أو يتوهمها ولا تصدر الا عن جهل وعقولة عن رتبة العلماء وما
 يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
 والكلام في دينه وشريعته والعصبيية في الجهال الذين لم يتدبروا بشي
 من العلم فيجته فكيف بمن عنده شيء من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
 وخطرت لي ان هذا هو في ما شاع على السنة الناس ان محوم العلماء
 معومة لان الوقعة فيهم وقبة في الشريعة الى آخر ما قال (وأنت) اذا
 عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحسب لاله قدرا لمام فإ
 ظاهره انه تقصص أصلا من أصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
 لم يعر بالكلامه ومثل هذا لا يقوله الامتصع (سئلنا) ان السروجي عاب
 في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والمخطيب عابا في حق الامام فنسبنا إليه

قوله الامتصع
 التواء في عصب
 الرجل اه

أوشاة مصراة فهو بخير الظن بعد أن يحاط بالمارضى أو فليردها وصاعا
من تمر (وفي) لفظ من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند) البصري
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة بمائة فردها فليردها صاعا من تمر
هـ كذا ذكره موقوفنا ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصريفة شيئا
لا موقوفا ولا مرفوعا (وأخرج) الطحاوي من طريق محمد بن سيرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفته من اشترى شاة مصراة أو لقمه مصراة
فحاطها فهو بخير الظن بين أن يحتارها وبين أن يردها وأما من طعام
(قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصراة إذا اشتراها رجل
فحاطها لم يرخص حلها فيها بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار إن شاء أمسكها
وإن شاء ردها وردها صاعا من تمر (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار
(ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردها ويردها في صاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضا قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فلو أليس للشري ردها
بالعيب وإن كان يرجع إلى الباطل بنقصان العيب (ومن) قال ذلك
أنوخذ بن عمة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن مروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك مما قد تقدم في هذا الباب منسوخ (فروى) عنهم
هذا الكلام محلا (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
(وقال) محمد بن شعاع فيما أخبرني عنه ابن أبي عمير أن نسخة قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار لم يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن الخيار لا يحد بعدها إلا أن استثناء بقوله لا يبيع الخيار
(قال) الطحاوي وهذا التأويل عندي فاسد لأن الخيار المجمعول
في المهرأة انما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الامري)
أن رجلا لو اشترى عبدا فقبضه وتفرقا ثم رأى به عيبا بعد ذلك أن يرده
على يائه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي في الآثار المذكورة
عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك وذلك المبتاع للشاة المصراة إذا قبضها
فاحتاطها وعلم أنها على غير ما كان ظاهر له منها وكان ذلك لا يعلمه في احتياطه مرة
ولا مرتين جهلت له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام ليحتاطها في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاها فقد لزمته واستوفى بما
اشترى وان كان ظاها بخلاف باطنها فقد ثبت العيب ووجب له ردها به
فان حابها بعد الثلاثة الايام فقد حابها بعد علمه بعيبها فذلك رضا منه بها
فلهذه المسألة وجوبها فسادا تاويل المذكور (وقال) عيسى بن ابان
في كتاب المحبة ~~صكان~~ ما روى من الحكم في المصراة بما في الاثار الاولى
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (من) ذلك ما روى
في الزكاة انه من اداها طائعا فله اجرها والا اخذناها منه وشعر ما له عزيمة
من عزيمات ربنا (ومن) ذلك ما روى في حديث عمرو بن شعيب في سارق
القرية التي لم تحرز انه يضرب جلاداته كاللاويغرم مثلها فيه - كان الحكم في
اول الاسلام كذلك حتى سمع الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى امثالها
ان كانت لها امثال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصريفة وان يبيع المحفلات بخلاصة ولا يحل بخلاصة مسلم
فكان من فعل ذلك وباع ما قد جعل ببيعه مخالفا لما امر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداخلا فيما نهى عنه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن
المحلوب في الايام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر وامله يساوي اصعاً كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالعاصي ورددت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد زابلها اللبن علمنا ان ذلك
اللبن الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم البيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
البيع عليها فذلك للمشتري فلما لم يمكن رد اللبن بكامله على البائع اد كان
بعضه مما لم يملك ببيعه ولم يمكن ان يجعل اللبن كله للمشتري اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع ببيعه اياه الشاة التي قد ردها عليه بالعيب وكان ملكه له
بجزء من الثمن الذي وقع به البيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللبن سالما له بغير ثمن فلما كلن ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه ببقصان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد رأيت في ذلك وجهها واشبه عندي بتسخير هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان لبن المصراة الذي

احتله المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتلها فيها فقد كان بعضه في ملك
البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلها
مرة بعد مرة وكان ما كان في يد البائع من ذلك مبيعا اذا وجب نقض البيع
في الشاة وجب نقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعسا كان
ملكه بسبب البيع أيضا وحكمه حكم الشاة لانه من بدنها هذا على مذهبننا
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل المشتري المصراة بعد ردها جميع
لبنها الذي كان عليه منها بالصاع من القمح الذي اوجب عليه رده مع
الشاة وذلك لان حيث قد تلف أو تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
ابدا ينسا بصاع تمر دين قد نزل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين
فخرج ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصراة وقد ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله الخراج بالضممان
وقامته العلماء بالقبول وزعمت أنت أن رجلا لو اشترى شاة فحلبها ثم اصاب
بمساء غير التحفيل أنه يرد لها ويكون اللبن له وكذلك لو كان مكان اللبن
ولم يولد له ردها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من الخراج الذي
جعل النبي صلى الله عليه وسلم للمشتري بالصمان فليس يحسبوا الصاع الذي
ترحمه على المشتري المصراة اذ ردها على البائع بالتصرية ان يكون عوضا
عن بيع الاس الذي احتله منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
وقوع بيع رحدث بعضه في ضرعها بعد البيع أو يكون عوضا عن اللبن
الذي كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنها فقد
نقضت بذلك أصلك الذي جعلت به اللبن والولد للمشتري بعد الرد بالعيب
لأنك جعلت حكمهما حكم الخراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
للمشتري بالصمان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في ضرعها في وقت
وقوع البيع خاصة والباقي سالم للمشتري لانه من الخراج فقد جعلت للبائع
صاعا دينيا بالدين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به بارك أصلا من أمرك وقد كنت

أنت بالقول بفسخ هذا الحكم في المصراة أولى من غيرك لأنك أنت تجعل
الابن في حكم الخراج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تبيينه) قد عرفت
البيهقي باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وذكر
فيه حديث المصراة ولا يخفى أنه لا صحة فيه إذ جعل فيه الخيار للشترى ولا
رضا البائع ولا بأن يشترط عند العقد فتأمل * * *

(البيع الفاسد)

(اعلم) أن البيع على أربعة أقسام (صحيح) وهو الم شروع بأصل ووصف
ويفيد الحكم بنفسه إذا خلع عن الموانع (وباطل) وهو غير مشروع أصلا
(وفاسد) وهو شروع بأصله دون وصفه وهو يفيد الحكم إذا اتصل به
القصد (وموقوف) وهو يفيد الحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه
لأجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزياي (وفي) شرح المختار البيع
نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي
وهو في صاب العقد وضعيف والبيع الفاسد يفيد الملك بالقبض بخلافه
للشافعي والفاسد أكثر وأعم لاشتماله على الباطل والمكروه في كل باطل
فاسد ولا عكس (وفي) صدر الأربعة لا فرق بين الباطل والفاسد
عند الشافعي * * *

(بيان الخبر الدال على أن بيع الخمر باطل)

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني أنه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول عن بيع الخمر وأكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحرموا كلها
واستحلوا كل ثمنها إن الله حرم بيع الخمر وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه
ابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الفتح يقول وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ولبيته والخنزير
والأصنام فقبل يا رسول الله إن أريد شحوم الميتة فإنا يطلى بها السفن
ويدعى بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها

أجلوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه (وأخرجه) من حديث ابن عباس قال بلغ عمر
 أن سمرة باع خمرًا فقال قاتل الله سمرة لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال عن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها فباعوه (وعند)
 البخاري بلغ عمر أن ملأنا باع خمرًا فقال قاتل الله فلان لم يعل سمرة وفي
 بعض ألفاظه عن أبي صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (وأخرجه) مسلم
 أيضًا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوها فأكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرمت عليهم الشحوم فباعوه
 وأكلوا ثمنه (وأخرج) أيضًا من حديث ابن عباس رفعه أن الذي حرم
 شربها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه أن الله حرم
 الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده من سائى فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تغرد بهما مسلم عن البخاري (قال) الزياي يبيع الميتة والدم والخنزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو ملكوا عند
 المشتري لم يضمن لأن العقد في الباطل غير معتبر فيبقى القبض باذن المالك
 وقيل يضمن لأنه لا يكون أدنى حال من المقبوض على سوم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والأصل) فيه أن يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالحمر والدم والميتة التي ماتت حتف أنفها باطل
 وإن كان ما لا عند البعض كالحمر والخنزير والوقوذة فإن هذه الأشياء مال
 عند أهل الذمة فإن بيعت يدين في الذمة فهو باطل وإن بيعت بعين فهو فاسد
 في حتى ما يقابلها حتى تملك وتضمن بالقبض باطل في حتى نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لأنها غير متقومة لمسا أن الشرع أمر بآهانتها وفي تملكها
 مقدمة وداعزاز لها فكان باطلا وذلك بأن يشترى بها يدين في الذمة
 لأن الثمن من الدرهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها فلو كان باطلا لكانت ذمة باطلًا لم تكن مقصودة بأن كانت ذمة في الذمة
 كان فاسداً لأن المقصود يحصل ما يقابلها رفيعه أعزأله لأنها لا المال الثمن
 تباع لما ذكرنا والأصل المبيع وكذا إذا كانت معينة وبيعت بعين مقايضة
 من رواد في حتى ما يقابلها في حقتها (أبو حنيفة) عن محمد بن قيس
 أن رجلاً من ثقيف بكى أبا عامر كان يهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خبر فاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
 خبر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا طاهر ان الله
 تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خبرك فقال رجل خذها وبيعها واستمن
 بغيرها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شربها وحرم بيعها واكل ثمنها
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
 السبائي انه سأل ابن عباس عما يصر من العنب فقال ابن عباس ان
 رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
 ان الله قد حرمها قال لا قال فسار انسانا فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سار رته قال امرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
 قال ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
 * (بيان الخبر الدال على حكم المزانة والمساولة) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المزانة والمساولة كذا رواه البخاري وهو متفق عليه وزاد
 مسلم وزعم جابر ان المزانة بيع الرطب في الفحل بالتمر كيلاً والمساولة
 في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالمحج كيلاً

* (بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين) *

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المساولة والمزانة وان يشتري الفحل
 سنة أو سنتين كذا رواه طهمة وابن خلد وعنده ابن عبد الباقي وابن خسر و
 وطهمة أيضاً (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي انيسة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
 له (أما) بيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بالغظ نهى عن
 المساولة والمزانة والمعاومة والخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
 في المعاومة (وعنه) أيضاً نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
 البخاري بيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
 حبان (وفي) شرح المختار المزانة يبيع التمر على الفحل بقر مجذوذ
 مثل كيله خرصاً والمساولة يبيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصاً
 ولا يجوزان للنهي المتقدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

المخرص كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على النخيل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا المحقة بالحقيقة في التحريم وكذا بيع العنب
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء التمر على رهوس النخيل
 بتمر مجذوذ على الارض خرصا فيما دون خمسة أوسق ولا يجوز فيما زاد على
 خمسة أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودلله) نهى عن المزائنة
 ورخص في العرايا وهو ان يتباع تمرا مجذوزا بخرصها تمرا على النخل فيما
 دون خمسة أوسق (قلنا) العريضة هي العطية لغة وتأويله ان يهب الرجل
 ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
 في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خلاف الوعد والرجوع في الهبة فيه عليه
 مكان ذلك تمرا مجذوزا بما لمخرص دفعا للضرر عن نفسه وتفاديا عن الخلاف
 في الوعد وهو عندنا جائز لأن الموهوب لم يضره ان كان الموهوب له مادام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من التمر ولا يكون عوضا عنه بل هبة مبتدأة
 (واغنا) معنى بيعا مجازا لانه في الصورة عوض عليه واتفق ان ذلك
 كان فيما دون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وركب عن السبب والمحمل على هذا أولى كبلات تضاد
 الآثار انتهى وتفصيله في شرح ما في الآثار للطحاوى

«(بي-ان الخبر الدال على النهى عن بيع التمر)»

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع التمر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبير
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر فروعه
 (واسلم) عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 المحصاة وعن بيع التمر بقرديه مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر
 وانما لم يصح ذلك لانه باع مالا بما كره (وقد) أخرجه أحمد ووفوا ورواه
 طريق يزيد بن أبي زياد عن السيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من السيب وعبد الله والصحیح وقفه وقال الدارقطني في الملل
 اختلاف فيه والصحیح وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

ابن أبي عامر في كتاب البيوع له من حديث عمران بن حصين مرثوفا
بلفظ نهى عن بيع ما في خروع المشاشية قبل ان تغلب وعن النخيل في
بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين واللاقح وحبل
الحبلة وعن بيع الغرر ورواه مالك عن أبي حارم عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر

(بيان الخبر الدال على النهي عن النجش وعن بيع الخصاة)

(أبو حنيفة) عن أبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله
عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الرجل على حطبة
أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ولا ينكح امرأة على عمته ولا على حاتها
ولا تسأل طلاق أختها التكفي ما في محبتها فان الله هو رازقها (وقال) من
استأجر أجيرا فليعلم أجره ولا تناسجثا ولا تبايها وباتقاء الحجر كذا رواه
محمد بن الحسن في الاستبصار بطوله ورواه البخاري عن طريق الهيثم بن
الحكم عنكم وابن خزيمة عن طريق عباد بن العوام (ومن) طريق أبي
عروبة الخزاز عن جده ثلاثهم عنه الا ان حديثهم انتهى الى قوله فليعلمه
وقد تقدم هذا الحديث في أبواب النكاح (وفي) المتن عليه من حديث
ابن عمر وأبي هريرة رفعاه نهى عن النجش وعند مسلم من حديث أبي هريرة
رفع عنه نهى عن بيع الخصاة (وأخرج) ابن الجارود في منتهى بلغة
لاتبايها وباتقاء الخصاة (وقال) محمد بن الحسن اما قوله ولا تناسجثا
فالرجل يبيع البيع فيزيد رجل آخر في الف وهو لا يريد أن يشتري البيع
بذلك غيره ويشترى بذلك على سوءه وهو النجش (وأما) قوله ولا تبايها
باتقاء الحجر فهذا بيع كان في الجاهلية يقول أحدهم اذا أقيمت الحجر فقد
وجب البيع فهذا مكره وهو تعليق بالشرط والبيع فاسد به (وقال)
الزبلي وانما يكره النجش فيما اذا كان الراغب في الساعة يطالب بآثره
وأما اذا طلب بدونه فلا بأس بأن يزيد حتى تبلغ قيمتها *

(بيان الخبر الدال على النهي عن الاستيلاء على سوم أخيه)

(أبو حنيفة) عن حماد بن براهيم عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله
عنهما قالا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستأمن ارجل على سوم

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسر ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتن عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضكم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سومة المسلم وفي لفظ آخر وان يستام الرجل على سومة أخيه (قال) الزبائي وانما يكره الاستيام فيما اذا جنح قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري وأما اذا لم يجنح قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره ان يشتري بأزيد لان هذا بيع من يزيد * (بيان الخبر الدال على كراهية بيع الحاضر للبادي) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينل لا يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسر ومن طريق الوليد بن شجاع عن أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طلحة من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاده لم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قرله حاضر لباد قال لا يكن له سمارة (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بزيادة وان كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا اذا كان أهل البلاد في قحط وهوز وهو يبيع من أهل البلاد طمعا في الثمن الغالى لمسا فيه من الاضرار لهم وأما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر (وفي) شرح المختار هو أن يجاب البادي الساعة في أخذها الحاضر لبيعهها له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب

* (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأم وولدها) *

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة برقيق من اليمن فاحتاج الى نفقة ينفقها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي ارى هذه والله قال احببنا الى نفقة فبعنا ولدها فأمر برده كذا

رواه البخاري من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن خسر و من
 طريق حمزة بن حبيب الريات عنه الا انه قال انوحية عن عدا الله بن الحسن
 ابن علي بن أبي طالب ورواه الاشعري من طريق الحسن بن محمد بن علي
 عن أبي يوسف عنه ~~كذلك~~ ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
 ثم قال وبه واحد يكره ان يرق بن والدة وولدها اذا كان صغيرا وكذا بن
 الاحوب وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين أو كان أحدهما صغيرا
 وأما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول أبي حمزة ورواه الحسن
 ابن زياد أيضا عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي بن رزق بن حاربة
 وولدها وهما إلى علي عليه السلام من ذلك وردا ليع ~~وكذلك~~ أخرجه
 الدارقطني والحاكم وفي الباب حديث أبي أيوب من رزق بن والدة وولدها
 رزق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والحاكم
 (وهو) ابن ماجة من حديث أبي موسى لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من رزق بن الولد ووالده وبن الأخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني
 ، (بيان الخبر الدال على ان البيع بطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) *
 (أنوحية) عن أبي يعقوب عن حمزة عن عبيد الله بن عمرو عن أبي
 عبد الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن أسيد إلى مكة وقال لهم من
 شرط في بيع وعن بيع وسلف وعن ربح مالم يبيع وعن بيع مالم يبيع
 كذا رواه البخاري من طريق شريك بن أبي نجران عن عدا الله بن الحسن
 يوسف عنه واللقطط لأحمر ورواه طه والاشعري من طريق شريك بن أبي نجران
 ورواه ابن خسر و من طريق الاشعري (أنوحية) عن يحيى بن عمار
 الله بن موهب المعيني القريشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن أسيد
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان ينهي قومهم عن ذكره كذا رواه طه من
 طريق حمزة بن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يذكره عتابا وابن
 موهب عنه (أنوحية) عن علي بن عامر عن عدا الله بن الحسن لواء
 عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لهما اني لى أهل الله فاعلمهم
 من أربع جهات ~~كذلك~~ كذا رواه طه من طريق حمزة بن حبيب
 الريات عنه ورواه ابن خسر و من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد

عنه (أبو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه أهلك فذكره كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه طلحة وابن حنبل والكلابي (قال) الشريف الحسيني في التذكرة صوابه يحيى بن عامر الشعبي ثم قال يحيى بن عبيد الله الكوفي عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث أبي ثابت بن أبي سالم عن عطاء بن عتابة بن أسيد بن النسي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة فنهاه عن ساف الميضم (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن مسعود عن صفوان بن يحيى ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقتل اني أمرت على أهل الله بتقوى الله لا يأكل أحدكم من ربح ما يضمن وانهم عن ساف وبيع وعن الصفة في البيع الواعد وان يبيع أدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضا من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء بن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم عن بيع مالم يقبضوا ورجع مالم يقبضوا وعن قرظ وبيع وعن شرط في بيع ربح وبيع وساف (ثم قال) تفرد به يحيى بن صالح الأصبهاني عن اسمعيل وهو منكر هذا السند وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن ابن جحلات وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرطين في بيع وعن ساف وبيع وعن بيع ما ليس عندك وعن ربح مالم يقبض (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعتاب فذكره بالغظه المتقدم (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما قوله ساف وبيع فالرجل يقول للرجل أبيع عبدك هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا او يقول تقرضني كذا وكذا على ان أبيعك كذا فلا ينبغي هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف الحسالة والى شهر بالفين فيقع عند البيع على هذا وانه لا يجوز (وأما قوله) ورجع مالم يقبضوا فالرجل يشتري الشيء ويبيعه قبل ان يقبضه بربح فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلا (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا
 رواه طهة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين البجلي
 عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع بيعا
 وشرط شرطا فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك
 فقال البيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال
 البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء ~~المكوفة~~ ^{الكوفة}
 اختلفوا في مسألة واحدة ثم أثبت أبو حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي
 بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أثبت ابن أبي ليلى فذكر له ذلك فقال
 لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريدة واشترط الولاء فإن الولاء
 لمن اعتق فالبيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فأخبرته بذلك
 فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسهر عن محارب بن دينار عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال بعثت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت
 حملاني إلى المدينة فأجاز البيع والشرط جميعا ورواه ابن خثعم عن طريق
 جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن
 أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في روايته
 الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد البر في من
 طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة
 (وأخرجه) الحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن
 محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة وذكره
 وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) الحافظ في علوم الحديث من حديث عطاء
 الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن
 سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وهكذا أخرجه ابن خرم في المحلى
 والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لإمامنا طي ونقل
 فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قلت) وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصفقتين في بيعة وعن
 بيع وسلف وعن بيع ماله من ذلك كذا رواه ابن خضرو وأخرج ابن خزيمة
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرج الطحاوي من طريق
 داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بإلفظ نهى عن بيع وسلف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق أيوب عن عمرو بن شعيب بإلفظ لا يعمل سلف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن أبي سليمان وعامر الاحول
 عن عمرو بن شعيب بإلفظ نهى عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع بشرط فيه
 ماله من (أهل) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من رجل دابة بثمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثنيت
 حملانه حتى اقدم على اهل وخالفهم آخرون واختلفوا فرقة بين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من الحجج لهما
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجبة لهم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابر ركوبه فكان الاستثناء للركوب مفصولا عن البيع
 لانه انما كان بعده فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقده هل هو كذلك أم لا والشاني ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية ونحو ذلك فله مال فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في أصله بعد
 ثبوت هذه المسئلة لم يكن في هذا الحديث حجة لان الشرط فيه ذلك الشرط
 لم يكن يعمولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيها وله فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للمشتري كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين ابطالوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والادل

على ان الشروط التي تشترط في البيوع كلها باطل وتثبت البيوع في مكان من
الحجة عليهم ان حديث بريرة هكذا روى انها ارادت ان تشترها بعتها ما في
أهلها الا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعلى) الاول
اما ما يبيع على ان تعتق المشتري وعلى ان يكون ولاؤه المعتق للبائع فادا
وقع ذلك ثبت البيع وبطل الشرط وكان الولاء للمعتق (وفي) حديث
عروة عن عائشة انها طالت لها ان احب اهلا ان اعطيهم ذلك تريد
الكتابة صفة واحدة فعلت ويكون ولاؤها لي فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
قالوا ان شئت ان نتخيب عليك فلتعمل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائشة لا يمنعك ذلك منها اشترىها فافعتها فافعتها الولاء لمن اعتق وكان
في هذا الحديث مما كان من أهل بريرة من اشتراط الولاء ليس في بيع
واكن في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عتق ذلك ولم يكن
تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك وكان ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بن عائشة ومن أهل بريرة
في شيء وليس في هذا دليل على اشتراط الولاء في البيع فكيف حكمه هل
يجب به فساد البيع أم لا (واما) ما حث به الدين افسدوا البيع بذلك
الشرط مما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ما هو في
عن شرطين في بيع وعن سابع وبيع والبيع في نفسه شرطان شرطان
شرط آخر كان هذا شرطان في بيع وهو اداء والشرطان المنه عنهما
عندهم المالك كورا في هذا الحديث وقد خولوا في ذلك وقبل الشرطان
في البيع هو ان يقع البيع على العبد درهم أو على مائة دينار الى ستة ويقع
البيع على ان يعطيه المشتري أيهما شاء فالبيع فاسد لانه وقع بشئ محذور
(وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث ريب امرأة عبد الله بن مسعود أنها
باعت عبد الله حارية واشترطت خدمتها فذكرت ذلك لعمره فقال
لا يقربنها (آخره) الطحاوي من طريق شعبه عن خالد بن سلمة سمعت
محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن ريب (أورواه) الإمام عن الربيع عن
ابن مسعود يلهط به غلب من امرائه حارية يشترها بمائة دينار أيها
على ان تمسكها على فان اردت بيعها كتب الحق بها ما لم يشترها منها

بالمثل ثم سأل هربن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوية لاحد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عليه ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لائك
 صاحبه ليس هذا يبيعك كاح ولا يملك ذلك يبيع بماله ما يبيع بملك يمينه
 (وأخرج) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر من
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر حدثني
 نافع عن ابن عمر قال لا يعمل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء أمسكه لا شرط فيه (فقد) اطل عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يرى خرف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة المحكم وانما
 كان على جهة التهمة او تابعته ان يذهب امرأته عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امر برة على ما قد تقدم (فدل) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما جله عليه الذين استحبوا بحديته ولم يعلم احدا من
 الصحابة غيره من ذكر ما ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمرو من تابعه على
 ذلك من ذكره فكان ينبغي ان يجعل هذا أصلا واهما من الصحابة
 ولا يضاف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله
 تعالى (فائدة) في شرح الخصار اعلم ان البيع بالشرط ثلاثة انواع
 (أحدها) البيع والشرط جائز ان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلاجه
 كما اذا اشترى أمة على ان يستخدمها أو طمأنت على ان يأكله أو دابة على ان
 يركبها أو اشترى أمة على ان يطأها أو فاسدا لان فيه نفعا للبائع لانه يذهب
 الرد بالعيب وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كلاهما
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلاجه وفيه منفعة لاحد
 المتأقدين وهو ما من الشروط الفاسدة في هذه المسائل ونحوها
 أو للعقد عليه اذا كان من أهل الاستحقاق كعقود العبد ولو اعتقه انقلب
 جائزا فيجب المثل عند أبي حنيفة لانه منهي به والشئ يتأكد بانتهائه
 وعندهما يجب القيمة وهو فاسد على حاله لانه به تقرر الشرط الفاسد

(والثالث) نوع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يتنضميه العقد وفيه مصرة لاحدهما أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحدا وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط ان لا يبيعه ولا يبيعه ولا يلبس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطأ الجارية أو على ان يقرض أجنبيا ذراهم ونحو ذلك فإنه يجوز ويبطال الشرط لأنه لا يستحقه أحد فيأخذونه عن العائدة وتنبني على هذه الأصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى

(بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الممل للصيد)

(أبو حنيفة) عن هاشم عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طليحة من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طليحة من طريق محمد بن المنذر وابن خثعم وابن المغيرة عن طريق الحسين بن الحسن بن الأنطاكي كلاهما عن أحمد بن عبد الله الكندي (ومن) طريقه أيضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى) ابن خثعم عن ابن خثعم عن أبي علي بن شاذان عن أبي نعيم عن أشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كاهن سعت فذكر كسب المجام ومهر البغي وثمن الكلب الا كلبا ضارا يافرا وياه ضعيفان (قلت) الوليد بن علف الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

المخرج والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في مستدركه (ثم قال) عدد لواحد بن عياث وسويد بن عمرو قال
حدثنا حماد حدثنا أبو الربيع عن جابر قال سمى عن ثمن السكك والسود
الا كلب ص ولم يدكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
مرووع دأهل الحديث وان لم يدكر أبي النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
أكثر أهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشمع الأذان الحديث ذكره
ابن الصلاح وثابت بن عمار في دكر أبي هريرة ثم قال ورواه عبد الله بن
موسى عن حماد بن ثابت في دكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرجه
الدارقطني رحمه الله وأبو داود عن جابر لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا مرووع مستكبر ثم قال الذي يرواه الميمون بن حماد عن حماد
بن عيسى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا أن لك الرواية
مرووعة ورواه الميمون هذه مرووعة وقال فيه ابن حبان سبع عشرة راد
أصح من حسنه (قول) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
في صحيحه وأما كفي مستدركه والرفع زيادة وزيادة النعمة بولة (ثم قال)
أبو جعفر ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الربيع عن جابر عن أبي
الله عليه وسلم ولم يروى عنه بالهوى (قلت) منى به الحسن بن أبي جعفر وهذا
حديث هذا لا أدرجه في مسنده لأنه من رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ابن أبي كلاب الا كلاب لم (ثم قال) الميمون ثابت عن
أبي النبي صلى الله عليه وسلم حال من هذا الاستثناء والاستثناء
في قوله قال الأسد أنه روى من وجهين جديدين من طريق الوليد بن
عبد الله عن عمارة عن أبي هريرة ومن طريق الميمون عن حماد عن أبي
الربيع عن جابر عن حماد عن أبي هريرة ومن طريق الميمون عن حماد عن أبي
رواه سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الربيع عن جابر قال سمى
عن ثمن السكك والا كلب ص ولم يدكر حماد عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا أصح من الذي قلناه وهذا هو الدارقطني وقد وثقه ابن
هذه في مسنده مرووع وهذا مع سويد الميمون وأيضاً هذا الواحد
عائث كذا كذا في مسنده أيضاً أبو جعفر كذا الطحاوي وثابه

أيضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي أخبرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكتاب إلا كتاب
صيد وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكتاب فوجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقدرنا من جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
أنه نهى عن ثمن الكتاب ولم يفسر أن كتاب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين إما أن يكون أراد خلاف كلاب المنايع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنده نسخ كلب الصيد منها فاستثناءه في الحديث المتقدم (ثم)
قد روي في ذلك عن التابعين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق أسباط بن محمد عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثلث
الكتاب السلوقي وهذا عطاء يقول هذا وقد روي عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكتاب من السمك يدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في الحديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكتاب المألف فإنه يقوم قيمة فخره الذي قتله فله فهذا الزهري يقول
هكذا وقد روي عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكتاب سمكت قال كلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الأنصاري قال كان يقال يجرى في الكتاب الضاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثلث كتاب الصيد (وقال) البيهقي وروي الربيع
عن الشافعي عن بعض من كان يسطره في هذه المسئلة فقال أسبري
بعض أصحابنا عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلا
قتله عشرين بعيرا فقال الشافعي اشابت عن عثمان خلافة أخا برأ
الثقة عن يونس عن الحسن بن عثمان بن سنان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال وكيف يأمر بقتل ما يعرف من قتله قيمته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجر وحامد غيره لاسيما والشافعي كثيرا ما يعني

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهما ضعيفان وكيف يأمر عثمان بقتل
الكلاب وآخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتلها
إلا الأسود منها فان صح أمره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الأوقات لفسدة
طرات في زمانه (قال) صاحب القهيد فظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارشة
بين الكلاب فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (قال) الحسن
سعد عثمان غير مرة بقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الأمر بقتلها في وقت لمصلحة ان لا يفهم قتلها في وقت آخر
كما أمر بذبح الحمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يعلى بن عطاء عن اسمعيل
ابن حماد عن وايس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب لدار بفرق من تراب حتى على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجر رواه سعيد بن منصور
عنه ورواه البخاري في تاريخه حديثا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قات) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
انتهى (تبيه) وقع في الهداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد او ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
الاقتناء وفي الصحاح عن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب المعقور لانه
لا ينتفع به وصار كالمواثيق وسبق حديث الامام وخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط شمس الأئمة يجوز بيع الكلب ان
يكون معلما أو قابلا للتعليم والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

الازرق وسعيد بن أبي الجهم وحماد بن أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن إسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بافظ لا تتبعوا الذهب بالذهب
الأمثلة لا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الأمثلة
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائبنا بن ساجر (وبلفظ) لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن مثله لا بمثل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزنا بوزن (وأخرج) مسلم أيضا عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والمالح بالمالح مثله لا بمثل يدايه دفن زاد أو استزاد فقدر في الأخذ والمعطى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
والتخنة بالتخنة والشعير بالشعير والمالح بالمالح مثله لا بمثل يدايه دفن زاد
أو استزاد فقدر في الأما اختلفت ألوانه (وعنه) أيضا رفعه الذهب
بالذهب وزنا بوزن مثله لا بمثل والفضة بالفضة وزنا بوزن مثله لا بمثل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضا عن عبادة بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح
مثله لا بمثل سواء بسواء يدايه دفن اختلفت هذه الأصناف فبيروا كيف شئتم
إذا كان يدايه لم يخرج البخاري وهو أيضا عند البيهقي بسند جيد وعند
مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثله لا بمثل وفيه قصة
ولم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعه قدم عليه تمر جنيد وفيه بيع هذا واشترى بثمانه
من هذا وكذلك الميزان (وروي) الدارقطني من مرسل بن المسيب لأربا
الافى ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في الموطأ من
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) أعلم أن الإمام رضي الله عنه يعتبر المساواة
في الحال عند المقدول لا يلتفت إلى النقصان في المآل ومحمد يعتبر حاله لا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الإمام الأفي الرطب بالقر فإنه يفسده بالنص
(وأصل) الشافعي أن حرمة بيع الطعام بمجنسه هي الأصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليد مختص إلا أنه تعين التساوي هنا فيه في أصل

قوله ولا تشفوا
في لا تزيدوا
٥١

الأحوال وهي حالة الجفاف (واختج) أبو يوسف ومحمد بن عمار روى عن سعد
ابن أبي وقاص رضي الله عنه رفعه نسي عن بيع الرطب بالتمر وقال
انه ينقص اذا جف بين المحكم وعلمته وهي النقصان عند الجفاف أخرجه
الأربعة وأحمد وابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمد)
عدي هذا المحكم الى حيث تعدت العلة وأبو يوسف قصره على محل النص
لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (وقال امام) الكتاب والسنة (أما)
الكتاب فعمومات البيع نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن تراض منكم وظاهر النصوص يقتضي جوار كل بيع الا ما خص
بدليل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقى البيع متساويا
على ظاهر العموم (وأما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
رضي الله عنه حيث جوز صلى الله عليه وسلم بيع الخنطة بالخنطة والشعير
بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عامما طلقا من غير تخصيص وتقييدا ولا شك ان
اسم الخنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الخنطة والشعير على اختلاف
انواعهما واصنافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمذب
والمقع (وبدل) لذلك حديث عامل خبير الذي تقدم وقد كان اهدي اليه
رطبا فقال أوكل تمر خبير هكذا فاطاق اسم التمر على الرطب وكذا حديث
نسي عن بيع التمر حتى ترمي وقد تقدم والاجرار والاصفرار من واصناف
البسر فذا طاق اسم التمر على البسر فدخل تحت النص (وأما الحديث)
المذكور فداره على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبله الا في المناظرة في معارضة
الحديث المشهور مع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه نعيم
الخبر وان كان في هذا الاحاد على القياس بعد ان كان راويه هذا ظاهر
العدالة (ثم) ان تضعيف زبدة عن الامام (قال) المذري ما علمت
احدا ضعفه الا ان ابن الجوزي نقل عن جني حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
خزم انتهى (قلت) يدل على جهالة ان الحساكم لما اخرج هذا الحديث
من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذب الذي
بدأ الرطب
في ذنبه والمقع
المختلف اللون
وهو معناه اه

أبو عياش هو
ابن عياش
المتقدم اه

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومثله
 (وأولى) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث عمران بن أبي أنس لسلامته
 من الاختلاف والاضلال ويكون النهي الذي حاشى حديث سعد بن
 ابي السبيث ولا يصح ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحته على بيع
 الرطب بالتمر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الادلة وهذا قد أورد
 الكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
 وقال قدرا يساهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه حاشى
 وكذلك التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانت في أحدهما طوية ليست في الآخر
 وكل ذلك يقتضيه ما أحياه ويحذف ولم يصروا الى ذلك في حال الخوف
 فمسلما لم يسمع به بل بطروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراوا ما يؤول اليه بعد ذلك من خوف ونقصان فالنظر ان يكون
 كحديث الرطب بالتمر يصح الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا يظن الى ما يؤول
 اليه من تعير وجعوف وهذا قول أبي حنيفة وهو الطرعي وسدنا والله أعلم
 (تبيينه) عقد البيهقي في السنن بابا فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
 مطعوما وكره فيه حديث الطعام بالطعام مثلا بمثل (وقد) فهم من أعط
 الطعام كل مطعوم وحالف ذلك في باب صدقة الفطر حديث قال انه البر
 وكرهه ولم يسل له العموم ما عدا لايئة ل لا كل الهاليج آكل الطعام
 (وقال) ابن حزم احرى الشاوي الربا في السموم ويسا ولا يطلق عليه اسم
 الطعام (وفي) الجريد للقدوري يبطل عليهم بجوار بيع الحيوان
 بالتم وان متعسا لا مع كونه مطعوما وان لم يكن في الحال كما ان السمك
 والجراد ليسا مطعومين في الحال حتى يصلحسا ومع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذا الطين الخراساني ما كقول شتري وان كان فيه ضرر
 كما يبر من المطعومات

كاسان بادة
 وراه التمر
 اه

(بيان الخبر الدال على ربا القرآن الذي كان أصله في النسيئة)
 (أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
 انما الربا في النسيئة وما كان يدايد فلا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المذر عامر بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ماجه والطحاوي من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد الخدري يقول
الدينار الدينار والدرهم بالدرهم ثلاثين من زاد أو استزاد فقد أربى
فقلت له أن ابن عباس يقول غير هذا قال لقد سمعت ابن عباس يقولت
أرايت هذا الذي تقول له أشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو وجدته في كتاب الله فقال لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الربا في النسيئة وفي آخره الربا في النسيئة لم يقل البخاري من زاد
إلى آخره وفي بعض طرقه أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني وقال
لأربا في النسيئة وعندهما أيضا من ابن عباس عن أسامة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لأربا في ما كان يدايد وفي بعض طرقه عند
الطحاوي أنتم أقدم صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مني وما أقر من
القرآن إلا ما تقرهون ولكن أسامة بن زيد حدثني فإياه (وفي) بعض
طرقه قول ابن عباس لا يسمع من سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوي ناويل حديث ابن عباس هذا أنه
عني به ربا القرآن الذي كان أصله في النسيئة وذلك أن الرجل كان يكوّز له
على صاحبه الدين فيقول له أجدني إلى كذا وكذا يكذا وكذا درهم ما أزيد كما
في دينك فيكون مشتريا لأجل جمال فتماسم الله عز وجل عن ذلك بقوله
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ثم جاءت
السنة بعد ذلك بتحريم الربا في التفاضل في الذهب بالذهب والفضة
بالفضة وسائر الأشياء المكايلات والموزونات على ما مر في الذي قبله من
حديث عباد بن الصامت وغيره فكان ذلك ربا حرم بالسنة وتواترت به
الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار هو غير الربا الذي رواه ابن عباس
عن أسامة رجوع ابن عباس إلى ما حدثه به أبو سعيد فلو كان ما حدثه به
أبو سعيد من ذلك في المعنى الذي كان أسامة حدثه به أذن لما كان حديث أبي
سعيد عنه بأولى من حديث أسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه أبو سعيد فلهذا لم يكن ما كان حدثه به

الترمذي حسن صحيح (والمسلم) من طريق مغيرة قال سألت شباك إبراهيم
فقدته عن علقمة عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكاه قال هات وكاتبه وشاهده فقال انما يحدث باسمه من لم يخرج
البخاري هذا الحديث (والمسلم) أيضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكاه وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري أيضا هذا الحديث (وأخرج)
عن هون رابي بجمعة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن شئ الدم وشئ الكلب وصكب الامة وامن الواثمة والمستوشمة
وأكل الربا وموكاه وامن المصور وتفرد البخاري في هذا الحديث
بامن المصور وباتحراجه عن أبي بجمعة *

(باب السلم)

وهو بالقهر يك اسم لعقيد يوجب الملك في الشئ عاجلا وفي الشئ آجلا
والقياس يأي جوار هذا العقد لانه بيع المعلوم اذا لم يبيع هو المسموع
وهو مذكور في وقت العقد لكنه يجوز رخصة بالعين *

*(بيان المحر الدال على انه لا يصح السلم في المذق)

من أيدي الناس عند حلول الاجل *

(أبو حنيفة) عن حنبل بن محمد عن ابن عمر قال سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن السلم في الحبل حتى يبدو صلاحه ~~كذا~~ رواه الثوري عن
طريق محمد بن آدم الصنعاني عنه (وهو) أبي داود عن رجل نحري عن
ابن عمر ان رجلا أسلف رجلا في نخل ولم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه في اساده رجل مجهول (وللطباي)
من حديثه انه نهى عن السلم في الحبل حتى يبدو صلاحه (ولان) أبي حنيفة
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
ان كان السلم فيه وجود العقد ومقتضاها من أيدي الناس عند حلول
الاجل لا يصح انما فإوان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
الناس راحل أو كان عند العقد وعند المحل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندما خلاها للشاهي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت المهل يصح
اتعاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
المهل والله اعلم

(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا سلم مالا
في ثلاثين الى اهل معلوم في شيء معلوم فذكر ذلك بن مسعود وقال حدث
راس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن حنبل عن طريق محمد بن
شجاع بن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
دفع ابن مسعود الى ريد بن حليمة البكري مالا مصاربة فاسلم ريدا الى عتريس
اس عرقوب فلاثن الحديث (ثم قال) محمد بن حليمة فاسلم ريدا الى عتريس
من الحيوان وهو قول ابي حنيفة (واخرج) ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف
وقال حدثنا اوكيع حدثنا اسمعيل بن عيسى بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان ريد بن حليمة قال سلم الى عتريس في ثلاثين فقال بن مسعود ذكره السلم
في الحيوان (ورواه) ايضا عبد الرزاق عن الوري (واخرج) الطحاوي
في شرحه مث كل الاثار عن سليمان بن شعيب الكيساني حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعيب بن عيسى بن مسلم بن طارق بن شهاب قال سلم
ريد بن حليمة الى عتريس بن عرقوب في ثلاثين كل فلو صحت بحمد بن علي
حل الاجل جاء به تماصا فأتى ابن مسعود يستنظره فهاه عن ذلك وامر ان
يأخذ رأس ماله (واخرج) أحمد والاربعاء والصياص في المختارة عن حمزة
رواه بن عيسى عن بيع الحيوان بالحيوان بيته (ورواه) ثقت عن ابن مسعود
انه قال السلف في كل شيء الى اجل مسمى لا بأس به بالحيوان اخرج
الطحاوي من طريق ابي معشر عن ابراهيم عنه (واخرج) البيهقي من
طريق محمد بن جابر عن عمار الدهني عن سعيد بن رعن ابن مسعود ومعه
(ودكر) البيهقي عن الشاهي ان بعض من تكلم معه قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه وحدثه هو قطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم بن جابر عن ابن مسعود مقطوعة (قال)
وانما اخرج الطحاوي من طريق شعيب بن عمار الدهني عن سعيد بن

جبيران حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
ابن مسعود (وأخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
ابن مسعود نحوه ومراسيل ابن سيرين صحيحة على أن المنة قطع إذا لم يعارض
المص بيمينه عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لعمد بن الحسن أنت
أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي الجهم عن ابن عمر
عن عثمان أنهما رأيا صنعا وشيئا في بئر رجل فطعوا به ابن أبيه وقتلوا وصالحا
فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى
بواديه بلامثل أباه وفصلا مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
مسعود أنه يقضي في حيوان بحيوان مثله دينه لانه إذا قصى به بالمدينة
واعطيه بواديه كان دينه ما تريد أن تروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم
تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله
في وصفه أحدهم أبو زيادة وأبو زائدة مولانا وتروون عن ابن عباس أنه
أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة انتهى (قلت) أبو الجهم لم يدرك
عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغير بآخر عمره ومعارضة
الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطة أيضا (ثم قال)
البيهقي وروى عن عمر أنه ذكر في أبواب الربا أن يسلم في سن رواء عثمان بن
عمر حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال وذكره وهذا
منقطع (قلت) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف وقال حدثنا أبو خالد الأحمر
عن مجاهد عن قتادة عن ابن سيرين أن عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا في التهذيب
(وأخرج) الطحاوي من طريق حماد بن جبر عن أبي نضرة أنه سأل
ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فإن أمراءنا ينهوننا عن
ذلك قال فأطيعوا أمراءكم وأمرؤا يومئذ عبد الرحمن بن حمزة وأصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم (وعلى) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
حيث المعنى أنه يختلف اختلافات لا يمكن ضبطه وإن استقصى فيه
والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 * * *
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالجزء الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواء طلحة من طريق عبد الوهاب بن نجيدة عنه بأنهم من هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عياش قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه متنكرا فسمع علي أحاديث هذا من جهلتها ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الأصم عن اسمعيل بن عياش وقد رواه الامام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه النجاشي بالفظ
 العسارية مؤداة والمنجحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والعلياشي وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدى من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من طريق سويد بن جبلة وقد قال الدارقطني لا تصح له صحبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له صحبة والزعيم الكفيل والزمانة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الخفاف في تخريج الرافعي وفيه اسمعيل بن عياش رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعفه ابن خزم ب اسمعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الوصايا أتم سياقاً واختصره ابن ماجه هنا وله في النسائي
 طريقان من رواية غيره أحدهما من طريق أبي عامر الوصاني والآخر من
 طريق حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قات) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عياش

(باب المحالة)

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى
 * * *
 (بيان الخبر الدال على جواز المحو بالدين دون الايمان)
 (ابو حنيفة) عن يهلول المهنون وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم كذا رواه ابن
 خزيمة وأخرجه ابن ماجه بزيادة واذا أحلت على من فاتبعه ولهذا أخرجه
 هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك
 عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه مطل الغني ظلم واذا اتبع
 أحدكم على من فليتبّع وهو كذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه
 أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجه) من
 طريق ميمام عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومن
 أحيل على من فليحتل وهذا كذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ
 فإذا أحيل وفي لفظ آخر واذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي
 أصحاب الحديث يروون اذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف
 (قلت) والمالي الغني وزناو معنى (وانما) خصت المحو بالدين دون الايمان
 لانها تفتي على النقل وهو في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي والدين
 وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة بخزان يؤثر النقل الشرعي في الثابت
 شرعا وهو الدين (تدبر) ولا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى أى الهلاك
 والتوى عند أبي حنيفة أحد الأمرين اما ان يجهد المحو والمكلف ولا يذنه
 له عليه أو يموت مفسا لان الجحيم من الوصول فتعقّب به كل واحد منهما
 وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على المحيل مطلقا لان البراءة حصاة
 مطلقة ولا يعود الا بسبب جديد بناء على ان الساقط لا يعود (وقد) أنكر ابن
 حزم عليه وقال ان أحاله على غيره على المحيل يدرى انه غير على أو لا يدرى
 فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لانه لم يجهده على من (وذكر)
 البيهقي عن الشافعي ان محمد بن الحسن اخبر بان عثمان قال في المحوالة
 أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم وسأله عنه فزعم انه عن رجل
 مجعول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى
 على الشافعي فهو في أصل قوله بطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة او الكفالة (قلت) الذي في كتب
 الخنفية ان محمدا ذكره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه
 البيهقي أولا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
 بسنده (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
 على شرط موت الكفيل بفلساؤذ كرايو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم لعثمان
 في ذلك بخلاف من المحاسبة (ثم قال) البيهقي الرجل المجهول في هذه
 الحكاية خالد بن جعفر بصرى لم يحتج به البخاري وأخرج مسلم حديثه
 الذي يرويه مع المسمر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه اثنى
 عليه (وعني) بالمعروف ابا اياس معاوية بن قررة ولم يدرك عثمان (قلت)
 عدم احتياج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
 المسمر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
 وكلامه هنا يوهم ان مسلما لم يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
 وكان يظلمه ويثني عليه وقال سكان من اصدق الناس واشدهم اتقانا
 ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
 ابن خزم روى عن عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن علي قال في الذي
 احيل لا يرجع على صاحبه الا ان يفلس او يموت وهو قول شريح والحسن
 والثوري والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المحيل (وحكى)
 صاحب الاستاذ كراياضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا فلس او مات
 يرجع على المحيل والله اعلم (وأما) معاوية بن قررة فقد ذكر ابن عساكر
 في التاريخ ان له رؤية وحكى عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكى
 عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة ومجى وغيره انه بلغ ستا وتسعين
 سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
 فتأمل ذلك وانصف والله اعلم

(باب الشركة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط المصدين فصاعدا بحيث لا يعرف
 ولا يميز أحد المصدين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد أعني عقد
 الشركة وان لم يوجد اختلاط المصدين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن ثابت
 العين المهملة
 وسكون الزاي
 المجهلة بعدها
 راء مهملة اهـ

لأن العقد سبب الاختلاف (وهي) ضربان شركة ملك وشركة عقد ثم الثاني
مفاوضة وعنان على ما بين في الفرعيات (وأما) المضاربة فعبارة عن عقد
بين اثنين على الشركة بمال من أحدهما وعمل من الآخر التجارة
ويكون الربح بينهما والمراد الشركة في الربح (وللمضارب) خمس مراتب
أمن في الابتداء فإذا تصرف يكون وكيلًا وإذا ربح يكون شريكًا وإذا
فسدت يكون أجيرًا وإذا خالف يكون خاصيًا وفي الإجارة السادسة
يستحق المضارب أجره لئلا يله عامر لب المال في ماله فصار ما شرط من
الربح كالأجرة على عمله ولا تصح الاعمال تصح به الشركة وهو المدراهم والدنانير
على ما بين في الفرعيات (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عبد الله بن
سود بن يحيى رضي الله عنه أنه أعطى زيد بن خليفة البكري مالاً مضاربة فأسلم زيد
في التجارة إلى رجل من بني سارية له عشرة يس من عرقوب في قلائص
إلى ثياب غادي بعثها وبقى بعضها عند كرارياك لابن مسعود فقال قد
رأس مالك ولات لم في شيء من الحيوان كداروا ابن مسعود هذا اللفظ
من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زاذانه ودكره الشافعي
في نسخة هذا راقد من طريق أبي سعيد عن حماد بن إبراهيم عن ابن
مسعود عن جابر بن عبد الله عن أنس بن مالك عن عائشة بنت أبي بكر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز المضاربة إلا بالمشاهير من
الذهب والفضة والبر والتمر والحب والسكر والبن والجلود والسمك
والشاة والحمير والخيول والبغال والأغنام والحدائق والثمار
والزيتون والنباتات الحرامية (وقال) ابن حزم
في كتابه المحلى أن الأرباح المأخوذة من الكتاب أو السنة حاشا
للأرباح - - - - -
أنه كان في عصره من أهل مصر مسلم بصرى وأقره دولا فلما انحاز انتهى
(وقد) تقدم هذا الحديث في باب السلم وقد ذكرناه سابقا (وروى)
ابن مسعود عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أنس بن مالك عن
أبي حنيفة (وروى) طحا عن أبي بلال عن أبي يوسف عن أبي
حنيفة عن عبد الله بن حميد بن عبيد الله بن نصاري الكوفي عن أبيه عن عمر بن
الحطاب رضي الله عنه أعطاه مالاً مضاربة ليقيم وهذا ذكره الشافعي
في اختلاف الراغبين أنه باعه عن حميد بن عبد الله بن نصاري عن

أبيه عن جده به كذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال هو عبيد الانصاري (قال) الحافظ وعبيد
هو راوي الخبر ولم أرفق طريق الشافعي التصريح بأبيه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عدا بن أبي شيبه وكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن جبر بن عبيد
عن أبيه عن جده أن عمر دفع إليه مال يديم مضاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام ان راوي الخبر هو جبر بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب المصاة)

(بيان الخبر الدال على ان من قضى بعير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار
قاص يقضي في الماس بعير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك علمه
ويقضي بعير الحق فهذان في النار وقاص يقضي بكتاب الله وهو في الجنة
كذا رواه البخاري من طريق أبي اسحق المزاري عنه (وأخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو عن شرط
مسلم وأما القضاة الثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار الذي
في الجنة ورجل عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق فحار في الحكم فهو
في النار ورجل قضى للماس على حهل وهو في النار (وقال) المنذري
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) الحافظ في تخرجه
الرافعي قال الحاشية في علوم الحديث تعمد به الحراسا بنون ورواته
مراورة ثم قال وله صري فيرماد كرت قد جرت في جزمه ردت في وهذا
الجزء عندي والحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط لأقضى الأولويه ولا تمليد الجاهل وعدم التأول ولا الجاهل
صح ويعمل بعوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع إلى العلماء *

(بيان الخبر الدال على ان قولية القضاة بين الماس من حيلة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة مانه وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها بجمعها وأدى الذي عليه وأنى ذلك كذا رواه الحارثي والخامسي
في فوائده من طريق يحيى بن نعيم بن حاجب عنه (وفي رواية الحارثي
مسيرة بدل خزي) (وعند) الخامسي عن المهيم بن رجل من أهل الكوفة عن الحسن
البصري واقتطعه قال يا أبا ذر لا مرة أمانة والباقي سواء إلا أنه قال وأدى
الذي عليه فيها (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعندهما ابن سعد وابن خزيمة وأبي
هوانة والخامسي كما يا أبا ذر أنت ضعيف وانها أمانة والباقي سواء وفي أوله قال
قلت يا رسول الله استعملني قال فذكره (تنبيه) قال قاسم بن قطلوبغا روى
في سنده هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل المهيم قال الحسيني
أبو غسان هو التيمي أو المراد الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومسلم ومروان قال الشيخ قاسم
أظنه المهيم فإن كنيته أبو غسان ذكره المزي في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
(قلت) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو المهيم بن حبيب البصري في
الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات اتباع التابعين وذكره الحفاظ
في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره الحفاظ جيد
الغنى ولم يذكر من إخراج له وجوز المزي أن يكون له في (مد) انتهى يعني
أبا داود في المراسيل

(بيان الخبر الدال على فضل الحماكم إذا عدل في حكمه)
(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل أخرجه
الترمذي بلفظ أن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم مجلساً منه إمام
عادل وفي المتن عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله وفيه وإمام
عادل (آداب القاضي)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة أن أبا عبد الله كتب إليه أنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى الحماكم وهو غضبان كذا
رواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه وهكذا وعندهما ابن حبان بهذا
اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
إلى عبيد الله بن أبي بكرة وهو قاضي سجستان أن لا تحكمكم بين اثنين وانت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه انه كتب الى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في مختصر السنن وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق عليه عند السنة وأخرج الطبراني في الأوسط والمحارث في مسنده والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضي القاضي الا وهو وشيخان ريان وفي السند القاسم العمري وهو متهم بالوضع *

(بيان الخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضع خشبة على حائطه فلا يمنعه كذا رواه البخاري من طريق قاسم بن غانم عنه غير أنه قال على حائط جاره (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة وألفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره ان يغرز خشبة في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنها معرضين والله لا لثمن بها بين اكنافكم وألفظ أبي داود اذا سمعنا من أحدكم أخاه ان يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتكسوا فقال مالي أراكم قد اعرضتم لآئقينا بين اكنافكم (باب الشهادة)*

وهي اخبار بصفة الشيء عن مشاهدة وميان لا تخمين وحسبان وهي من المشاهدة والمعاينة فمن حيث ان السبب المطلق للاداء المعاينة هي الاداء شهادة والقياس بأبي كون الشهادة حجة في الاحكام لانه خبر يحتمل الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع *

*(بيان الخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد

يجوز له ان يحكم به)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله والمجدي عن خزيمة بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمعه اعرابي
يخبر ببيعة امة قد قدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة اشهد انك
قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم من اين علمت ذلك قال تخبرنا بالوحى وصدوت قال جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه البخاري من طريق العقوام
ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وحارثة واصر من حوشب
كلهم (ورواه) ابصار من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه عنه
بلغه جعل شهادته خزيمة شهادة رجلين (ورواه) ايضا هذا الاصل من
طريق عبد الرحمن بن عدا له عن ابيه عن حمزة بن عمار عن حمزة بن
أبي حريزة (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن اسحق وعنه الله
ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة بن طريف عن أبي عبد الرحمن المقرئ عنه
مختصرا باللفظ السابق ومطولا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والسنن والذهبي في حروجه من طريق
الزهري عن عمار بن حريزة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من أصحاب أبي
صلى الله عليه وسلم ان ابي صلى الله عليه وسلم لم ابتاع ورساما اعرابي
الحديث (وفي) مسند أحمد بن حنبل من هذا من طريق الزهري حدثني عمار بن
حريزة انه بصري ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ان ابي صلى الله عليه وسلم ابتاع ورساما اعرابي فاستبغ به النبي صلى الله
عليه وسلم اية صبه ثم فرسه فأمرع النبي صلى الله عليه وسلم المشى وأطأ
الأعرابي وطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالهريس ولا يشعرون
ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى راد بعضهم الأعرابي في السوم على
ثم الهريس فمادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت متساعطا
ههنا العرس فانتعه والابنة فاعام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع بداء
الأعرابي فقال أوليس قد ابنته عليك قال الأعرابي لا والله ما بنته لك
وقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابنته عليك فطفق الناس يلودون
بالنبي صلى الله عليه وسلم والأعرابي وهما يتراخيان فطفق الأعرابي يقول
هلم شهيدائش هداي قد باعتهك من عامن المسلمين قال للأعرابي ويا لك ان

فقلت الاوس ومنا من جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجائين
(وعند) الحارث بن أبي اسامة في مسنده من حديث بحالد عن الشعبي عن
النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجده الاعرابي فجاءه خزيمة فقال يا اعرابي اتجهد أن أشهد عليك أنك بعته
فقال الاعرابي أن شهد علي خزيمة فاعطى الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة أيا لم تشهدك ~~ك~~ كيف تشهد قال أنا صدقت بخبر السماء
الا صدقت على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجائين فلم ~~ي~~كن في الاسلام من تجوز شهادته بشهادة رجائين غير خزيمة
(نفات) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحافظ المضاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحافظ المضاوي ومما يستطرف قول بعض المحققين من شيء واحد حديث
خزيمة أخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب أيضا عن عمران بن قيس (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي أن النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعلمه اذ كان صادقا بارا وجرى شهادته خزيمة في ذلك
بحري التوكيل لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم ~~ك~~ شهادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

• (بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المهدود في القذف) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو فإن
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خزيمة من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه تأخذوه وقول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في القريب من حديث عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخائس
والخائسة وفيه ولا يجلود هذا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي المالح
قال كتب عمر إلى أبي موسى أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا محلوداني حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الاحمد وداني
قربة (ووقع) في الهداية الاحمد وداني قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الآية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا والاستثناء يصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول الحكم ومعاوية بن قرة وجاد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهري واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لابن خزمروينسان طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وصح عن الشعبي في أحد قوايه والبخاري
وابن المسيب في أحد قوايه والحسن البصري ومجاهد في أحد قوايه
ومسروق وعكرمة في أحد قوايه ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن جاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا شهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
(باب الدعوى والبينة)

(الدعوى) قول يطالب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمدعى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمدعى عليه من يجبر عليهما
لانه المطلب والبينة ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق *
*(بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البينة والقدرة على الاصل
تطال حكم الخلاف)*

(أبو حنيفة) عن جاد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بينة كذا رواه البخاري
وابن المظفر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالجلال عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه والجلال ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شريح بن الحارث عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى باليمين على المدعي واليمين على المدعى عليه إذا أذكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البيعة على المدعي واليمين على
 المدعى عليه وكان لا يرد اليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه كذا رواه
 طلحة عن طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والأربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لآذى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعى عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعى عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد بالله في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بأسناد جيد والدارقطني بأسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 مهور مجهول فالمدعى لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيعة
 في الخصومة كلها وتقبل بيعة كل مدعى سواء كان أصيلاً ونائباً (والطرف)
 الآخر غير مهور مجهول فانه لا يجوز الاستحلاف في الحدود وكذا إذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائده (الأولى) لا يستحق المدعى
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيعات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعى عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعى (الثامنة) لا تقبل بيعة صاحب اليد في
 الملك المطلق (وفي) مسألتين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولزمه ما ادعاه عليه وعند

قوله تفصيلا
اي تفصيلا

الشافعي لا يقضي به بل يرد اليمين على المدعي فان حلف المدعي أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة بينهما - ما لان النكول يحتمل ان يكون تورعا
عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترغاعا عن اليمين الصادقة (وانما) ان
اليمين واجبة عليه اظا هر هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
بأذل أو مقر اذ لو لم يكن كذلك لا قدم على اليمين تفصيلا من عهد الواجب
دفع الضرر عن نفسه ببذل المدعي والشرع الزمه التورع عن اليمين
الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجع هذا الجواب في نكوله
(والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعي خلافا للشافعي واحج
بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والحاكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه
والامام احج بقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأان ومثل هذا الغمايد كرافع الحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا ترتابوا ولا مزيد على الأدنى أى اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (واجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين أنه ليس بمحفوظ وأعله الطحاوي
بأنه لا يعلم فيسأله حدث عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العال
سألت محمد بن عبد الله عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقه
رحى الحديث بالانقطاع في موضعه - بين من البخاري بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوي بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس
طاوس أخرجه هكذا الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقول ابن
عبد البر لا مطعن لاحد في اسناد هذا الحديث محتمل نظر فلاجل هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يعارض ما ذكره في الاستدكار روى هشيم أخبرنا المغيرة عن
السعي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حديثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة
عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الاشهادة
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عامر مع ان أهل المدينة يقبلون شهادة

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
حدثننا جناد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف عبد
الرزاق أخونا مبرنا مع رسالت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
(وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
الغني وفي المحلى لابن خزم أدل من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
إنكاره المحكم بن عتيبة (وروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير الميث بن سعيد يقضى به ولا يذهب
إليه وحديث الصحيحين اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي على
المدعي واليمين على من أنكر برده وكذا حديث الصحيحين شاهد ذلك أو يمينه
مع ظاهر القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل واحد
وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفى
ما اقتضته الآية وإضافته تعالى قال عقبا من قرضون من الشهداء
وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه
وزعموا أن يمين المدعي قائمة بمقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعي ذميا فأقام
شاهدا رجب أن لا تقبل يمينه كالأمرأتين المرأتان ذميتان والله أعلم

(بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة فالقول
قول البائع أو يتراذان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
الأسعث بن قيس اشترى من عبد الله رقيقا من رقيق الأمانة فتقاضاه عبد
الله فقال الأسعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله بعثك
بعشرين ألفا فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلا فقال الأسعث فاني قد
جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما يئنة فالقول ما قال البائع او يترادان
 كذا رواه البخاري من طريق عبد الله بن يزيد وابي عبد الرحمن المقرئ
 وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن ابيه والقياس من مع (ومن)
 طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وابي شهاب الحماطي والمعايني
 ابن عمرا كلهم عنه الا ان خارجة من قوله اذا اختلف والباقيون بطوله
 ورواه طحاوية من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن
 العوام والمقرئ كلاهما عنه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان اشعث
 ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقية ساء ذكر الحديث مثل الاول
 الا انه راد به قوله يئنة والساعة فائمه كذا رواه البخاري من طريق المقرئ
 عنه (وفي) رواية عن حماد ان رجلا حدثه عن اشعث بن قيس (وفي) لعظ
 آخر فاستجرا في زيادة الثمن وبقصايه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
 فذكر الحديث وفيه او يترادان البيع (واخرجه) الاربعة والحاكم
 وأحمد والدارمي والبرار واللعط لابي داود ان اس مسعود باع لاشعث
 رقية قام رقيق الخمس بعشرين الف درهم فقال انما أخذتهم بعشرة آلاف
 ومال ابن مسعود سمعت فذكر الحديث وفيه فالقول ما يقول رب الساعة
 او يترادان وفي رواية لابي ماجه والمبييع قائم بعينه والباقي مثل لعط الامام
 (وفي) روايه للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
 بالخيار ونحوه للنسائي من وجه آخر وفيه قصة وآخرجه مالك بلا عن عبد
 الله بن مسعود فسأوه كالاول قاله الحافظ (قلت) أخرجه ابو داود عن
 عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث عن ابيه عن جده باللعط الاول
 (وأخرجه) النسائي وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
 ان ابن مسعود وذكركم معناه والكلام يزيدويه قصص (وأخرجه) ابن
 ماجه وأخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
 ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
 كلامه (قال) المذري في اسناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 ولا يفتح به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من ابيه فهو منقطع
 (قلت) اختلف فيه الاول عن يحيى بن معين وقيل انه يسمع من ابيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي أباه (وقال) الجعفي يقال
انه لم يسمع (ثم قال) المذري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
مسعود كاهل الاثبات وقد وقع في بعضها اذا اختلف البيهقي والبيهقي قائم
بنفسه وفي لفظه والسلمة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
وقد تقدم انه لا يحتج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العباس عن عبد
الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يريد
الحديث المذكور في أول الباب (قالت) وكأنه لم يطلع على رواية الامام
عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكاهل ثقات أثبات
وأبو العباس المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
السكراني ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كما في التقریب وأبوه
قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهما في الصحيح
وانما الصحيحة لا يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قائم
نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميع طرقه يحتج به ~~الكن~~
في لفظه اختلاف

*(بيان الخبر الدال على ان الخارج وذا اليد اذا أقام بيينة على النتائج

فذا اليد أرى)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان رجلا من اهل بيته في باقة أقام كل بيضة انها ناقته نتجت عنده
فقضى بها المأذني في يده كذا رواه البخاري وطلمة وابن المظفر كاهلهم من
طريق أحمد بن عبد الله الكندي وهو اللجلاج (ثم) اختلفوا فقال
البحاري وطلمة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
(وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
واللجلاج ضعيف ولكن رواه طلمة من طريق أخرى ليس فيها اللجلاج
وكذا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن سعدان عن بشر بن موسى عن
المقرئ عنه وليس فيها اللجلاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسر و أخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الا لعل من دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسر قد رواه أيضا من غير طريق ابن المطهر أخرجه
 من طريق أبي بكر بن جردان عن يسر بن موسى عن المقرئ عنه وله طرق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المبهمة عنده هؤلاء البعض هو الشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الاحوص عن
 سماعة عن نعيم بن طرفة بلفظ ان رجلين ادعيا بغير اقام كل واحد منهما
 البينة انه له فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما او نعيم بن طرفة الطائي
 كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 المحاكم من طريقه وقال منقطع ووصله الطبراني فقال نعيم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة واقام كل واحد منهما بينة انها دابة فقضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بينة ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البينة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيتان فيه قائما على امرائنا على
 ان يد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الامر فترجحت بينة ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيتان على الملك لان بينة الخارج اكثر اثباتا
 لانها تظاهر الملك بخلاف بينة ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بغير اودابة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بينة بفعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) ابوداود والنسائي أيضا بلفظ فبعث كل منهما
 شاهدين ففهم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما المكان في سبب ان النسائي محمد
 ابن كثير المصيصي وهو صدوق كثير الخطاء وهاتان القصتان بحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تهافتت فصارت كمن لا بينة له وحكم لهما

نصفين لاستوائهما في البدو وهو قول محمد بن الحسن وبه يقتضى (وفي رواية النسائي أنه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يده ودفع اليهما) (ثم) ان القضاء لذى اليد دون الخارج بهداقهما المينة على النتاج اذ لم يدع الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والابارة والعارية وان ادعى تكون بينة الخارج أولى وان ادعى ذواليد بالنتاج لان بينة الخارج في هذه الصورة كثر اثباتاتها ثبت الفعل على ذى اليد (قال) صاحب المختار بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد على مطلق الملك خلافا للشافعي أى فان عنده بينة ذى اليد أولى لاثباتها بالبد لان ادليل الملك ولهذا التنازع في دابة وكل منهما يدعى أنها نجت في ملكه وأقاما البينة يعضى بينة ذى اليد (ولنا) ان البينات شرعت لاثبات غير الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بينة مظهرة وليكن لما لم يكن لنا علم تلك الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كالعمل الشرعية فانها امارات في حق الشرع وفي حقنا لمسا حكم الاثبات وبينة الخارج كثر اثباتها واطهارا لانها أثبتت الملك من كل وجه وبينة ذى اليد تثبته من وجه لان الملك ثابت له من وجه البدو البينة ترجح بكثرة الاثبات اذ اليد دليل مطلق الملك بخلاف النتاج

* * * *

• (باب الاقرار) •

(وهو) اثبات لما كان متزلا بان ادعى عليه آخر ما لا جازان يقر المدعى عليه وجازان ينكره فاذا اقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على المخبر ما خبر به وهو حجة فاصرة بخلاف البينة لانها انما تصير حجة بالقضاء وللقاضي ولاية عليه فيتعدي الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس بانشاء وقيد بما على المخبر لانه لو كان لنفسه ~~يكون~~ دعوى لا اقرارا (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان معاوية بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد نزلني فأقم عليه الحد الحديث بتسامه قدم في الحدود وأخرجهم مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند الستة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما رجم ما عزا باقراره على نفسه فلما جعل حجة
في المحذور التي تدعى بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها اولى به اجماع
الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر
رجحان الصدق على الكذب لوجود الداعي والصارف عنه لان عقله
ودينه يحلان على الصدق ويمنعان عن الكذب فكان صدقا ظاهرا
فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن تقدير رفع به المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير
وتعريفه بالالف واللام اقتضى ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع افراد
أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع
السكوت والانكار ودليله ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعه
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ودليلنا عموم
الآية اده وكلام مستعمل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام
فيصرف الى الجنس فلا يقيد بحالة الانكار لثلاثه دون زيادة على النص
والكلام خرج مخرج التعايل كانه قال صلحوا لأن الصلح خير والعلة
لا تقيد بمحل الحكم الذي عال فيه بل أيما وجدت العلة يتبعها حكمها
وتفصيله في المطولات

(بيان الخبر الدال على رفع المنازعة والشفاق وتداعي الرحمة والاشفاق)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن
بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل
المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من
الإنسان تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر كذا رواه البخاري من طريق
سليمان بن عمرو النخعي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (أبو حنيفة)
عن علي بن الأقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنعه
رواه الجماعة الا النسائي وقد تقدم في أدب القاضي ولفظهم لا يمنعن أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب من ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (قريبه) قال عبد الله بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحساري فانه يقول بلفظ الواحد (قال) الحافظ لم يقله الطحساري الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلفظ الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارثي عن مسكين ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتنوين (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلفظ الجمع ولفظه ان أخوين من بني المغيرة لقب بالجمع ابن جارية الا نصاري ورجالا كثيرا فقالوا نشهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواية ابن عباس وقد أخرجهما البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلفظ اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه *

(باب الوديعة)

هي الاستعانة بقصد الفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والحكم في الوديعة ان يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفاية بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقائه والترمذي وابن ماجه مختصرا وقال الترمذي حسن صحيح *

(باب العارية)

هي حبة المنافع بغير عوض مشتق من التعاود أي التداول فكأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذا كانت الاشارة في المكيل والموزون قرضا لأنه لا ينتفع بهما الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اشارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفاية بطوله ولفظه العارية مؤداة والمنحة مردودة كذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة أما لفظ مردودة فقال الحافظ لم اره في كتب الحديث (وأما) مضمونة فعند أبي داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعار منه أدور عابوم حنين فقال انصبا يا محمد قال لا بل عارية مفعونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأوردته شاهدان حديث صفوان
ابن يعلى عن أبيه ولغظه فقلت يا رسول الله أطارية مفعونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

• (بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن بن مرة
رفعه قال • على اليد ما أخذت حتى تؤدى ثم إن الحسن بن سعيد قال هو
أمينك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

• (باب الهبة) •

• هي تمليك المال بلا عوض بطريق التوعد •

• (بيان الخبر الدال على قبول الهدايا) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم راوية نجران الحديث رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريرة بلحم فراء النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه البخاري وغيره من طرق ستأتي في الولاء (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث بزواستقلا رأته

• (باب القرض) •

• (بيان الخبر الدال على فضل انتظار المعسر) •

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى به بعد

يوم القيامة فيقول أي رب ما عملت الا سبي ما أردت به الا اياك ووزقتني مالا
فكنت أوسع على المومنين وانظر المعسر فيقول الله عز وجل أنا أحق بذلك
منك فقبا وزوا عن عبيدي (قال) فقال أبو مسعود رضي الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خنيسر ومن
طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخاري ومسلم بالفظ
نقلت الملائكة روح رجل من كان قبلكم فقالوا عملت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت أداين الناس فأمر فتياني ان ينظروا المعسر ويتجاوزوا
عن المومنين قال قال الله تعالى تجوزوا عنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا من كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقبيل له هل عمات من خير
المحدث ولم يقل في شيء من طريقه قالوا تذكرك (وفي) بعض طرق مسلم فقال
أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طريقه
فقال عقبه بن عامر الجعفي وأبو مسعود الانصاري ~~هكذا~~ كذا معناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصفي عقبه بن عمرو وعقبه
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبه بن عمرو وأنا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية أبي مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن أبي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتي في التقاضي
معسر أشد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاشناني من طريق أبي
مقاتل السمرقندي عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن أبي قتادة
عن أبيه رفعه من سره ان ينجي الله من كرب يوم القيامة فلا ينفس عن معسر
او يضع عنه

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها قرضا
او غيره الا باذنه)*

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله أعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في الحصة فإلله وأثرنا إليه أن أبا
داود وابن ماجه أخرجاه وعنده أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده رفعه لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها وأخرجه النسائي
وابن ماجه

* *

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي هبة شئ مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للعمري الموهوب
له حال حياته ولو ورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذه المدة
وهي باطلة لأنه يحتمل الإعارة ويحتمل الهبة فيكون عارية عند أبي
حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أوهي) أن يقول داري لك رقبتي
معناه أن مت قبلك فهي لك كأن ~~كل~~ واحد منهما يراقب موت الآخر
وأما جازت الرقبتي عند أبي يوسف لأن قوله داري لك هبة وتعليك في الحال
كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناه
تملك مضاف إلى موته وتعليق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما
والموهوب له ما ذونا في الانتفاع بها بخلاف العمري فإنها تملك في الحال
والتعليق يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس
القراري ثم العباسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة صعد المنبر قائلاً أيها
الناس احقبوا أموالكم هاكم فانه من أعمري شئنا فهو ولدي أعمري في حياة
المعرو بعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه طه من طريق
عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثتهم عنه ورواه ابن
أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن القفقر من طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه وأيضاً من طريق اللجلاج عن إبراهيم بن
الجراح عن أبي يوسف عنه واللجلاج ضعيف ورواه السكلاعي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه باللفظ
امسكوا أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمري فانه لا نفي لأعمرها
حيا وميتاً ولعقبه (وعنه) قال جعل الانصار يعرون المهاجرين فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم امسكوا عليكم اموالكم (وفي) لفظ آخر ايسر رجل
 اهر رجلا يمرى له وابعقه فقال قد اعطيتكم كما اوتيتكم ما بقي منكم احد
 فانها من اعطيا وبعقه وانما لا ترجع الى صاحبها من اجل انه اعطى عطاه
 وقعت فيه المواريث (وعند) البخاري من حديثه قال قضى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمرى انما من وهبت له ولم يخرج من حديث جابر في المرى غير
 هذا الحديث (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعند)
 ابي داود والنسائي عن عروة عن جابر رفته قال من امر مرى فهو له
 وابعقه برثها من يرث من عقبه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال
 من امر شيئا فهو له في حياته وابعقه من بعد موته رواه محمد بن الحسن
 في الآثار عنه وكذا رواه الحسن بن زياد عنه واخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (ابو حنيفة) عن يحيى بن أبي حبيب الاسدي السكاهلي
 الكوفي ان ابن هرسل من المرى فقال انما من اعطيا وهي في يديه رواه
 طلحة بن طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المظفر من طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت ابا حنيفة ورواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن
 توبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومناه عن الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

(باب الاجارة)

(هي) تملك المنافع بعوض وتفصيله ان التملك نوعان تملك عين وتمليك
 منافع وتمليك العين نوعان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وتمليك المنافع نوعان بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع وبعوض وهو
 الاجارة وسميت بيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعراض
 في مقابل المنفعة وهي على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المعدوم لا يجوز الا انها جوزت لمساخة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترفع الحاجة
 *(بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجارة معلومة)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد وابي هريرة رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فاعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآخرة وأحمد بن محمد بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) الدارقطني عن علي بن عبد الله بن ميسرة عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عاصم عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خسر ورواه
ابن خسر وأيضاً من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن حمزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن معمر عن الثوري عن حماد بن عمار باللفظ فليتم له أجرته (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) اسحق في مسنده عن
عبد الرزاق عن معمر بن مرفوع باللفظ فليتم له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سليمة باللفظ نهى أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحافظ وأبراهيم النخعي لم يدرك أباً سعيد ولا أبا هريرة (قات) وجوابه
قد تقدم مراراً أن النخعي إذا لم يسم من حدثه فعن قات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيراً فاعلمه أجره كذا رواه ابن خسر ومن طريق
إسماعيل بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن
من لا أنهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأجر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وثبه وإذا
استأجرت أجيراً فاعلمه أجره كذا رواه الحارثي بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وحمزة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هشام وإسماعيل بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وزفر بن المهدي
والمسروقي والحسن بن زياد والحسن بن القرات كلهم عنه ورواه ابن
خسر ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكاظمي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الإسناد
عن من لا أنهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رواه ثلاثة ائمة ابا نعيم وذاكر فيهم ورجل استأجر ابا جبرافاسه وفي عنده
ولم يعطه أجره (قلت) وانما ثبت الحكم في المفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة لقطع المازعة والمفعة تشارك في صد المعنى لان جهة التهام مضية للمازعة
وشرط اعلامها اقطعا للبراع

(بيان الخبر الدال على التهمى على استئجار الارض بشئ منها)

(ابو حنيفة) عن ابي حصين عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن ابيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بمصايف فاعجب به وقال ان هذا قالوا لرافع بن خديج
وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من ابن هولي فقال استأجرته فقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه البخاري عن طريق عبد الله بن موسى
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن ابي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا اسد بن عمرو وابو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن ابراهيم بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومحمد بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشعيب بن اسحاق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن ابي حصين عن عبد الله بن رافع بن خديج عن ابيه وهي
رواية الكلاعي وراد فيها قال ابو حنيفة يعني الثلث والرابع (واخرجه)
ابوداود عن طريق عبد الرحمن بن ابي نعيم قال حدثني رافع بن خديج بافظ
انه زرع رعا فربه ابي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها وسأله ان الزرع
ولان الارض فقال زرعي ببذري وعملي الى الشطرون لاني فلان الشطر قال
اربيتا فرد الارض على اهلها وتحذنه فقلت (واخرجه) الطحاوي من هذا
الطريق ٢- هذا اللفظ الا انه قال اريت وقد اخرج حديث رافع بن خديج
هذا اللفظ الستة بأساليب مختلفة والفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن
عمر عن رافع عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن رافع عن عبيد بن رافع
ابن رافع رفاعه عند الشيخين وأبي داود والنسائي وفي رواية عن رافع عن

ابن عمر عن رافع رفته وفي أخرى عن أبي النجاشي عن رافع عن محمد بن مظهر
رفته كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
الالوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض سمومته عند
مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن مظهر عن رافع رفته عند أبي
داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فانظر) الى هذا
الاختلاف في الاسناد وقد مر في بعض الفاظه بالنهي عن كراه الارض
بشيئ منها وأما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب

الزيارة قريبا

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
بأكثر مما استأجرها (قال) لا يخبر في الفضل الا ان يحدث فيها شيء كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
(بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالبحار) *

(أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجهم واعطى الحجام أجرته ولو كان خبيثا ما أعطاه كذا رواه
المحارقي من طريق أبي عاصم النبيل عنه وأبو السواد السلي لا يعرف (وفي)
لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حنيفة ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حنيفة
باللفظ ولعله حديثا لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضا ولو كان حديثا
لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ عنه
أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكأهله فوضعهوا عنه من خراجهم (وفي)
حديث ابن عباس عندهم سلم وكأهله فوقف عنه من ضربته وهذه
ذكرها البخاري في حديث أنس وعندهما في حديث أنس فأمر له بصاع
أو مد أو مدني (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
يظلم أحدا أجره وهذه الزيادة وقعت لمسلم في كتاب الطب *

(باب الولاء)

وهو نوعان ولا عتاقة وولاء موالاة وسبب ولاء العتاقة العتق لا الاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة وإبطال الشرط المخالف لاعتق العتق)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري برة فاعتقها فقال مواليم إلا نبيها إلا أن تشتري الولاء
 لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه البخاري من طريق أبي يحيى المحامي عنه ورواه الكلبي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خزيمة من طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولما زوج مولى لآل أبي أحمد فخيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما ورواه هذا
 الاسناد أيضا باتم من هذا ثم نقل عن محمد بن شعيب أن التأويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز بيعه وأبوا
 على أن الولاء أن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فأنزله
 أترمذي وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقر بن عثمان القاسم عنها
 وأخرجه الطحاوي من الطريقين وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة *(بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب)*
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن رباح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه البخاري من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرجه أحمد والستة قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر ابن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو صحيح بما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله ككلمة النسب لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الأحمسي عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالائمة كما تراه
 ومثله نادر الوجود وقد أورد السيوطي في جزئه سماه الفاني في مسلسل
 الاسانيد ورواه ابن خزيمة من طريق ابن المظفر وأخرجه الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخساق عن أحمد بن محمد بن الجراح عن علي بن

ما يمان الا خمسين مثله (ومن) طريقة رواء ابن عبد الباقي وانخرجه المحاكم
 من طريق الشافعي هكذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطني في العال
 لا يصح ذكر أبي حنيفة فيه (قلت) وقد اختلف في سند هذا الحديث فمنهم من
 رواه هكذا كما ذكر ومنهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
 الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان في صحيحه وقال اخبرنا
 أبو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن يعة بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه وذكره بلغة وتابع شرا على دلاء
 محمد بن الحسن ورواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) البيهقي في كتاب المعرفة
 ورواه محمد بن الحسن في كتاب تواتره عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه وعن الشافعي فقال كان حديثه من
 حفظه منسى عبيد الله بن عمر من اساده وذكره البيهقي في كتاب اسنى
 ما يخالف كلامه في كتاب المعرفة وقال في كتاب اسنى بعد ان اورد الحديث
 من طريق الشافعي عن محمد بن ابي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر روى عنه (قال) أبو بكر البياضوري هذا خطأ لأن ائمة لم يرووه هكذا
 وانما رواه الحسن مرسل (ثم قال) وروى من أوجه كلها اصبغة معللة قال
 وانما يروى هذا مرسل لا انتهى واقول في الجواب عن كلامه وكلام
 البياضوري على حسب التيسير والايحار الحديث المذكور بهذا اللفظ
 ثابت روى مرسل او مرسل او المرسل وانخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن
 هرون عن هشام بن حسان عن الحسن بن عرفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (وأما) المرفوع من حديث ابن عمر كما ذكره البيهقي من طريق أبي يوسف
 عن عبد الله بن دينار وصححه الحاكم وابن حبان في صحيحه من طريقه
 لكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصححه له المتابعة
 الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن ابن التوري
 رواه عنه ضعفة وقد اختلف عنه في المثل عن حمزة عن سفيان عن عبد
 الله بن دينار باعطاء الباب آخر جسد ابراهيم وقال تهذيبه ضعفة (وقال)
 البيهقي قد روى مرسل ضعفة من الثوري بلغة انتهى عن بيع الولاء

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقيل عنه عن
الثوري مضموم ما مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه ابو
عجيرة بن عيسى بن محمد عن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه اهل فاسطين
في زمانه لم يلدن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
مأمونا لم يكن هناك افضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يضره
انفراده ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من أين
وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهين
شيء منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل الفارسي
روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بالغظ لا يساع الولاء ولا يوجب
ولا يورث تابعه عليه عبد الله بن دينار بمسلم رواه أبو بن سليمان ذكره
الدارقطني في العال (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نافع
مولا رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي من
طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
كما في نسخ الأوسط ووقع في المتن بدل أبو حسان الزيادي وهو خطأ فيه عليه
الحفاظ ابن مساك (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزيادي البصري
شيخ ابن خزيمة وليس هو بابي حسان الحسن بن عثمان الزيادي والله أعلم
وقد قال البيهقي كان يحيى سبب الحفظ كثيرا خطأ (قلت) تابعه على هذه
الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاك في المستدرک من حديثه
(وقال) الدارقطني في العال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
أنهم محمد بن زياد لا حتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيخين سمع من
كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه يحيى وأما رواه عبيد الله عن عبد
ابن دينار (قال) الحفاظ وقد جمع أبو نعيم طريق حديث النهي عن بيع
الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه عن طريق خمسين رجلا
أو أكثر عن أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا بوهريرة رضى

الله عليه السلام بلغه لا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث أورده ابن عدي
في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
عند الله بن أبي أوفى الأسدي رضي الله عنه أخرجه ابن حجر الطبري في
تهذيب الأثر حديث موسى بن سهل الرضائي حديث محمد بن عيسى يعني
الصباع حديث ثمانية عن القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا سند
لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضي الله عنه ذكره
البيهقي في آخر الباب (وطهر) مجموع ما ذكرنا من قول البيهقي أنما
روى مرسلا وقول البيهقي وروى من طريق آخر كلها صحيحة غير مقبول وقد
أشار إليه المحقق في شرح الرافعي فقال ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
أوفى وطاهر أساده الصحة وهو يعكس على البيهقي حيث قال عقب حديث
أبي يوسف يروى بأسانيد أحسن كلها صحيحة (باب الرهن) *
هو عمل الشيء محموسا حتى يمكن استئثاره منه كالدين حتى لا يصح الرهن
الامدين طاهرا أو باطلا أو طاهرا ولا يتم إلا بالقبض أو بالتقليب وذلك أن
شاسم وإن شاء لا

مقدمة تقديم
المشاة النخبة
على المثلثة بوزن
جمعه

(بيان الخبر الدال على أن الرهن لا يختص بالسفر)
(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما وأرهنه درهما
فكاد رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه وفيه أحسن عند الله
الأكدي العلاج وهو ضعيف (وأخرجه) الدارقطني أيضا من هذه
الطريق وإن عبد الباقي من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
بزيادة إلى أحل (وفي) رواه درعاهم حديث في إعطاء شعير (وفي) رواية
البخاري أنه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به أن النبي صلى الله عليه وسلم
أما من درعه بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية إنما هو لما كان العادة
(باب الحجر) *

وهو منع عن التصرف في أمواله ولا يصح رهنه وحقه

(بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبيرة عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا)
 رواه البخاري وابن المطهر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهما اللجاج
 وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن توبة القزويني عن
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً بسناد
 صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي اسناده عطاء بن عجلان وهو متروك (والمعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً من أومته وافقاً وان كان أهل اللغة
 أطلقوا العتة على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصانه عن أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العلم من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وافرّه فان ذلك نقصان كمال وتأمل
 (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه البخاري من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة الا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي رواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة وابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاكم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) الحافظ في اسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحیح المحاكم يتوقف على هذا الذي عناء
 المحافظ والله أعلم (وقال) التي السبكي ورأيت في سؤالات ابن الجنيدي
 (قال) رجل ليحيى بن ميمون وأنا مع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
 ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
 ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ليس يروى هذا أحد الاجاد بن سلمة عن حماد
 انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير يروى له
 الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
 عليه امام جليل وهو أبو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فاول درجاته
 ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث أيضا عن علي رضي الله عنه
 أخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حازم عن الأعمش عن
 أبي ظبيان عن ابن عباس (قال) أتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
 فقال علي يا أمير المؤمنين ما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة من المجنون حتى يبرأ
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى (وأخرجه) أيضا
 من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الأعمش نحوه (وقال) عن
 المجنون حتى يفيق (وأخرجه) أيضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير
 بمعنى حديث عثمان وفيه قال علي أو ما نذكرك ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال صدقت (وأعرض) عليه الدارقطني
 فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
 عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضيل ووكيع عن الأعمش فلم
 يرفعهما وكذا قال عمار بن زريق عن الأعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
 في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان انتهى (وأخرجه)
 أبو داود أيضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال
 أتى عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم
 حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بني فلان فذكر القصة
 (وقال) النسائي رواه ابن حصين عن أبي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

أثبت من عطاء وأخرجه ألبالي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن
أبي غايان | عن علي رفعه وفيه وعن أبي يحيى يعقل أو يبلغ وأخرجه
أبو داود أيضا من طريق وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذكره (وأخرجه) الخالي في فوائده من طريق علي بن
عاصم عن أبيه خالد الخداه به مثله وهذه فيها انقطاع لانه لا يعلم لأبي الضحى
روايه عن علي بن زيروا سطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جريح عن القاسم بن
يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه وأخرجه في هذه معلقة
منقطة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جريح أخبرني القاسم بن يزيد عن علي رفعه قال رفع القلم عن
الصغير وعن المحنون وعن الثائم وانه طاعة لان القاسم بن يزيد لم يدرك عليا
والحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي قال الترمذي غريب ولا تعرف للحسن سماعا من علي وصوب
النسائي وقفه علي علي ومخلص الكلام ان هذا الحديث في حد ذاته
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية رفعه ووصله
والله أعلم

الخرف يفتح
الحاء وكسر
الراء اه

(بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتيم)
(أبو حنيفة) | عن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم كذا رواه البخاري من طريق سفيان بن
عيينة عن الزبير بن سعيده بن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
احتلام ولا صمات يوم الى الليل قلت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني
سواء كان في اليقظة أم في المنام يحلم أو بغير حلم ولما كان في الغالب لا يحصل
الا في النوم يحلم أطلق عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلولاً
عليه باللفظ ان إطلاقنا اللفظ على الاقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها أولا
يكون مدلولاً عليه ولكن الحكم فيه ثابت اجماعا شاركت في المعنى لمسا دل
اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقه السبكي
رحمه الله تعالى (تنبيه) قد احتج الامام بطاهر هذا الحديث واستنبط منه

انه لا يجر على السفيه اذا كان حرا عاقلا بالغ بسبب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مذنبا فمفسدا يتأف ماله فيما لامصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف الصاحبين والشافعي (فقال) الصاحبان يصحبر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع المزل (وقال) الشافعي يصحبر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
ان الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن خزم لم نجد في شيء من
اللغة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من اني فقد أخذت نفسي ما يأخذ الناس انتهى وليس في حديث الباب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث منقذ بن حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواه البخاري ومسلم حيث لم يصحبر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفيه الخسافه بالبهائم واهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا في

(بيان الخبر الدال على ان انبيات العانة أماراة التكليف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا نبتت عانة الغلام جرت
عليه الاقلام كذا رواه البخاري من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والشافعي وابن
ماجه ولفظهم فكشفت فواعاني فوجدوني لم أنبت فجعلوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأبسط من ذلك (واختلاف) العلماء
في انبيات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ فأنكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأنه علامة
بحتاج البراءة عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي بناء على انه ليس ببلوغ
وايكنه دليل على البلوغ وأماراة لانه يستعمل بالمعاشجة ولان تواريج
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتماد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي حجة قوية
لهم والله أعلم

* * * *

« (بيان الخبر الدال على البلوغ بالسن) »

(أبو حنيفة) عن أبيه عن بعض آل سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمر بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتمل وأن سعد اليه قد جهل سيفه فأحازه كذا رواه ابن عمر ومن طريق الصدوق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حد بلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك قلت والجارية قال سبعة عشر سنة إلا أن تحيض قبل ذلك وتحتمل فسألت سفيان الثوري فقال في كليهما خمسة عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك أو تحيض الجارية أو تحبل فذكرت له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردده وعرض عليه يومئذى وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبرت بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني أبيه عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزاد قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافة فقال إن هذا الحديثين الصغير والكبير (وأما) حديث عمر بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم استنصر عمر بن أبي وقاص وأراد رده وبكى ثم أحازه به فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالسن فمن مالكا إنكاره مطلقا وإن البلوغ انما هو بالاستلام وعن إمامنا ما تلونا عليك وعند الشافعي أن بلوغها بخمس عشرة سنة واختلف أصحابه في ضبطها فالذهب المشهور أن الاعتبار بتمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المروزي أنه بالظن فيها (وفي) وجه غريب أنه يضي ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والمخالفون اعتذروا عنه بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بما تقتضيه القدرة عليه وإن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة سنة لأنه رآه مطيقا للقتال ولم يكن مطيقا له قبلها لانه إذا راى الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان

الانصار في الحق من أدرك منهم فعرضت عاماً للحق فلا ماورقني فقلت
يا رسول الله لقد ألقىته ورديتي ولو سارعتني لصرعته قال فسارعه
فسارعتني فصرعته فأتقني (قال) الحاكم صحيح الإسناد وقد ذكرنا شيئاً من
ذلك في السير وأشبعنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فوك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص
*(بيان الخبر الدال على أن العبد المأذون يملك نفسه من اتخاذ
الضيافة البسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الأثني عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك ويهود
المريض ويركب المحار كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى الحماني عنه
(وأخرجه) الترمذي في الجنائز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا نعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الأعور وهو ضعيف (وأخرجه) الحاكم
وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك هنا المأذون له لأن المحذور
عليه ليس له أن يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف أن المحذور
عليه إذا دفع إليه المولى قوت يومه فدعا به من رفقائه على ذلك الطعام فلا
باس به بخلاف ما إذا دفع إليه قوت شهر لأنهم إذا أكلوه بتضرر به المولى
ولا يمكن أن يتخذ الضيافة تقدير لأنه يختلف باختلاف المال وغيره والاب
والوحي لا يمكن أن في مال الصغير ما يصحكه العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر الدال على أن المرأة أن تصدق من بيت زوجها بشئ)

يسير كزيف ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا يخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكلام عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هنا المذخر كالحنطة ودقيقها وأما غير المذخر فهاهنا

تصدق به على العادة التجارية بين الناس كرقيق ونحوه من غير اطلاع الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم

(باب الغصب)

وهو إزالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد المغصوب إذا هلك بغير تعدل لعدم إزالة يد المالك ولا ماصار مع المغصوب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالتجر أو غير المحترم كمال الحربى في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالعقار وعند محمد الغصب هو تفويت يد المالك لا غير وعند الشافعى هو اثبات اليد العادية لا غير حتى يضمن العقار بالغصب عندهم الوجود وتفويت فيه واثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد لعدم تفويت يد المالك فيها وعند الشافعى يضمنها الوجود اثبات اليد فيها

*(بيان الخبر الدال على أن الشاة إذا ذبحت بغير إذن مالكها لا يجوز

الانتفاع بها قبل أداء الضمان)*

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الأنصار في دارهم فذبحوا له شاة فسنعوا له منها طعما فآخذ من اللحم شيئا فلا كفه فضغه ساعة لا يسبعه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجي وفرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموها الأسرى كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى لكنه رآه قد خرج عن ملك الأول وكره أكله لأنه لم يضمن صاحبه الذي أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجه فأحب البتة أن يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والأسارى عندنا هم أهل السجن المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه البخاري عن محمد بن الحسن البرازيلنجي وأبراهيم بن عوف بن الحجاج النسفي ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كلهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي أيضا عن أحمد بن محمد بن سعيد الله ذي النون عن محمد بن سعيد
العوفي عن أبيه عن أبي يوسف عنه (ورواه) أيضا من وجهين من طريق أبي
عاصم النبيل ويزيد بن زريع والحسن بن القرات وسعيد بن أبي المعجم ومحمد
ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) أيضا الأشتاني من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الأشتاني أبو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
قال قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه
تصدق بالربح قال أخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بإفظ صنع رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا له وقام وقام معه فلما وضع الطعام تناول منه
وتناولوا أخذوا بضعة فلا كفا في فيه لم يلبث أن لا يستطيع أن يأكلها
قال فرماها من فم فلما رأينا قد صنع ذلك أمسكنا عنه أيضا فدعا النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال أخبرني عن محك هذا من أين
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحبنا فلم يكن عندنا ما نشتريه سائمة
وبحلبنا وذبحناها فصنعناها لك حتى يجي فتمطيه ثم نها أمر النبي صلى الله
عليه وسلم برفع الطعام وأمر أن يطعموه الأسارى (ورواه) الكلابي من
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه فحوسب أبق حمزة بن حبيب إلا أنه قال أبو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المظفر وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي
يوسف عنه (ورواه) ابن المظفر أيضا من طريق خالد بن المهاج عن أبيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خزيمة (وأخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا أحمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره (قال) الخافض وهذا معلول
فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة بخلاف ذلك وهو الموقوف من رواية
غيره عن عاصم (وأخرجه) أبو داود وأحمد من طريق ابن إدريس وزائدة
عن عاصم كرواية محمد بن الحسن بإفظ خرجنا في حارة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم أسمة قبله راعي امرأة وجيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال أي أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة أي لم أجد

شاة اشترى بها فأرسلت الى جاري فلم أجده فأرسلت الى امرأته فأرسلت الى
شاة له قال فاطمة عليه السلام (وعاصم) بن كليب بن شهاب بن المحنون
البحري الكوفي روى له مسلم والأربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
وغيرهما ووالده كليب روى له البخاري في رفع اليدين والأربعة ورواه
من جملة صحابيا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول أبي داود عاصم
عن أبيه عن جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والضابط) في هذه
المسئلة أنه متى تغيرت العين الغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلاً ولا يخرج
زال ملك الغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضعها ولا يحصل له الانتفاع
بها حتى يؤدي بدلها الا الفضة والذهب (الآثرى) ما نحن فيه قد تبدلت
العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فيما سلكها غير أنه
لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدي الغمسان كيلا يلزم منه فتح باب الغصب
وفي منعه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به أو غلظه لما قال صلى الله عليه
وسلم فاطمونها الاساري والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطلق للتصرف ولهذا ينفذ تصرفه
فيه كالقبيل غيره ووجه الاستحسان ما يذاه وانه قد تصرف فيه لوجود الملك
وذلك لا يدل على الحمل (الآثرى) ان المشتري شراء فاسد ينفذ تصرفه
فيه مع انه لا يحصل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه وانضمه أو حكم
الحاكم بالقيمة أو تراخى على مقدار حصل له الانتفاع لوجود الرضا من
الغصوب منه لان الحاكم لا يحكم الا بطلان الخصائص المبادلة بالتراضي كذا
في التبيين (وهقد) البيهقي في السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك أحد
بالجنابة شيئاً ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد
وصاحبها كان غائباً فرأى من المصلحة ان يطهرها الاساري ثم يضمن لصاحبها
انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحبس ثمنه
عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله اعلم
(بيان الخبر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشي المنقطة
تفسد ذرع قوم) *

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفست المواشي ليلا فقال على أهل المواشي حفظها ليلا وعلى أهل الأموال حفظها نهارا كذا رواه طلحة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللجاج وهو ضعيف (ورواه) الحارثي من طريق أبي هشام أحمد بن حنبل عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حرام بن محبصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأنفست فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن محبصة عن البراء مثله وزاد أن على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن سعيد بن محبصة وفيه وإن ما أفست المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا ولا ضمان على أحد فيه وما أصابت ليلا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفردة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر رومة السائمة عقلها جبار والمعدن جبار ومحدث أبي هريرة رومة الجهماء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت الجهماء جبارا والجبار رومة فتمنع ذلك ما تقدم في حديث ابن محبصة وإن المحكم المذكور فيه ما أخذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ نغشت فيه الغنم فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك المحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فتمنع ما قبلها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن صلى الله عليه وسلم على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وإن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على ربهما حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليهما حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنفردة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث الجهماء جبارا جبارا فكان ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطا او قتلت رجلا لم يضمن صاحبها شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفذ اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فاما الميراث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه وراعى انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصابته رجوع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصابته ليلا ونهارا اذا كانت منفلة فلا ضمان على ربا فيه وان كان هو سبيها فاصابت شيئا في فورها او سنها ضمن ذلك كله وهو اول ما حملت عليه هذه الآثار وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) اورد البيهقي حديث الباب من عدة طرق ثم اورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه وقد اضطرب اسناده اضطرابا شديدا واختلاف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا اجد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يسمع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر انكر واعليه قوله عن ابيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن محبصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان ناقة البراء لم يسمع سعد بن محبصة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء

(باب الشفعة)

وهي ثلث البقرة جبر على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري وشروطها ان يكون المحل عقارا سقلا كان او علوا احتمل القسمة أولا وان يكون العقد عديم معاوضة مال بمال وركننا اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود شبهها وشروطها وحكمها جواز الطالب عند تحقق السبب وصفته ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا ثم للجار الملاصق وانما وجبت بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر الدائم الذي يلحقه من جهته بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار وابقاء النار

الشرب بالكر
المنصب اه

ومنع ضوء النهار واثارة الغبار وايقاف الدواب والصغار لاسيما اذا كان
يضارره (وقال) الشافعي لا تجيب فيما لا يقسم كالبرق والرعي والمحماس
والنهر والطريق وهذا مبني على ان الشقعة تجيب لدفع اجرة القسام عنده
وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص
تشهد لنا لانها مطلقة فتناول ما يقسم وما لا يقسم * *

• (بیان الخبر الدال على شفعة الجوار وان الجار المعنى به في الحديث

هو جار الماء لا الشريك»

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي الخمارق عن المسور بن مخرمة عن أبي رافع قال عرض على سعيد بن جندب قال خذها فاني أعطيت أكرمنا مطيئنا
ولاكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق
بشقه وفي رواية بالصاد كذا رواه الخمارق من طريق محمد بن أبي زكريا
وأبي مطيع البجلي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق الإمام
يحيى بن حمزة (وفتح) تدينها ثم تنبه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد
وأبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه فقالا عن عبد الكريم عن المسور
قال أراد سعدان يبيع دارا له فقال لجارها خذها بسبع مائة درهم فاني
أعطيت بها ثمانمائة درهم ولاكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشفعته وهكذا رواه موسى بن يحيى عن
أبي سعيد الصنعاني عن الإمام (ورواه) أبو يحيى الحماني عن الإمام فقال
عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن
الحديث (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الإمام
ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام وأحمد بن زهير عن أبي عبد
الرحمن المقرئ عن الإمام (ورواه) أحمد بن محمد بن أبي يوسف عن الإمام
وقال عن عبد الكريم عن المسور عن رافع مولى سعيد أنه قال سعيد رجل
الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن
الإمام (ورواه) شريح بن مسلم عن هياج بن بسطام عن الإمام فقال عن
عبد الكريم عن المسور عن رافع قال عرض على سعيد بن جندب والحديث وهكذا
رواه منذر بن محمد عن أبيه عن عمه عن سعيد بن أبي الجهم وأبي يوسف وأسد

ابن عمرو وأيوب بن هاني كلهم عن الإمام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب
 الزيات عن الإمام ورواه فرار بن صرد عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن
 عبد الكريم عن السور عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار
 أحق بشفعته ورواه شاذان بن حكيم وإبراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر
 عن الإمام فقالا عن عبد الكريم عن السور عن سعد بن مالك أنه عرض
 بيتا له على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن معبد عن محمد بن
 الحسن عن الإمام فقال عن أبي أمية عن السور عن سعد بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشعبه (قال) البخاري بعدما ورد
 أسانيد الكل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا وأبو
 مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع
 مولى سعد فهو غلط لأن الإمام رواه عن أبي رافع فظنه من وهم رافع
 وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج وظن بعضهم أنه
 رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقطوا ذكر رافع وجعل الخبر عن السور
 وجعله بعضهم عن رجل أذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذه الأغاليط عن
 دون الإمام لأعنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا وأبو مطيع وحفظاه
 وحديثه وكان أبو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روي أيضا من وجوه
 أن الكلام كان بين أبي رافع وسعد والسور وهو وإن اختلفا أن الشفيع
 أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف أن الكلام دار بينهم فعلمنا أن الصحيح أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد بن
 الفضل واسم عبد بن بشر قال حدثنا مكي بن إبراهيم عن ابن جريج (ح)
 وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج
 أخبرنا إبراهيم بن ميسرة أن عمرو بن الشريد أخبره قال وقفت على سعد
 ابن أبي وقاص فجلسا المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي أذ جاء أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن
 محمد بن نصر وإبراهيم بن اسمعيل قال أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان عن
 إبراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام البخاري (وعبد الكريم) بن أبي
 الخسار في أبو أمية البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس أو طارق ضعيف له

اسم أبي رافع
 اسم أو إبراهيم
 أو صالح اه

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم فذكر
 شيئا وعلم له المزي علامة التعليل وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قليلا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق عرو بن الشريد
 عن مساقه الحسار في ولفظه بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعد ابع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
 فقال المسور والله ابتاعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 منجمة أو مقطعة فقال أبو رافع ائد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجسار أحق بسقبة يا أعطيت بها
 بأربعة آلاف وانما أعطيتكم الخمسمائة دينار فاعطاهما (وفي) لفظ
 آخر عن عرو بن الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي
 فاطلقت معه الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يشترى مني بيتي الذي
 في داره الحديث وقال أعطيت خمسة مائة نقد اذ ذكره في كتاب المحيل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغريب) ما ذكره البيهقي في السنن بعدما ورد حديث أبي رافع
 المذكور مانصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشبهة وانه أحق
 بأن يعرض عليه (قلت) وهذا مجموع بل سياقه يدل على انه ورد في الشبهة
 وكذا فهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشبهة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوجه وأيضاً
 الأصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المكدّر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
 أحق بشفته اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه الحسار في من طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقبة وأخرجه اسحق من طريق عرو بن
 الشريد عن أبي رافع باللفظين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسقبة وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود وترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفته باللفظ الجسار
 أحق بشبهة جاره ينتظر بها اذا كان غائبا اذا كان طريقتهما واحداً وقال

الترمذي حسن قريب ولا تعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن
 أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك
 هو ثقة ما من عند أهل الحديث لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل
 هذا الحديث هذا آخر كلامه (وحكى) البيهقي عن الشافعي قال ثبت أنه
 لا شعبة فيما قسم فدل على أن الشعبة للبشار الذي لم يقاسم دون المقاسم
 (قلت) قد ثبت أنه لا شعبة فيما قسم وصرفت فيه الطرق ومالك أبي رافع
 كان مفرزا بالقسمة وإنما الطرق كانت مشتركة فصرح بالقصة بخالف
 تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
 جابر المذكور بعد الجارح حق بشعبة أخيه إذا كان طريقتهما واحداً (ثم)
 حكى البيهقي والمندزي في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
 بعض أهل العلم يقول بخلاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان
 محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
 سلمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشعبة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
 فلا شعبة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف
 ما روى عبد الملك وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يعارض
 حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
 وصرفت الطرق كلها في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
 فانتفاء الشعبة بمجموع الأمرين فمتضاء أنه إذا وقعت الحدود وكان
 الطريق مشتركاً ثبتت الشعبة كما قد مناهت بذلك أن الحديثين متفقان
 لا يختلفان (وقد) أخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
 عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالبة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى بالشعبة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا
 الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سلمة كما ذكره الشافعي
 وسيأتي من الآثار ما يؤيد ذلك قريباً (وقال) المندزي في مختصر السنن
 وسئل أحمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
 لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
 محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحدا رواه عن عطاء

غير عبد الملك تفرد به و يروى عن جابر بخلاف ذلك هذا آخر كلام
 الترمذى (ثم قال) المذرى وقد اخرج مسلم في صحيحه حديث عبد الملك
 وخرج له أحاديث واستشهد به البخارى ولم يخرج له هذا الحديث ويشبه
 ان يتركوا أثر كاهل تفرد به وانكار الأئمة عليه فيه والله أعلم انتهى كلام
 المذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
 وهو حسن الحديث قال من حسننا فرت (قلت) كتب الحديث مشهورة
 بأن شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
 هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
 (قلت) ذكر صاحب السكال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
 الملك وقد أنكر عليه الناس وانكروا عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله
 (وذكر) أيضا عن الثورى وأحمد فالأهول من الحفاظ وكان الثورى يسميه
 الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة مأمون كما سبق
 وذكر ابن حبان فى الثقات وقال أخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا زرعة يقول
 سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من أخبار أهل الكوفة وحفاظهم
 والغالب على من يحدث من حفظه ان يهتم وائس من الانصاف ترك حديث
 شيخ ثبت باوهام من يهتم فى روايته ولو سلم كذلك لما ترك حديث الزهرى
 وابن جريج والثورى وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
 روى عن عبد الملك هذا الحديث شعاع بن الوابد وهشيم أخرجه الطحاوى
 من طريقهما (وقال) فى حديث عبد الملك إيجاب الشفعة فى المبيع الذى
 لا شرك فيه بالشرك فى الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحديثين مضادا
 للحديث الآخر وليكن يثبتان جميعا ويعمل بهما فىكون حديث أبى الزبير
 فيه أخبار عن حكم الشفعة فى المبيع الذى لا شركة لا حديثه الا بالطريق
 (وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا فى الجمع بين الخبرين وهو واضح
 لا يخفى فيه (ثم) ذكر البيهقى عن الشافعى انه أول الجرافى الحديث بمعنى
 الشرك (قلت) وهذا غير معروف عند أئمة اللغة (فان قال) قائل ان رأينا
 المرأة تسمى حارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لان لها

عقالاتهم ولادهمها مخالطة لهم والكن اقر بها منه فكذلك الجار هي
 جار القربة من جاره لا لمخالطته اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الآثار
 على ظاهرها فكيف يتصور الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
 وروايتهم بغيره مما لا دلالة له (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من ايجابه الشفعة بالجوار وتفسير ذلك الجوار ما أخرجه النسائي
 وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
 حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
 سويد عن حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار والشريك أحق
 بالشفعة ما كان يأخذها أو يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي
 ان الجار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان في صحيحه حديث الجار أحق
 بصفته من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
 (وأخرج) أيضا عن أنس رفعه جار الدار أحق بالدار (وأخرج) النسائي
 أيضا والبخاري (وعند) الأربعة وابن حبان والبخاري والطحاوي
 والدارقطني من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة رفعه بلفظ جار الدار أحق
 بالدار والارض (وفي) لفظ جار الدار أحق بشفعة الدار (وفي) لفظ
 تخديث أنس ورواية الحسن عن سمرة اخرج بها البخاري (وفي) مصنف
 ابن أبي شيبة في كتاب أفضية النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا جرير عن
 منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة بالجوار (وفي) التهذيب لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
 اسحق بن عيسى عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 ان الجار أحق بصفتب جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى عكرمة
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أحدكم
 أن يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر مجموع هذه الاحاديث ان
 للشفعة ثلاثة اسباب الشراكة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار
 وظاهر قوله عليه السلام جار الدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
 ذلك الا الجار وأما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
 لاجل التأذي الدائم وذلك موحود للجار أيضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجه شافي سائر العروض فلم لم تعجب الا في العفار علمنا ان سبب الوجوب هو التاذي وقد تقدم ذلك في اول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشرح وابن سيرين والحكم وجماد والحسن وطائوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شريح ان يقضي بالشفعة للجوار الملاقى فكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا هريز بن عبد العزيز اذا حدثت الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطائوس فقال لا الجوار أحق (تنبيه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قبل يا رسول الله ما سبقه قال شفعة قال الحافظ لا يوجد في شيء من الطرق وإنما وقع عند الطبراني قبل لعمر بن الشريد ما السقب قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجوار أحق بسبقه يعني بشفعته وقال ابراهيم الحربي الصقب بالصاد والسين ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أي الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح انه قال الشفعة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة واستنا تأخذهم ذال الشفعة للجوار الملاقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشفعة من عائشة قلت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدى قال أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب الهبة في باب من يبدأ بالحبة (قلت) والفتوى على قول محمد في ما ذهب اليه من ان الشفعة للجوار الملاق وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابيه من سكة أخرى بعيدا من بابيه

(باب المزاورة والمساواة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزاورة كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرهما لنا جابر قال المزاورة الارض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فتنفق فيها ثم

ياخذ من المقر (وعند) البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طرق
غير هذه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والخايرة كذا رواه البخاري من طريق
اسماعيل بن يحيى عنه (ورواه) الأثناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه
(وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنده والبخاري من حديث ابن عمر
عنهما ومن حديث رافع بن خديج بلفظ نهى عن كراء المزارع وبهذا اللفظ
عنده مسلم من حديث يزيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وإن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه طلمة من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه الأثناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه (وأخرجه)
أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي
الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
المحاقلة والمزابنة ومن ابتاع النخل حتى تشقق كذا رواه طلمة من طريق
عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المظفر من طريق شعيب بن إسحاق
ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريقه ورواه
ابن عبد الباقى من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عنه وقد تقدم في البيوع
(أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح بشرط صلاحية
الارض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحفظ
الأشجار والتخلية بين الارض والعاقل والمركبة في الخارج وإن تكون
الارض والبذر لواحد والعامل والبقر لا آخر أو تكون الارض لواحد
والباقي لا آخر أو يكون العامل من واحد والباقي لا آخر وهذا على قول أبي
يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتج بها بأردلت على
جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عام أهل

خبر على نصف ما يخرج من ثمر اوزرع ومارواه البخاري من حديث ابي هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اخواننا الفضل قال لا قال فتسكة ونتنا ائونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا واما من جهة النذر فانما عقد شركة بمال من احد الشريكين وعمل من الاخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع دفع الحاجة (واخرج) الامام بحديث الباب وقد جاء في بعض الروايات تفسير المخابرة بالمزارة بالثلث والرابع ولانه استشهد اربعة من ما يخرج من عمله فيكون في معنى قهرا الطحان المنهي عنه ولان الاجر مجهول ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير كان نراج مقاسمة بطريقي ان عليهم والصلح وهو جائز فخراج وظيفة والدليل عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارة ليدنهم لان المزارة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة وايضا فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خبر سألته اليهود ان يقرهم بها على ان يكفوه عماها ولهم نصف الثمرة فقال لهم نفر كم بها على ذلك ما شمارواه البخاري ومسلم واحمد (وهذا) صريح بانها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا دمة للمسلمين والدمي اذا اقر على ارضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من ارضيه خراج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تنعقد لازمة أصلا (والمزارة) اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة فامتنع القياس عليها وفي التبيين وقالوا الفتوى اليوم على قواها المحاسبة للناس اليها ولتعاملهم والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة ومن كان يفتي بعدم جوازها ابراهيم الحنفي رواه الامام عن حماد قال سألت سالما يعني ابن عبد الله بن عمرو وطاوسا عن المزارة بالثلث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه وقال ان طاوسا لا رعى من اجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن في الاثر وقال كان ابو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس ولا نرى بذلك بأسا ثم ساق حديثه رواه عن الاوزاعي ابرده بقسامه في الاثر وخرجه الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال كان ابراهيم يكره كراء الارض بالثلث والرابع وقد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيدهم اليهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
كالجماعة فاعلمه كان يفتي بالجواز اولاً ثم رجع عنه والله أعلم (وأما المساقاة)
فهى معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهى)
كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالمزراعة واحتياج حديث
معاملة أهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروطها) عند من يميزها شروط
المزراعة الا فى أربعة أشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
هذا محل ذكرها والله أعلم (تنبيه) قال البيهقي فى السنن باب المعاملة على
النخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي النخل والحديث المذكور
فى هذا الباب يشمل غيره أيضا وذكر ابن خزم وغيره ان الشافعى فى أشهر
قوله لم يجز المساقاة الا فى النخل والعنب فقط مع انه قد كان يخبر بلا شك بنخل
وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والموز والقصب والبقول فمعاملهم
النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
زروع البساتين الذى بين أصناف النخل مع المعاملة على النخل ذكر فيه
معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من تمر أو زروع (قلت) ذكر
القدورى فى التجريد ما يخصه ان خيبر كانت كساتر البلاد فيها الارض
البعضاء والى فيها النخل ويمكن افراد سقى النخل عن سقى الارض والنبي
صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن شيئا فيلزم الشافعى تجويز
المزراعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمد وأباطلها فى الجميع كما قاله
أبو حنيفة والله أعلم

(باب الصيد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن المنار عن عدى بن حاتم
رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا
نبعث الكلاب المعلمة أفنا كل مما أسكن علينا فقال اذا ذكرت اسم الله
فكل مما أسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وان قتل قال
وان قتل قلت يا رسول الله أحدا يرمى بالمرض قال اذا رميت فسميت
فغزق فكل فان أصاب بعرضه فلا تأكل كذا رواه البخارى من طريق
عبد العزيز بن خالد الترمذى والفضل بن موسى ومحمد بن قيراط الخراسانى

كما هم

قوله الا فى أربعة
الخ قلت هى اذا
امتنع أحدهما
يجبر عليه واذا
انقضت المدة
ترك بلا أجر
واذا استعقت
النخل يرجع
العامل بأجر مثله
وبيان المدة
ليس بشرط اه

المراض سهم
بلا ريش
ولا نهل يمضى
عرضه وقوله
غزق بالخاء
والزاي المجهتين
كطعن وزنا
ومعنى اه

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلطاسات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد قتله الكلب قبل ادراكه ذكاته فلم يباكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآثار عنه وكذا الحسن بن زياد عنه وكذا الكلبي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل واذا أصاب بمرضه فلا تأكل فانه وقيد قلت ارسل كلبي قال اذا سميت بكل والا فلا تأكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك لنفسه فقلت ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك وليس عند البخاري ومسلم قوله والا فلا تأكل

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لص يد ادا قتله الكلب قبل ان يدرك ذكاته وأمره باكله اذا كان عالما وفي رواية معمر كذا رواه الكلبي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المثنى عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجراح وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السبد بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج) البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قال انما يصيد هذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك المعلة وذكرك باسم الله عليها وكل ما أمسك عليك وان قتل الا ان يأكل الكلب فان أكل فلا تأكل فانى اخاف ان يكون انما أمسكه على نفسه (أبو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابه عن ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا يا نبارض صيد قال

كل ما أمسك عليك سهمك أو كلبك إذا كان عالما كذا رواه طه من طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه بإسناد من هذا ثم سألني (ابو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل ما أمسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن محمد بن الحسن في نسخة والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرج) البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي ثعلبة بلغة قلت يا رسول الله اني اصيد بكمبي العلم وبكمبي الذي ليس بعلم قال ما أصبت بكمبيك المعلم فاذا كرسم الله وكل وما أصبت بكمبيك الذي ليس بعلم فادركت ذكاته فكل (وعند) أبي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكنبك زاد عن ابن حبيب المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكي واخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حبيب هذا رواه أبو عبد الله محمد بن حرب الخولاني الحمصي الأبرش قاضي دمشق احتج به الشيخان (واخرج) أبو داود والنسائي من حديث شبيب عن أبيه عن جده عن اعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكتبة فافتني في صيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب مكتبة فكل مما أمسك عليك ذكيا أو غير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله افتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا أو غير ذكي قال ذكيا أو غير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل او تجذبه اثر غير سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا اتن (وعند) أبي داود في حديث أبي ثعلبة رفعه اذا ارسلت كلبك وذكركت اسم الله فكل وان اكل منه وكل ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمرو والازدي الدمشقي عامل واسط وثقه ابن معين (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما أمسك عليك كلبك اذا كان عالما اذا قتل ولم يأكل فاذا اكل فلا تأكل فانما أمسك على نفسه كذا رواه ابن المنذر وابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه ومما تقدم عند الجماعة من حديث عدي وأبي ثعلبة (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما أمسك عليك صقر

أو بازيك وإن أكل منه فإن تعلم الصقرو والبازي إذا دعوته أن يجيبك
فذلك لا قسـ تطيع أن تغربه ليدع الأكل كذا رواه ابن خـرو عن طريق
محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي
ابن حاتم رفعه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكر اسم الله فكل مما
أمرت عليك وأنزله الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا نعرفه
إلا من حديث محمد بن أبي الدانق (قال) المذوري بحالده وابن سعيد فيه مقال
(تطيق) هذا الآثار مسائل الباب الفرعية (اعلم) أنه يحل الاصطياد
بالكلب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة كالشاهين والباشق
والعقاب والصقر وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذو مخالب من
الطيور فلا بأس بميدته ولا خير فيما سوى ذلك إلا أن تدركه ذكاته فتذكيه
(وأنجح وارح) الكواكب وقيل هي أن تكون جارية بناتها ومخلفها حقيقة
والكلب المعلم واسم الكلب يقع على كل سبع حتى الأسد وعن أبي يوسف
أنه استثنى من ذلك الأسد والذئب والوهم والأسد ونجاسة الذئب ولأنهما
لا يتعلمان عادة وشرط في الرسل أن يكون أدلا لذلك بأن يكون مسلما
أو كائيا وهو يعقل التسمية ويضبط (والتعليم) في الكلب يكون بترك
الأكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع إذا دعى وأما شرط ترك الأكل
ثلاث مرات لأنه هو قولهما ورواية عن الإمام والمشهور عنه أنه لا يقدر بشيء
لأن المقادير تعرف بالنص ولا نص لها فيفوض إلى رأي المبتلي به ولا يدمن
التسمية عند الإرسال أي مع التذكر فإذا نسيها عند الإرسال فلا بأس
بأكله ولا يدمن الجرح في أي موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي
حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي
لا إطلاق قوله تعالى مما أسكن عليكم فأيس فيه قيد الجرح فهو زيادة على
النص أو هو من محل المطاق على المقيد لا اتحاد الواقعة فإن أكل منه البازي
أو كل وإن أكل منه الكلب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المتقدمة فإن
أدركه حياد كاه وإن لم يذك أو خنقه الكلب ولم يصبر حه أو شاركه كلب غير
معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذك اسم الله عليه عمدا حرم وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث عدي بن حاتم رضى الله عنه وتتفرع
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلافات
إذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن أكل الرأس **أكل الجميع** وإن أكل يدا
أو رجلا لم يؤكل الميان منه (قالت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهي ميتة وقد أسند البيهقي في السنن حجة لأبي حنيفة لأن العضو بين منها
وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب خاص
فالصحيح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ما ردت عليك أي من الصيد والعضو الميان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح) *

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح *
(بيان الخبر الدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو بمروءة) *
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنيمة لي كان لها راعية فحلفت على شاة منها الموت
فذهبتم بمروءة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه البخاري
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن صير وهكذا رواه
طلحة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن حمير عن
نافع ورواه ابن خسر ومن طرق جماعة من أصحاب الإمام قالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخرجه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فراقطاد أرنبا فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر فجاء
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علقها بيده فأمره بأكلها كذا رواه
البخاري من طريق إبراهيم بن مله مان وحفص بن عبد الرحمن والمسروقي
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعند الثاني منهم أن رجلا
أصاب أرنبين فذبحهما بمروءة يعني بحجر ورواه جماعة فقالوا عن عامر أصاب
رجل من بني سلمة أرنبا فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في العلل

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية الثامنة أخرجهما أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن مبي (قال) في التذييب كما هما
واحد واغظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صادارني بن فرعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقهما الحريث وفيه
أغاطعهما قال نعم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
هكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

(بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والحلقة يوم والودجان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال أذبح بكل شيء أفرى
الأوداج وأنهم رالدم ما خلا السن والظفر فأنهم أذبحوا الحبشة كذا رواه
الحارثي من طريق محمد بن الحسن عنه والمرى بحرى الطعام والشراب
والحلقة يوم بحرى النفس والمراد بالأوداج كلها وأطلق عليه تغليبا (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الذبح بالليطة فقال كل ما أفرى الأوداج الأسنأ وظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن
قرص سن أو ضرس ظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أبا عبد الله ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سن أو ظفرا
وسأله عن ذلك أما السر فعظم وأما الظفر فذى الحبشة (ثنية)
الاكتفاء بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع الحلقة يوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لابد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) على أنه يكفي
بقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأكثر يوم مقام الكل
ولكل منهم دليل يحتج به مذكور في الفرعيات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرن استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم وبحديث عدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولفظه أفر الدم عاشت واذكر
اسم الله عز وجل (وما روى) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم المذيق في
بياء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
واللازمة قشر
القصب وفوله
أن أي انشط
هـ

المنزوع فان الحبشة ~~كما~~ نوايفعلون ذلك اظهرا للجلد فنهاهم عنه فاذا
نزعاصارا كالبجارية وغير المنزوع يقتل بالثقل فيكون في معنى الموقوذة
(بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابا المقتل كفت عن الذبح)

(ابوحنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن عباد بن رفاعه عن رافع بن
خديج ان بعيرا في ايل الصدقة فدفع اليه فاجأ اعيابهم ان ياخذوه
وماه رجل بسهم فاصاب مقتله فسألو النبي صلى الله عليه وسلم فامر باكله
وقال ان لها اوايد كوايد الوحش فاذا خشيت منها شيئا فاصنعوا مثل
ما صنعتهم بها فاكلوه ~~كذا~~ رواه الحارثي من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه أيضا
من طريق القاسم بن الحكم عنه غير انه قال فاصنعوا هكذا ورواه أيضا
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله ~~كما~~ وايد
الوحش ورواه ابن المغيرة بطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة واخرجه
الستة بطوله *(باب ما يحل اكله وما لا يحل)*

(ابوحنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من
الطير ~~كذا~~ رواه الحارثي والاشجيني من طريق أبي يوسف عنه ورواه
الحارثي أيضا من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح واخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفي) الباب عن علي بن عبد الله بن احمد في زوائد المسند وعن خالد بن
الوليد عن أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطير واخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (قريبه) السبع كل محتطف
منتهب جارح قاتل متعمدا ~~كما~~ الاسد والنمر والفهد والذئب والذئب
والثعلب والفيل والقرد واليربوع وابن عرس والسنور البري والاهلي
وذو الخاب من الطيور ~~كما~~ الصقر والبازي والنسر والعقاب والشاهين
والحداة (قال) الدينوري الدلق محرقة والسحاب والفلك والسمود

وما أشبهه سبع انتهى ولا يؤكل ابن عرس لا تأذات انياب فدخلت
تحت النض الناهي ويدخل فيه الضبع والله اعلم

• (بيان الخبر الوارد في النهي عن أكل الضب) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها
أهدى لحم الضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن أكله فجاء
سائل فأمرت له به فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنطعم من
مالنا كاین كذا رواه البخاري من طريق أبي سعد الصنعاني عنه ورواه
ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه ومن طريق الحسن بن زياد عنه
ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) الإمام
أحمد في مسنده من طريق حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم ينه عنه
قلت يا رسول الله أفلا نطعمه المسلما كاین قال لا نطعموه من مالا تا كاون
(وأخرجه) الطحاوي من طريق يزيد بن هرون وعفان ومسلم بن إبراهيم
كلهم عن حماد بن سلمة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أهدى اليه ضب فلم
يأكله فقام عليهم سائل فأرادت أن تعطيه فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم أنعطينه مالا تا كاین وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب
(قال) المنذرى في اسناده اسمعيل بن عباس وضمضم بن زرعة وفيهما
مقال (وقال) الخطابي ايس بذلك (قلت) هو من رواية اسمعيل بن عباس
من ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبрани عن
عبد الرحمن بن شبل (وقال) البيهقي تفرد به اسمعيل بن عباس وايس بمجعة
(قلت) ضمضم بن يحيى وابن عباس اذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا
كذا قاله ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك
الوضوء من الدم ولهذا اخرج أبو داود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن
عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عباس عدة أحاديث من روايته
لاهل بيته فتأمل ذلك (والقول) بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي
حنيفة وأبي يوسف ومحمد واحتج محمد بحديث الباب وقال فقد دل ذلك على

الحجرات بالضم
نسبة الى
الى قبيلة من
العين هـ

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره لنفسه واخيره اكل الضب قال وبهذا
 نأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
 اكله استدلالا بما في المتن عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
 وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

(بيان الخبر الدال على حل اكل الارنب)

(فيه) حديث جابر رضي الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
 (أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن الحوت ~~ك~~ كية عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه سئل عن لحم الارنب فقال لولا اني أخوف ان
 أزيد أو أنقص منه لحديثكم وإلكني مرسل الى بعض من شهد الحديث
 فإرسل الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار أهدى امرأى الى
 النبي صلى الله عليه وسلم أرنبا مشوية وأمره بأكلها ~~ك~~ كزارواه محمد بن
 الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي عن طريق محمد بن خالد
 الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
 وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلاف فيه فقل عن ابن الحوت كية
 عن عمر كما رواه الامام والبخاري واسحق والبيهقي في الشئب وقيل ابن
 الحوت كية عن أبي ذر والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على النهي عن لحوم الجواراهلية)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عام غزوة خيبر عن لحوم الجواراهلية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
 عن طريق مكى بن إبراهيم وحزمة بن حبيب وأبي يحيى الجساني وعمر بن
 المهين وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
 اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن زهير بن حاجب وزفر وأسد
 ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
 وخويلد الصفار والمقري وأبن هانئ وأبن خزيمة الاسدي وابن أبي الجهم كلهم
 عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كان مسافحين وأنكره
 الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
 عن البراء رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل

لحوم الحمر الالهية كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا بدون ذكر الجملة الثانية وكون النهي
عن أكل لحومها يوم خيبر وإكفاء القدور منها لا كلها العذرة أولانها
كانت نهية أو معصوية أو للعاجزة إلى بقائها أو غير ذلك أقوال والصحيح أن
حرمتها لالهية بل لنفسها كما نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكان
ذلك النهي له في نفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(بيان الحبر الدال على إباحة أكل الجراد)

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت بحيرة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر حنذا لله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
خسرو وسماع الأمام من ابنة بحيرة ثابت نقله ابن عبد البر في جامع العلم عن
يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود ومن حديث سلمان العمارسي (قال) وروى
عنه مسندنا وابن ماجه مسندا (وأخرجه) أبو داود أيضا من حديث
أبي يعقوب الرازي قال سمعت ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد فقال
عزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست أو سبع غزوات فكانوا آكله
معه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي *

(بيان الحبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما خزر عنه الماء وكل كذا رواه الحارثي
من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
موقوفاً على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله باسط ما أتى البحر أو جرحه أو كوه أو ما أتت به وطأ أو لا تأكلوه
(قال) أبو داود وروى هذا الحديث بهان الرري وأيوب وحماد عن أبي
البراء وهو على ما روي قد سدهوا الحديث أصح وجهه ضعيف
وهو له طعنا في إسناده (وقال) البيهقي في أسباب من كره أكل الطافي
وذكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي الربيع عن جابر
موقوفاً (ثم قال) وحالهم أبو حماد الريري ورواه عن الثوري موقوفاً وهو

قوله نضب
بوزن ضرب
أي غاراه

واهم فيه (قلت) الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد ثم
 أسند البيهقى عن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير مرفوعا
 ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
 (قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا تبين أن ذلك
 الغير الذى رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقى في غيره وضع لا يحتج
 به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ما روى عن أهل المجاز ليس بصحيح
 واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كلهم وقد زاد الرفع وكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير مرفوعا ثم هذا لرواية يحيى بن سليم وقول البخارى لأعرف
 لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في أنه يشترط الاتصال
 الأسناد المعتبر ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك أنكارا شديدا وزعم أنه
 قول مخترع وإن اتفق عليه أنه يكفى للاتصال إمكان اللقاء والسماع وابن
 أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بخلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقى
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
 العزيز ضعيف لا يحتج به (قلت) أخرج له المحاكم في المستدرک في أبواب
 الأحكام حديثا صحيح سندوه وأخرج حديثه هذا الطحاوى في الأحكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا أسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله المجرى عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزعنه البحر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتا
 طافا فلا تأكل وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبني داخلا
 في عموم الآية والله أعلم

(باب الاضحية)

(اعلم) أن الحقوق الواجبة في الأموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 القليل كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاتلاف كالاغتياق والتضيعة ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم موصى وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الرواتين عن أبي يوسف وعنه انه السنة وهو قول الشافعي
(بيان الخبر الدال على ايجابها)

(أبو حنيفة) عن جيلة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه البخاري عن طريق سليمان
النجدي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بافظه في رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قالت) وربما استدلل الخصم به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الا كثر من فعل ذلك فقد أصاب
سنتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان المجذع من العز لا يجزئ فيها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فعندي جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه البخاري عن طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت ان اليوم يوم أكل وشرب فتجمعت فأكلت وأطعمت أهلي وجبراني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال ان عندي عنساقا
جذعا وهي خير من شاتي لحم فهل تجزئ عني قال نعم ولن تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجنا جذعة من
المعز فقال ادبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه عن طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال ادبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عتبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لي جذعة
فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة فقال ضح ما وزاد البيهقي في هذا
المحدث ولا رخصة فيه الا تحديقك قال وهذا يدل على انه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد النخعي في نحو حديث عتبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وان كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تنبيه) الامر بالعادة في هذا
المحدث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث انه
احتمل ان يكون انما امره ليعود لضحيته لاش الضحية واجبة واحتمل ان يكون
انما امره ان يعود ان اراد ان يضحي لان الضحية قبل الوقت ليست بأضحية
تجزئه ويكون في عداد من ضحى فوجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الضحية ليست بواجبة وهي سنة (تم) ذكر الشافعي حديث أم
سلمة اذا دخل العشر فأراد أحدكم ان يضحي الحديث ثم قال فيه دلالة على ان
الضحية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل ان يكون انما امره ان
يعود ان اراد ان يضحي في غاية البعد لانه مخالفة للظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه وذكر الارادة في حديث أم سلمة لا يفي الوجوب لان الارادة شرط
لجميع العرائض وليس كل أحد يريد التضحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من اراد الحج فليتعجل ومثله كثير
في الاخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الضحايا)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما من الكبش أحدهما
عن نفسه والآخرة شهد أن لا اله الا الله من أمة كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) البخاري في طريق أبي همام الوائلي شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طلمعة من طريق القاسم بن الحكم عنه ورواه البخاري أيضا من
طريقه الا أنه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة رضي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كباش عظيمين أقربين وذكري الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (قلت) ومدار هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضالة عنه ~~ذكره~~ ابن أبي حاتم في العال وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الإمام وجمع في رواية بينهما وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد عن أسحق الأزرق ووكيع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه الحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحصى والفحل أيهما أكره في الأصحية قال الحصى لأنه إنما طلب صلاحه
كدارواه محمد بن الحسن في الآثار (وسدد) أي داود من رواية أبي عبيد
للعامري عن جابر بن عبد الله عن أبي بصير بكاتبين أم الحين وجوين وهما موقوفان
الحصتين أو مبروعاهما

(بيان الخبر الدال على التهمة بالجذع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السامي عن أبي بكاش أنه جاب بكاشا
إلى المدينة فجعل الناس لا يشترون فجاء أبو هريرة فجفها فقال نعم الأصحية
الجذع السمين واشترى الناس كدارواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن عمرو من طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار مختصرا ~~أحمد~~ سمع أبا هريرة يقول نعم الأصحية الجذع
(وأخرجه) أترمذي هكذا واستعربه ونقل عن البخاري أنه أشار إلى أن
الراجح وقوعه (بيان الخبر الدال على أن البقرة تجزئ عن سبعة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تجزئ عن
سبعة كدارواه ابن المظفر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خضرو
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تجزئ عن سبعة يحسون بها كدارواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن أبيه عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طلمعة من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق اسد ابن عمرو عنه (واخرجه) مسلم والاربعة (وفى) لفظ مسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الابل والبقرة سبعة منا في بدنة (وفى) رواية لابي داود مر فوعا البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة (واخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه

(بيان الخبر الدال على الإباحة في ادخار مخوم الأعضاء)

(ابو حنيفة) عن عاتمة بن مرتد وعن حماد انهما احداثاه عن عبد الله بن بريدة
عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نهيتمكم عن الخمر
الا ضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام لا يوسع مع موسى عليكم على فقيركم فاكلوا
وتزودوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) البخاري عن أبي عبد الرحمن
الخراساني عنه (وأترجه) مسلم والترمذي وابوداود والنسائي فسلم
وابوداود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وابو
داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبيلة الهذلي رضي الله عنه

• (بيان الخبر الدال على فضل أيام العشر) •

(ابو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم البجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاقصى فأكثر وافيه من ذكر الله عز وجل كذا رواه المحارقي من طريق عبد الكريم الجرجاني (واخرجه) الدارمي في الصيام وابن خزيمة في المج (واخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة يلفظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

• (باب الاستحسان) •

وهو طاب الاحسن من الامور اذ هو ترك القياس بما هو الاوفق للناس
او ما لب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام او الاخذ بالسعه
وابتغاء الدعه او الاخذ بالسماحه وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحة (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزه والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحة الاطلاق (ثم)
اعلم ان المروي عن محمد نصا ان كل مكروه حرام الا انه لم يحدد فيه نصا قاطعا
لم يطلق عليه لفظ الحرام وعند الامام وابي يوسف هو الى الحرام اقرب
لته ارض الادلة فيه فغلب جانب التحريم واما المكروه كراهة تنزيه فهو الى
الحل اقرب فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض

(بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة)

وسائر الانتفاع مقدس عليهما (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن ابي ليلى قال كناع حذيفة بالمد ثمن فاستسقى دهنه فأتاه بشراب
في جام فضة فرماه به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا والكم في الآخرة كذا رواه البخاري
وابن خزيمة عن طريق حميد بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نسخة انا قال ابو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجعفي عن عبد
الرحمن بن ابي ليلى عن حذيفة بن اليمان أنهم نزلوا معه على دهنه فأتاهم
بطعام ثم أتاهم الخبث وهكذا رواه الاشعثاني عن طريق عبيد الله بن
موسى عنه (وتخرجه) البخاري ومسلم والاربعة عن طريق ابن ابي ليلى
(وعند) النسائي عن انس بن مالك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
والفضة (وعند) الطبراني في الكبير من حديث معوية الطويل وفيه نهى
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) صحيحين من حديث أم سلمة
الذي يشرب من اناه الذهب والفضة انما يجبر في بطنه نار جهنم وليس
عنده البخاري ذكر الذهب (وأخرج) مسلم في رواية الاكل ايضا
والدارقطني من حديث ابن عمر في آنية لذهب والفضة (تنبيه) انما وقع
النهي في الاكل والتمتع عن الاكل والشرب في آنيتهما وما وقيس عليهما
سائر وجوه الانتفاع بهما فلا يجوز استعمال شيء منهما للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاناه المفضضة اذا اجتنب الشارب منه عن
موضع الفضة بان لا يضع فيه عينا ولا ياحذمه باليد ويكره عند ابي يوسف
الشرب منه ووافقه محمد بن ابي حنيفة في رواية وابي يوسف في أخرى وانما قيدنا

بالقضاء من لأن الشرب من الألبان المصوبة بالفضة التي لا تتخلص إلا بأس به
 بالاتفاق لأنها مستهلكة حيثئذ (ولابي) حذيفة أن الاستعمال قصدا ورد
 على الجزء الذي يلاقى به العصور وما سواه تباع في الاستعمال ولا معتبر
 في التواضع ولا يكره كالحجبة المكفوفة بالحريز *
 * (بيان كراهية لبس الحرير للرجال) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن مجاهد عن حذيفة رضي الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشرب في آنية الذهب والفضة
 وأن يأكل بهما وأن يلبس الحرير والديباج وقال هي للشركيين في الدنيا
 ولكم في الآخرة كذا رواه البخاري عن طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
 طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه ورواه الكلاعي عن طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه الإله قال أبو حنيفة عن أبي مروه وحماد عن عبد
 الرحمن بن أبي ليلى قال نزلنا مع حذيفة على دهقان بالمداثن ثم ساق الحديث
 بطوله (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديثه لم يقط لآلبسوا الحرير ولا
 الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحاها فانها لهم
 في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
 والحرير وقال إنما يفعل ذلك من لا أخلاق له كذا رواه البخاري وزاد
 في الهداية في الآخرة (قال) الحافظ هو ملحق من حديثين الأول حديث
 حذيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر رأى عمر حذيفة سيرا
 الحديث وفيه أنما يلبس الحرير في الدنيا من لا أخلاق له في الآخرة وهو
 في المتفق عليه أيضا *
 * * * *

* (بيان الخبر الدال على جوار لبس الحرير والذهب لا ساء) *
 (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائدة بن سعيد بن عبد الله المصري
 عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حرير
 بيده وقطعة من ذهب بيده الأخرى ثم قال هذا حرام على ذكورا متي
 كذا رواه طه من طريق عبيد الله بن موسى عنه وابن المطهر عن طريق
 الحسن بن زياد عنه غير أنه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

قوله سيرا بكسر
 السين وفتح الياء
 بالمد ضرب من
 البرود فيه
 طوله صغير

زكريا بالتصغير

مهران النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث وهكذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وهب الله
ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه
وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زريق عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم أخذ حجر الجمل في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين
حرام علي ذكرهما في (أما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي
وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس
الحري والذهب علي ذكرهما في (أما) حديث أبي حنيفة (قال) الترمذي حسن
صحيح (وفي) الباب عن عمرو بن عتبة بن عامر وأم هانئ وأنس وحذيفة
وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وابن ربيعة والبراء
وجابر انتهى (قال) المحافظ وسعيد بن أبي هند لم يسمع أباه موسى وقد روى
عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال إسماعيل بن زيد عن نافع
عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمرو عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي
موسى ذكره الدارقطني في العال وذكر أن يحيى بن سليم رواه عن عبد الله
عن نافع عن ابن عمر سلك الجادة ونابيه بقية (قال) ويدل على وجهه ما ان
طالق بن حبيب قال لابن عمر سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحري
شيئاً قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد بن أبي
شعبة والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي إسناده الأقراني (وأما) حديث عمر
أخرجه البخاري وفي إسناده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة
ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخه من رواية مسلمة بن مخلد
بلفظ الذهب والحري رجل لثان متى حرام علي ذكرهما (وأما) حديث
أم هانئ وأنس ومن بعدهما فأنما وفي طالق تحريم الحري (وقد) روى
نحو حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس
أخرجه البخاري والطبراني وعن وائلة أخرجه الطبراني (والديباج) فارسي
عرب وهو الرقيق من الحري (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت أخرتها الذهب وان ابن عمر حلى بئانه الذهب
كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو

(واخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا وفيه رجل لانا ثم (ابو حنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي الكوفي عن سعيد بن جبيرة انه قال عاب حذيفة بن اليمان فاكسى ولده فحصر الحرير ثم قدم وأمر الدكور منهم بنزعها وأقرها على الاناث كذا رواه طلمة من طريق فروة بن أبي الغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار عنه الا انه قال ابو حنيفة عن سليمان بن المغيرة قال سأل يحيى بن سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن ابن أبي الحرير فقال سعيد غاب حذيفة ابن اليمان غيبة فاكسى بنوه وبناته لبس الحرير فلما قدم امر به فترع عن الدكور وتركه على الاناث وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي قريبا وفيه رجل لانا ثم

اللبس بالكسر
ما لبس كاللباس
ا

(بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال) (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال جاء الى عمر قوم عليهم الحرير والديباج فقال جثموني في رى اهل السارانه لا يصلح من الحرير الا هكذا ثلاثة اصابع او اربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خثيرو (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث جيشا ففتح الله عليهم وأصابوا غنائم فلما اقبلوا باع ذلك عمر وأنهم قد قربوا من المدينة خرج الناس لاستقبالهم فلبسوا ما معهم من الحرير والديباج فلما رأهم غضب وقال القوا لباس اهل النار فلما رأوا غضب عمر القواها واقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا اننا لبسنا ثيابك ما افاء الله علينا ومرد ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع كذا رواه الاثنان من طريق ابي يوسف واسد بن عمر وكلاهما عنه ومن طريقه ابن خثيرو ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرجه) مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اصبعين او ثلاث او اربع (قال) الدارقطني لم يروه غير قتادة وهو مدلس (وقد) رواه داود وبيان وابن ابي شيبة وابن ابي السمر عن الشعبي به موقوفا انتهى (واخرجه) النسائي وهو في المتفق عليه من طريق ابن ابي عمير انا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن رقد باذريجان ان رسول الله صلى الله عليه

اصفة الذي
لا يخالط لونه
لون آخرو هو
بضم الميم الاولى
وسكون الصاد
وقح الميم الثانية
والطرف بوزنه
رداء مربع ذو
اعلام اه

لي الاول بضم
اللام وقح الباء
وتشد الباء
والثاني كمي
اه

وسلم نهي عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه التي تلي الابهام (وفي)
الباب عن ابن عباس انما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت
من الحرير فاما المصمت وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي
(بيان الخبر الدال على ابا حنيفة ليس الحزوان كان مدي بحري) *
(أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم ان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
وشريحسا كانوا يلبسون لحز كدارواه محمد بن الحسن والحسين بن زياد
كلهم ما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد من طريق محمد بن ربيعة
ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف خزعة ما تادرهم (وأما)
أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العري أخبرني وهب بن كيسان قال
رأيت أبا هريرة يلبس الحز (وروى) ابن أبي شيبة من طريق عمار رأيت
علي أبي هريرة مطرف خز ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (وأما)
أنس بن مالك فروى عبد الرزاق من طريق عبد الكريم الجزري رأيت
علي أنس جبه خز وكساء خز وناطوف مع سعيد بن جبير (ومن) طريق
وهب بن كيسان رأيت أنسا يلبس الحز وروى ابن أبي شيبة من طريق
يحيى بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف خز (وأما) عمران بن الحصين
فروى البخاري في الادب المفرد من طريق زرارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت
عمران بن الحصين يلبس الحز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
من طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء خز ورواه الطبراني بإسناد
عامة خز (ومن) أجد طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الحز منهم سعد بن عمرو وجابر
وأبو سفيان وأبو قتادة وابن عباس وريد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
وأبو كزة وعائذ بن عمرو والسائب بن يزيد وعمرو بن حريث وأبي بن أبي
وابن أم مكتوم والاطس رجل آخر مجهول (أما) سعد ورواه الحاكم من
طريق سعد بن عبد الله بن سعد هو انه رآه وعليه مطرف خز ورواه
عبد الرزاق عن العري أخبرني وهب بن كيسان انه رآه كذلك (وأما) ابن
عمرو ورواه البيهقي في الشعب من طريق ما عان ابن عمرو كان يلبس

مطرف خزيمة خمسة مائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العري عن وهب
ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر وأبو سعيد فرواه عبد
الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبه من طريق عمار أنه
رأى علي بن أبي قتادة مطرف خنز (وأما) ابن عباس فهذا السند أيضاً ورواه
البيهقي في الشعب عن طريق عكرمة أن ابن عباس كان يلبس الخنز
ويقول انما يكره المصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
عمار أنه رأى يلبس مطرف خنز (وأما) ابن أبي أوفى فرواه ابن سعد
في الطبقات من طريق أبي سعيد البجلي قال انه رأى عليه بقرنس خنز وروى
ابن أبي شيبه من طريق الشيباني انه رأى عليه مطرف خنز (وأما) أبو بكر
فرواه ابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه انه كان لابي بكر
مطرف خنز سداً حراً وكان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
طريق ثابت البناني ان عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعد رآيت
السائب بن يزيد وكان عليه كساء خنز وجبة خنز وقطيفة خنز فقام بها عليه
(وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رآيت علي
عمرو بن حريث مطرف خنز (وأما) أبي بن أبي فرواه النسائي في الكنى من
رواية أبي بلج حارثة بن بلج رآيت علي بن أبي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم مطرف خنز (وأما) ابن أم مكتوم فرواه الطبراني في مسند
الشاميين من طريق ابراهيم بن أبي بجيله رآيت ابن أم مكتوم وعليه كساء خنز
(وأما) الافطس فن طريق ابراهيم ايضاً رآيت رجلاً من الصحابة يقال له
الافطس فرآيت عليه ثوب خنز (وأما) الرجل المجهول فروى ابو داود عن
عبد الله بن سعد بن الدشتكي عن أبيه (قال) رآيت رجلاً بخاري على
بغلة يمشي عليه حمامة خنز سوداء وقال كسانهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم واخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل هو
عبد الله بن حازم السلمي امير خراسان انتهى (وقال) البخاري في التاريخ
الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما أدرك النبي صلى الله عليه وسلم

الدشتكي نسبة
الى دشتك
كجفر قرية
بالري اه

«(بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكثرا)»

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انا فلا آكل متكثرا ولا آكل ككأيا كل العبد واشرب كما يشرب العبد واشرب حتى ياتيني اليقين كذا رواه البخاري (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم بن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انا فلا آكل متكثرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خثعم من طريقه ومن طريق سعيد بن الجراح عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي بن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكثرا (واخرجه) البخاري واصحاب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير مرسلانا آكل ككأيا كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لابي الشيخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللهي) في الشعب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر بلفظ انما انا عبد آكل ككأيا كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسلنا نحوه (قال) الحفاظ لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الآداب ومن صرح بأنه كان محرما عليه ابن شاهين في ما سنده (وقال) الخطابي المتكثري هو الجالس معتمدا على وطاء وحقة البيهقي في السنن واقتصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاه على احد الجانبين (قلت) اقتصراره على قول الخطابي دليل على رضاه والمشهور ان المراد بالاتكاه في الحديث هو الذي فسر ابن الجوزي (وهذه) المبتدعة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين والمتكبرين (وبدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما انا عبد آكل ككأيا كل العبد وما قاله الخطابي فيه بعد لا يخفى

«(بيان الخبر الدال على النهي عن كل الرجل بالشمال)»

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بعينه واذا شرب فليشرب بعينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طاحنة من ماريق ابي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله ويشرب بشماله (وعند) ابي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهو كذا أخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسين بن سفيان من حديث ابي هريرة كذلك بزيادة واياخذ بعينه وايمط بعينه (وأخرج) الستة من حديث عمر ابن ابي سلمة رفعه ادن بني قيسم الله وكل بعينك وكل عمايك
 * (بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائى عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ولهظهم كان يعود المريض ويشهد بالجناسة ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون
 * (بيان الخبر الدال على جواز عبادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لا صحابه انهم ضوا بانه يود جارا اليه ودى قال فدخل عليه فوجدته في الموت فقال اتشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال اتشهد انى رسول الله فنظر الى ابيه قال فأعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اتشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فنظر الى ابيه فقال له أبوه اشهد له فقال الهى اشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى أنقذنى نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السنى فى عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن ابي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وخسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحنطه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث انس رفعه انه عاد جارا يهوديا (وأصل) هذا عند البخارى ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد وأبو داود

(بيان المحرم الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة)

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره الكمجر والميسر والازمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود من طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بألفاظ نهي عن الكمجر والميسر والكوبة والخبراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه والكوبة والطبل (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عامر الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه اتقوا الكعبين الذين يزجران زجرا فانهم آمن الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلحة (وعند مسلم من حديث بريدة رفعه من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه) وأخرجه ابن ماجه الا انه قال وكأنما شمس غمس (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال وذكرهن وفيها والضرب بالكعب

الغيراء بشتم
المجتمعة شراب
من الذرة اهـ

(بيان المحرم الدال على الرخصة في العزل)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عاتمة والأسود أن عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميتا فهاست ودع صخرة لمخرج (وعند) الامام أحمد والاضياء في المختارة عن أنس رفعه بألفاظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لا يخرج الله منها ولدا ولا يغلق الله تعالى نفسه أو خالقه (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل قال اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جندوبة بنت وهب الأسديّة قالت إذ كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الوأد الحفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا أذنت المرأة لزوجها فيه فإن منعه من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها (وقال) آخرون له أن يعزل عنها شاءت أو أبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولما ولي في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا أن يجامع أمته ويعزل عنها

في جماعه ولا يستأذنها في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل
عنها فإن الامام وصاحبيه كانوا يولون في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة
فيما رواه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن الامام (وقد روى) عن أبي
يوسف خلافة وهو الاذن في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن
ابن أبي عمران عن محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عن أبي يوسف وقال
ابن أبي عمران هذا هو النظر على اصول ما بنى عليه هذا الباب (وانكر)
المبعضون ما تقدم في حديث جندامة من انه الواد الخفي ورواه عن أبي سعيد
الخدرى ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم
كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر لطيف
قالا لا تكون مودة حتى تجرب الاطوار السبع أي تجربى على النطفة
الاحوال السبع وتصير حيا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان
من سلاله من طين الى آخرها وفيه فحجب من ذلك عمر وقال لعلي جزاك الله
خيرا فأخبر علي وابن عباس انه لا مودة الا ما قد نفخ فيه الروح قبل ذلك
وأما ما لم ينفخ فيه الروح فأنما هو موات غير مودة ورضي بهذا عمر ومن كان
بمحضرته من الصحابة ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن أبي
سعيد أيضا ما يدل على جوازه وقوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان
لا تعزلوا فان الله قد رما هو خاق الى يوم القيامة قاله في سبأ يوم أوطاس
(وفي) بعض رواياته ليس من كل النساء يكون الولدان الله اذا أراد ان يخاق
شيئا لم يمنعه شيء ولا عليكم ان لا تعزلوا (وفي) بعضها لا عليكم ان لا تفعلوا
ذاكم فانه ليست نعمة كتب الله ان يخرج الالهى خارجة (وفي) بعضها
ما قدر في الرحم سيكون (وفي) بعضها فانه هو القدر (وفي) هذه الآثار
ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن
أبي سعيد سواء ثبت ان لا بأس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الدال على كراهية التكاف للضيف)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن جابر رضى الله عنه أنه دخل عليه يوما
فوم فقرب اليهم خبزا وخلاتم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

الله كلف ولولا ذلك لكانت لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا رواه البخاري من طريق سليمان بن أبي كريمة عنه ورواه طلمحة وابن خسر ومن طريقه أيضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسعر بن كدام عن محارب أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا رواه البخاري وطلمحة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم والاربعة من طريق عن جابر ومسلم أيضا والترمذي في السنن والشمائل عن عائشة وقد جمع الامام أبو محمد التميمي جزءا في طريقه وانتقيته وزدته وضوحا والحمد لله على ذلك

(بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فعدوا فنزل في زيارة قبر أبيه فزوروها ولا تقولوا هجرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا في صحيحه (وأخرجه) الحامل عن مسلم بن جندادة ومسلم عن محمد بن المثنى ومحمد بن عبد الله بن عمرو وأبو بكر بن أبي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة عن علي بن حرب ستهتم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه بالفظ نهيةكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وأخرجه الحاكم عن أنس وزاد فانها تذركم الموت (وأخرجه) الطبراني عن أم سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في الجنايز

(بيان الخبر الدال على إباحة المداواة والإرشاد إلى فضل ألبان البقر)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجدي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الهرم فعليكم بالبان البقر فانها ترم من كل الشجر كذا رواه البخاري من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبيه وابن المبارك ووكيع ثلاثهم عنه ولفظهم فانها تقيم بدل ترم (ورواه) من طريق أبي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام

وقال انها اختلط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه قال فانها تا كل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غنيمته عنه غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير السام فعليكم بالبان البقر فانها اختلط من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن حرب عنه بلفظ الفضل بن موسى (وله) عند الحارثي طرق غير ما ذكرنا ورواه الكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة عن طريق أبي اسامة عنه غير انه قال فعليكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد بن ربيعة عنه وزاد انهما باكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من الخريجين كابن المظفر وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من حديث الجراح بن مالح عن قيس بالسند ولفظه عن عبد الله قال رجل يا رسول الله نتداوى قال نعم تداووا فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله عنه وقال الترمذي حسن والحاكم وقال صحيح (وأخرجه) أبو داود من حديث أبي الدرداء وابن أبي شيبة من حديث أنس واسحق وعبد بن حميد من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة والبخاري من حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء والدواء طرفا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على أباحة اتباع النساء المجنات ان لم يرفعهن الا صوات) * (أبو حنيفة) عن أبي المذيل غالب بن المذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهن فان العهد قريب كذا رواه طلحة عن طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ دعوهن يا عمر فان العين دامة والهاب مصاب والعهد قريب * (بيان الخبر المبيح لكل المحب المحبوب من بلاد الكفار) *

(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن عبد الله بن عمر أن سائلا سأل عن المحب وقال تصنعه المحوس من البان الممزق قال ادكر اسم الله وكل كذا رواه طلحة عن طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبو داود عن طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة في ثبوك فذاعا بسكين فمضى وقطع (وقال) المنذري قال أبو حاتم الرازي الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غيره واحداته سمع منه وثبت ذلك عن الشيخين

(بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحجر الالهية والبيان)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الالهية كذا رواه الحارثي ومطهره من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه الحارثي من طريق ابراهيم بن الفضل وخاقان بن الحجاج وجزء بن حبيب وأبي بصير الحسائي وعمر بن الهيثم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاشم ويحيى بن زهير بن حاجب وزفر بن الهذيل وأبي يوسف وأسد بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضى الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامي عن أبي نعلبة الخثني رضى الله عنه مثله وفيه زيادة تذكر في محامها كذا رواه محمد ابن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال لا خبر في محوم الحجر والبيان كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ورواه الكلعي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبو داود والدارقطني من حديث المقدم بن معد يكرب رفعه ألا يصح ذوناب من السباع ولا الحمار الالهى (وأخرجه) أبو داود عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الالهية وعن الجلالة وعن ركوبها أو كل محما (وأخرجه) النسائي كذلك وأخرج الدارقي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى عن محوم الحجر الالهية يوم خيبر (وقال) صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الحجر الانسية الا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان بأكلها بأسا على اختلاف في ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبد الله بن موسى عن الثوري عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن

محرم الحمر الانسية (وقال) الطحاوي في أحكام القرآن حد ثابؤنس
أخبرنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
الخنزومي عن مجاهد عن ابن عباس مثله (وأخرج) صاحب التهيد من
حديث محمد بن الحنفية عن علي أنه مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء
أنه لا بأس بها فقال له علي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن
محرم الحمر الاهلية يوم خيبر (وأخرج) أيضا عن ابن الحنفية قال تكلم علي
وابن عباس في متعة النساء فقال له علي انك امرؤ تائه إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن محرم الحمر الاهلية

(بيان الخبر الدال على كراهية محرم الخيل)

(أبو حنيفة) عن أبيه عن ابن عباس أنه كره لحم الفرس كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثارة وقال ولست أنا خذ بهذا (وأخرج) أبو داود
والنسائي وابن ماجه والبيهقي واللفظ لابي داود من حديث بقرية حدثني ثور
ابن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام عن أبيه عن جده المقدام بن معد يكرب
عن خالد بن الوليد رضي الله عنه قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خيبر فأتت اليهود فشتكوا إلى الناس قد أسروا إلى حظائرهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تحل أموال المساهدين إلا بجهاد حرام
عليكم حمر الاهلية ونخيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي
مخالب من الطير (قال) البيهقي نقله عن الدارقطني ورواه محمد بن جابر عن ثور
عن صالح سمع جده المقدام ورواه عمر بن هرون الأملخي عن ثور عن يحيى بن
المقدام عن أبيه عن خالد فهذا اسناد مضطرب ثم نقل البيهقي عن البخاري
أنه قال صالح بن يحيى فيسه نظر (وعن) موسى بن هرون قال لا يعرف
صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجهده وهو ذاهب (ونقل) المنذري عن الامام
أحمد أنه قال هذا حديث منكرو (وقال) النسائي يشبه أنه كان هذا صحيحا
منه وخا (وقال) أيضا لأعله رواه غير بقرية (ونقل) عن الخطابي أنه قال
صالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سمع بعضهم من بعض (ونقل)
البيهقي عن الواقدي قال لا يصح هذا لأن خالد أسلم بعد فتح خيبر (وقال)
البخاري خالد لم يشهد خيبر وكذلك قاله الامام أحمد وقال انما أسلم قبل

الفتح (ثم قال) اليه في ومع اضطراب اسناده ومخالف الحديث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالانصاف أولا ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عنده حسن على ما عرف ذلك منه وثانيهما ان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم أخبرني بقية حدثني ثور بن يزيد قد ذكره بسنده وقد صرح فيه بقية بالحديث عن ثور وثور حمي كنيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لا أعلمه رواه غير بقية (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بقية اذا صرح بالحديث عن ثقة كان الحديث انتهى خصوصا اذا كان الذي حدث عنه بقية شاميا (قال) ابن عدي في الكامل اذا روي بقية عن أهل الشام فهو وثبت وهو بقية بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فيه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وأبوه يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معدي كرب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبو داود أيضا من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن حمير وعمر بن هرون فعمر بن هرون متروك ومحمد بن حمير ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي فكيف توجب رواية مثل هذين اضطرابا لما رواه اسحق بن ابراهيم الحنظلي وغيره عن بقية (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهاده خير فقد اختلف في وقت اسلامه فقبل هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد مائة سنة سبع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه سلم بعد مائة مائة أنه أرسل الحديث ومراسل الصحابة في حكم الموصول المستدلان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن المصنف وغيره

قوله أبو محمد بن
اللاء وسكون
الحاء وكسر
الميم اه

والله أعلم (بيان الخبر الدال على ان العقبة على الاختيار) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رقت كذا روى محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ
 (أبو حنيفة) عن زيد بن أسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا روى طلمة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن أسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحبها ولم يذكرا بقسادة
 وكذا روى أبو يوسف عنه ورواه ابن المقفر من طريق محمد بن واصل بن أسلم
 عنه عن زيد بن أسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا أحب العقوق كأنه كره الاسم (ورواه) ابن خسر من طريقه ورواه
 الأشثاني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن عمر حدثنا داود بن قيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا داود بن قيس
 سمعت عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) النسا عن أحمد بن
 سليمان والهاوي المحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) أبو داود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كأنه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 وللحديث عند البيهقي طريقان آخران

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب) *
 (أبو حنيفة) عن قتادة بن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افناكل يا نبيهم قال
 ان لم تجدوا منها بدا فاعسلوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا روى محمد بن
 الحسن في الآثار وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه طلمة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) أبو داود من طريق أبي عبد الله
 مسلم بن مسلم عن أبي ثعلبة يلفظ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نجس وأهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارجعوه بالماء وكلا واشربوا وقد أخرج

قوله فارجعوه
 أي اغسلوها
 وبإيه قطعاه

البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث أبي ادريس الحولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما ماذ كرت انكم بأرض قوم أهل
الكتاب تأكلون في آيتهم ما وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم
تجدوا فاعسلوها ثم كوا فيها (واخرجه) أيضا الترمذي والنسائي بنحوه
(واخرج) أبوداود أيضا من حديث جابر قال كان غزوا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فصيب من آية المشركين وأساءة قيتهم فاستمتع بها ولا يعيب
ذلك عليهم (قال) المديري هذه الاباحة في حديث جابر مقيدة بالشرط
المدكور في حديث أبي ثعلبة والله اعلم

*(بيان الخبر الدال على الرخصة في اساءة الیهام) *

(بوحيفة) عن حماد بن ابراهيم قال لا بأس باساءة الیهام اذا اريد به
ملاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال وفيه ما أخذوا به
في الاضاحي حديث أبي عياش المعامري عن أبي داود وابن ماجه وفيه
ضمي بكشي أم الحين وهو جرم من أي شخصين وتدمر ما تحت لاف وفيه

*(بيان الخبر الدال على ما يكره أكل من الشاة) *

(أبو حنيفة) عن الاوراهي عن واصل بن أبي جيلة عن مجاهد انه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعة الماراة والمثانة واعدة ومجاء
والذكر والاثني والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذرها (ك)
رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه ومن طريقه ابن خضرو وراود كان
يجب من الشاة مقدمة (واخرجه) أبوداود في كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد الى قوله والاثني ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

*(بيان الخبر الدال على اباة الشرب فأن) *

(بوحيفة) عن سالم بن منصور عن سعيد بن حبيب قال رأيت بن عمر
يشرب من ماء القرية وهو قائم كذا رواه كلاً يحيى من طريق محمد بن خالد
لوهي عنه (واخرج) الترمذي من حديث كبشة قدس صاحب علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم يشرب من في تربة ماء فأنما (ومن) حديث عمر
ابن شعيب عن أبيه عن جدته رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب فأنما
وقاهدا (واخرج) البرز من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

كانوا يسبون الدهر على اذنه هو الم يهيم في المسكاره ويضيغون الفعل مما
 ينالهم اليه ثم يسبون واعلمها فيكون مرجع السب الى الله تعالى اذهو الفاعل
 له ساقيل على ذلك لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر اى ان الله هو الفاعل
 لذهو الامور اى يضيغونها الى الدهر (وفى) رواية اخرى انا الدهر (وروى)
 بالرفع والنصب والاخير ومختار الاكثرين على انه ظرف او على
 الابتداء (وأما) من قال انه اسم من اسماء الله تعالى فغير صحيح
 (بيان الخبر المخبر فيمن يخطئ القوم ويحدثهم بالا كاديب) *

(أبو حنيفة) عن يوزن بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيخونك به القوم
 ويل له ويل له كذا رواه ابن خزيمة عن طريق اسحق بن سليمان عنه
 (وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة عن
 الله عنه (بيان الخبر الدال على النهي عن الظرف في القوم) *

(أبو حنيفة) عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويل للذي يحدث فيكذب فيخونك به القوم ويل له ويل له كذا رواه
 ابن خزيمة عن طريق اسحق بن سليمان عنه (وأخرجه) أحمد وأبو داود
 والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة عن الله عنه (وأخرجه)
 ابن ماجه (والمنهى) من هذا العلم هو علم الحوادث والكوش التي تقع
 وستقع في مستقبل الزمان ويؤمنون انهم يعرفونها بسبب كبر
 في حجارة اراهم تراها واهترادها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف
 به نورا له وجهه الله تعالى وحياته وروحه وقلوبه وقلوبه *

(بيان الخبر الدال على النهي عن المدارى بالمهرم والنفس) *

(أبو حنيفة) عن جده عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويل للذي يحدث فيكذب فيخونك به القوم ويل له ويل له كذا رواه
 ابن خزيمة عن طريق اسحق بن سليمان عنه (وأخرجه) أحمد وأبو داود
 والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة عن الله عنه (وأخرجه)
 ابن ماجه (والمنهى) من هذا العلم هو علم الحوادث والكوش التي تقع
 وستقع في مستقبل الزمان ويؤمنون انهم يعرفونها بسبب كبر
 في حجارة اراهم تراها واهترادها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف
 به نورا له وجهه الله تعالى وحياته وروحه وقلوبه وقلوبه *

الوقى ينفذتين
ابن من عبد القيس
هـ

المرأة شعرها بالصوف وانما ينسب بالشعر كذا رواه الحارثي من طريق
بشر بن الوليد وسعيد العوفي واسماعيل الدولابي كلهم عن أبي يوسف عنه
(قال) الحارثي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن الجهم يعني به
راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو حنيفة
اذا جاء بالحديث جاء مثل الدر ورواه الحارثي أيضا من طريق حمزة بن
حبيب الزيات عنه غير انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفيا بالأس
ورواه أيضا من طريق الحسن بن ادرات وسعيد بن أبي الجهم والحاجي وعبيد
الله بن موسى الا انه لم يذكر أم ثور واسد بن عمرو والحسين بن زياد كلهم عنه
(ورواه) ابن المطهر من طريق عباد بن صهيب عنه ورواه ابن خسر ومن
طريق المقرئ عنه (وأخرجه) السنة من حديث عبيد الله بن عمرو قال امن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
(ومن) حديث ابن مسعود بلغنا من الله الواشمات والمستوشمات
والواصلات والمستوصلات والمتفحصات للحسن ايعزات عن الله (وأخرج)
أبو ودع من حديث ابن عباس قال امنت الوصية والمستوصلة والنامسة
والمتمصرة بالوشة والمستوشمة

(بيان الخبر الدال على كراهية التزج للصبيان)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن التزج كذا رواه ابن المطهر من طريق أحمد بن عبيد
ابن ناصح عنه ومسر التزج بأن يحلق رأس الصبي ويترك بعضه (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خسر ومن طريق ابن
المطهر (وأخرجه) السنة الا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر مثله
وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير نافع (وفي) رواية من كلام
سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن التزج وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة
(وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض شعره وترك
بعضه فنأههم عن ذلك وقال لا بأس به كله أو تركوه كله وذكر أبو مسعود
الدمشقي في تعليقه ان مسلماً أخرجه بهذا اللفظ

القرع بعصتين
هي بذلك تشبها
بقرع الصحابي
قطعه هـ

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انخضبوا وخالفوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي بمناه من حديث أبي هريرة بلفظ ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم وكذا أخرجه البخاري وابن ماجه

(بيان الخضاب بالمحناء والكم)

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجلي عن أبي الاسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان احسن ما غيرتم به الشعر المحناء والكم كذا رواه البخاري من طريق مكى ابن ابراهيم والمقرئ والمعاني بن عمران وحمزة بن حبيب والحسن بن فرات وسابق البربرى الا انه قال عن الاسود وعمر بن ابراهيم والمسروقى وأبي يوسف وايوب بن هاني والحسن بن زياد واسد بن عمرو وعبد العزيز بن خلف ثلاثة عشر هم عنه ورواه الكلاعى من طريق محمد بن خالد الوهلى عنه (ورواه) طلحة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبير قال عنه (ورواه) ابن خسر من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خسر ايضا من طريق مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بلفظ ما غير به هذا الشعر (وفى) رواية الشيب (وقال) الترمذى من صحيح وعند النسائي ان افضل (وأخرجه) ايضا أحمد وابو يعقوب والحاكم وكلاهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وأبر حنيفة بسم الحناء المهمة وفتح الجيم لينة النسائي وقال ابن تيمية هو عنده ثابته مستقيم الحديث (أبو حنيفة) عن جاد عن ابراهيم قال سألت عن الخضاب بالوصة قال بقلة نائمة ولم ير بذلك بأساً كذا رواه محمد بن الحسن (أخرجه) مسام من حديث انس وتداوله الخضاب أبو بكر والكم رضى الله عنه بالخضاب بمحناء (والوصة) هى الكم وتسمى بالكم والسين المهمة وتسكن وهى شجر باليمن يخضب به رؤس العرب والكم شجرة يوشد

(بيان الخبر الدال على استحباب الصبغة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن سعيد بن أنس بن داود البربرى (قال) رأيت عبد

قوله بمحناء بفتح
الموحدة وسكون
المهمة بعد هاء ثناة
فوقه أى خال
إله

الله بن عمر ياؤن محبته بالصفرة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك ففعلته كذا رواه الاشعري من طريق حسان بن ابراهيم عنه
(وأخرج) أبوداود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصفر محبته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (وأخرج)
أبوداود وابن ماجه من حديث ابن عباس مر على النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا قال قرأ آخر قد خضب بالحناء
والسكك فقال هذا أحسن من هذا قال قرأ آخر قد خضب بالصفرة فقال
هذا أحسن من هذا كله وكان طاوس يصفر

(بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال
كأنى أنظر إلى محبة أبي عفاة كأنها ضرام عرج من شدة حمرتها كذا رواه
طحاوي من طريق محمد بن الحسن عنه وابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد
عنه ومن طريق أبي عروبة المخراني عن أبيه عنه (وأخرج) مسلم وأبوداود
والنسائي وابن ماجه من حديث جابر قال أتى بأبي عفاة يوم فتح مكة
ورأسه رميته كالنخامة بيضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا
هنا بشئ واجتنبوا السواد

(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما)

وفيه الرد على من زعم أن الأعمش تفرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن
منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يبول على سباطة قوم قائما (أخرج) الستة عن ابن حبان من طريق
الأعمش عن أبي وائل بلفظ أتى سباطة قوم فيال قائما (وأخرج) ابن حبان
أيضا من طريق جرير عن منصور

(بيان الخبر الدال على أن الطبيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتى أحدكم برج الطبيب فليصب منه (أخرج) أبوداود والنسائي بمعناه
من حديث أبي هريرة

(بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في أدبارهن)

النخامة كسهاية
ثبت اه

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المنهال بن خليفة عن سلمة بن قيس عن أبي القعقاع الجرمي عن ابن مسعود أنه قال حرام أن تؤثني النساء في المحاش (وفي رواية في محاشهن كذا) رواه الأثنائي من طريق حماد بن أبي حنيفة عنه ومن طريقه ابن خسر (ورواه) السكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (غير) أنه قال عن المنهال بن عمر عن ثمامة عن أبي القعقاع (وأخرجه) الطحاوي من طريق الحججاج عن أبي القعقاع بلغنا محاش النساء حرام (وأخرجه) البخاري في التاريخ والمحاكم في الكافي وإن كان ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن معن بن عبد الرحمن قال وجدت بخط أبي أعرفه عن عبد الله بن مسعود قال نهينا أن تأتي النساء في محاشهن كذا رواه البخاري من طريق سليمان بن عمرو الغساني وطلمة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو وابن خسر ومن طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كثير الرماح الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسأؤكم حث لكم فأتوا حثكم أني شئتم قبل أو دبراً في المأني وحده لا غير كذا رواه طلمة من طريق وكيع بن الجراح وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن والسكلاعي من طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) قد اشتهر القول عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن والعصم عنه خلاف ذلك فقد روى الطحاوي من طريق البخاري بن يعقوب بن سعيد بن يسار قال قالت لابن عمر ما تقول في الجوارى أجمع من قال وما التحميم فذكرت الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أنك أو سالم بن عبد الله إن يكون ذلك كان من أبيه (أخرج) الطحاوي من طريق موسى بن عبد الله ابن الحسن أن أبا سالم بن عبد الله أخبره بحديث نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن فقال سالم كذب العبد وأخطأ إنما قال عبد الله لا بأس أن يؤثني في فروجهن من أدبارهن ولقد قال ميمون بن مهران إن نافعاً إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله ولقد أنكره نافع أيضاً على من رواه عنه فيما أخرجه الطحاوي من طريق كعب ابن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال لنافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تؤول من ابن عمر انه اُفتي ان تؤتي النساء في اديارهن فقال نافع
 كذبوا علي ولاكني سأخبرك كيف الامر ان ابن عمر عرض المصحف يوما وانا
 عنده حتى بلغ نساؤكم حرث لكم فاقوا حرثكم اني شئت فقال يا نافع هل تعلم
 من امر هذه الآية قالت لا قال انا كنا مع عمر قريش فنجسي النساء فلما
 دخلنا المدينة ونسكنا نساء الانصار اردنا من مثل ما كنا نريد فاذا هن قد
 كرهن ذلك واعظمه وكانت نساء الانصار قد اخذن بحال اليهوديان
 يؤتين على جنوبهن فانزل الله عز وجل هذه الآية (وفي) هذا الحديث
 انكار نافع لما قد روى عنه عن ابن عمر من الاباحية واخبار من به عنه ان
 تأويل الآية على اباحية وطعن بركات في فروجهن (ابو حنيفة) عن حميد
 الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبد الملك عن رجل يقال له عباد
 ابن عبد المجيد عن أبي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم غشي
 من اتيان النساء في اعجازهن كذا رواه طائفة من طريق القاسم بن الحكم
 وأبي بصير الحماني عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
 (ويروي) عن حميد عن قيس عن أبي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
 عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن يوسف بن ماهك عن حفصة ان امرأة
 اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلي يا قيني من
 دبري فقال لا بأس ان كان في صمام واحد كذا رواه طائفة من طريق أبي
 نعيم والفضل بن موسى والحسن بن زياد وجزية بن حبيب وخالد بن ياسين
 وأبي يوسف وسابق ورواه ابن المظفر من طريق القاسم بن الحكم وسابق
 ورواه السكاكي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الآثار
 كلهم عنه وفي رواية ان زوجها يأتها وهي مدبرة وهكذا رواه ابن خسر
 من طريق سابق عنه ومن طريق أبي عروبة الخزازي عن جده عن محمد بن
 الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وعنده ابن خسر وفي بعض رواياته عن حفصة عن أم سلمة (والصحيح)
 ان الحديث حديث أم سلمة وان حفصة هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
 حقة قاسم بن قطلوبغا (قالت) وهذا كذا وعنده الطبراني في الكبير
 من طريق معمر عن ابن خثيم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة قالت لما قدم

قوله نجي من
 التبيية وهو ان
 تكون المرأة
 محببة أي منكبة
 على وجهها تشبه
 باليهود وفعاله
 جبي بتشديد
 الياء اه

قوله في صمام الخ
 الصمام بالكسر
 ما يسد به الفرج
 فسمي به الفرج
 ويجوز ان يكون
 معناه في موضع
 صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من ادبارهن في فروجهن فانكرن ذلك فأتى الى أم سلمة وذكركن لها ذلك فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال نسأؤكم حث لكم الآية (وأخرجهم) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت حفصة بنت عبد الرحمن فقالت لمسا في أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحي منه فقالت سل يا ابن أخي عما يدالك قالت عن اتيان النساء في ادبارهن قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يجيبون وكان المهاجرون يجيبون وكانت اليهود تقول من جبي خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون المدينة نسكوا النساء الانصار فتمسك رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فبهاها فأبت وأتت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك أم سلمة فاستحييت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادعوا فدعتها فقال نسأؤكم حث لكم فاتوا حثكم الى شتمهم ما واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيمة بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلي بن طلق وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن وكلهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمة فانوجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوا النساء في ادبارهن ثم أخرجه عن يزيد بن الهادي عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال قمر به ابن الهادي فلم يذكر عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى حدثنا أبو خزيمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن الهادي عن عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجه) أحمد في مسنده عن يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد الملك (وأخرجه) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبيد الله ابن عبد الله بن الحصين الانصاري ثم الوائلي عن هرمي بن عبد الله الوائلي

عن خزيمة فتابع الميث يزيد بن الهاد على استماع عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هرمي وليس لهارة فيه أصل إلا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في استماع حديث خزيمة يعني حيث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحبة بن الجلاح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الإمام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وأعطاه أشهد سمعت خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الهاد عن عمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج فقلب اسمه اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج وقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الميث قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن خزيمة
 أخت بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن هرمي الخطمي عن خزيمة فذكره وأخرجه الطحاوي أيضا من
 طريق حيوة وابن لمبة عن حسان بن موسى محمد بن سهل عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هرمي بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن محسن عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأنخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مثل عن الرجل يأتي المرأة في دبرها
 فقال هي اللوطية الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضا وأعله والمحقوط أنه من
 قول عبد الله بن عمر وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأنخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن أنس بن
 ابن مالك عنه وألفظ أحمد والترمذي ما دون من أني امرأة في دبرها وألفظ

غفيرة بكهينة اهـ

الباقين لا يظن الله يوم القيامة الى رجل اتى امرأته في دبرها (وأخرجه)
 الزارفة قال الحارث بن مخنف ليس مشهور وقال ابن القطان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) وأخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن مخنف عن أبي هريرة
 بالفظ ومثلي بدل أني (وأخرجه) أيضا من طريق اسمعيل بن عياش عن
 سهيل عن الحارث بالفظ لا تأتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (وأخرجه) أحمد والترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبي تيممة وهو الهبي عن أبي هريرة رفته
 بالفظ من أني حائضا وامرأة في دبرها او كما هنا فصدقه بما يقول كافر
 بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وايس عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف الا في تيممة سمع
 من أبي هريرة وقال الزارفة هذا حديث منكرو حكيم لا يحتج به وما انفسرده
 فليس بشئ (وأخرجه) النسائي من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (قال) حمزة الكافى الراوى عن النسائي هذا حديث منكرو ولعل
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بعد اختلاطه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمخفوط عن الزهري عن أبي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكافى تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك وينهى الى أبي هريرة اذ لم يكن نهيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من أبي هريرة (وحديث) ثبت سماعه فبقدم على من اغواه
 وسماع عبد الملك عن سعيد بعد اختلاطه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترجيح
 غيره تبر (قال) المحافظ وعبد الملك قد تكلم فيه ابو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والامامة احاديثه محفوظة
 واخرجه النسائي ايضا من طريق بكر بن خنيس عن ايوب عن جاهد عن
 أبي هريرة بالفظ من اتى الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضعيفان وقد رواه الثوري عن ايوب بهذا السند ووقفا وفظه اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) أخرجه أحمد عن اسمعيل عن ايوب

والهيثم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن أبيث (وفي)
رواية من أبي امرأته في دبرها فتلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحمد بن أبي
هريرة وله طريق خامسة رواها عبد الله بن عمر بن أبان عن مسلم بن خالد
الزنجي عن الألاء عن أبيه عن أبي هريرة بلغنا ما يروون من أبي النساء في
أخبارهن ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفا (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عياش
عن الحارث بن مخلد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بلغنا أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا نقله المحفوظ
عن البزار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وليس فيه ذكر الحارث بن مخلد (ثم) قال
المحفوظ ورواه عمر مولى غفيرة عن سهيل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أسد حدثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بلغنا أن الله لا يستحي من الحق لا يجل أن توثي النساء
في محاشهن فظهر بذلك أن اسمعيل بن عياش تارة كان يرويه عن سهيل
على الانفراد وتارة يشركه عمر مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية أبيث عن
ابن الهادي عن سهيل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الأحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بلغنا أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أبحازهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو معاوية
وجير واسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبزار من طريق كريب عن ابن عباس
(قال) البزار لا نعلم يروى عن ابن عباس بأحسن من هذا تفرد به أبو خالد
الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
عدي (ورواه) النسائي عن هشاد عن وكيع عن الضحاك موقوفا وهو أصح

وهو في الجماع فقال لوجعل لي مل هذا الجماع ذهباً ما فعلته (قال)
 وحد ثنا أبي سمعت الحارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
 فكرهه لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الاحوال
 * (باب الاستبراء) *

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن توطأ المحبالي حتى يضع من مافي بطونهن كذا رواه الحارثي من طريق
 عثمان بن دينار عنه (أبو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى أن توطأ المحبالي من السبي كذا رواه ابن خزيمة
 وأخرجه أحمد وأبو داود وأماكم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في سبأ يا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
 حمل حتى تضع حبيضة واسناده حسن (وأخرجه) الدارقطني من حديث
 ابن عباس والترمذي من حديث العرباض بن سارية (ورواه) الطبراني
 في المعجم من حديث أبي هريرة بأسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شيبة عن
 علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ المحامل حتى تضع
 أو الحائل حتى تستبرأ بحبيضة لكن في أسناده ضعف وانقطاع (وهند)
 أبي داود من حديث رويغ بن ثابت لا يحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحبيضة وصححه ابن حبان
 (وروى) ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن داود بن أبي هند عن الشعبي
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع
 أو حائل حتى تستبرأ (وأخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسلاً
 (وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري
 عن أنس استبرأ عليه السلام صفية بحبيضة ثم قال في أسناده ضعف (قلت)
 هو في مصنف عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن إسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة عن أنس فيقوى الحديث بهذه المتابعة

* (باب بيع أرض مكة وأجارتها) *

* (بيان الخبر الدال على أنه لا يجوز بيع أرضها ولا أجارتها) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها
واكل ثمرها ومن اكل من اجر بيوت مكة شيئا فكأنما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض واما البناء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبيد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يحل
لاحد قبلي ولم يحل لي الا ساعة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجر بيوتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعدها أن أورده من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
وانما هو ابن أبي زياد وهو القذاح والثاني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
الحكايط وقد رواه القاسم بن المحكم عن أبي حنيفة فقال عن عبيد الله بن
أبي زياد قالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه أقولاه عن أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني في كتاب الاثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبيد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ابن أبي بابل عن عبيد الله
ابن أبي زياد ايضا فلم يفرده ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجه الدارقطني والحاكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا تؤجر بيوتها واسماعيل قال البخاري من ذكر
الحديث وفي ترجمته اخرجه ابن هدى والمقبلي في الصغفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه باطلا قبل
بيوت مكة ولا اجارتها (ومن) ادلة الامام في هذا الباب ما اخرجه ابن
ماجه وابن أبي شعبة والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان ورباع مكة تدعى السواكب من
احتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق أبي

عاصم عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (واخرجه) من طريق يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد بلفظ كانت الدور على • • • رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تক্রى ولا تدعى الا السواشب من احتياج سكن ومن استغنى اسكن (قال) الطحاوى فذهب قوم الى هذه الاشارة فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا اجارتها (ومن) قال بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك أيضا عن عطاء ومجاهد حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح انه كان يكره أجور بيوت مكة (قلت) واخرجه ابن أبي شيبة عن معمر عن ليث عن يحيى عن عطاء انه كان يكره بيع ثمن من ربيع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ويقول ان عمر كان ينهى ان يتوب دور مكة لانه لا ينزل الخساح في عرصاتها فكان اول من يتوب داره سهيل بن عمرو هلامه عمر فقال الى رجل تاجر قال فلا ادن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا به حدثنا ابن الاصبهاني اخبرنا شريك عن ابراهيم بن المهاجر عن مجاهد انه قال مكة مباح لا يعمل بيع رباها ولا اجارة بيوتها (قلت) واخرجه ابن أبي شيبة عن معمر عن ليث عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع ثمن من ربيع مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تقعدوا لبيوتكم ابوابا ليل البادية حيث شاء (ومن) معمر اخبرني بعض اهل مكة لقد استخلف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب ايضا حديث عائشة قالت يا رسول الله الاتبتى لك بيتا تعنى بمكة قال لا انما هي مباح لمن سبق هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الاموال (قال) المحافظ والمحقق من هذا انما هو في منى (قلت) وهو كذلك وقد أخرج الطحاوى من طريق ابراهيم بن المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قلت يا رسول الله الاتبتى لك منى شيئا تستعمل به وقال يا عائشة انما اخبرك من سبق (قوله) وقع في كتاب الهداية في حديث الباب ريادة ولا تورث قال المحافظ لم أجده في شيء من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس ببيع اراضيها واجارتها وجهلها في ذلك كسائر البلدان ومن ذهب الى هذا

السكر محرقة وهو المتخذ من ماء القرو والفضيج المتخذ من ماء البسر وحكمه حكم البادق والبيب المتخذ من ماء القرو والبسر المذنب اذا طبخ أدنى طبخة حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاجاص والفرصاد والذرة والخنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسماً لشيء من ماء العنب اذا صار سكر حقيقة بالانفاق من اثمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره سمي باسمي مختلفة بحاراً والحقيقة هي المرادة في الحديث والسكك من الملاء والبادق اذا اشتد وغلا وقذف بالربد حرام عند أبي حنيفة والسكر اذا عدا كذلك وفيه بيع الزبيب كذلك امكن حرمة هذه الثلاثة أي الطلاء والسكر ونهيه عن الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس حرام عينه والسنة ما سيطر عليك في الباب وقد تواتر تحريمها وعليه اجماع الامة وتعلق بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة اجتهدية ولا يكفر مستعملها وانما يضل ولا يحد شاربها ما لم يسكر والسكر من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضي المعايير وهو القدح الاخير وهو حرام عندنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها دليلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري عن طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه) طلحة بن طريق المجاني وجماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن الترمذي في الجوهري في المحفوظ في سند الامام ما ذكرناه أولاً (وقال) أبو بكر بن أبي خزيمة في تاريخه حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب (قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقفي أخبرني باسمه موسى بن اسمعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيباني وابن شداد هو عبد

القول أبو يوسف (قلت) وإليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الساب
 واستدل بما به حديث الزهري عن علي بن الحسين عن حماد بن عثمان عن
 أسامة بن زيد وهو قتل لسانه من ربيع أو دوز وهو مائة (ووجه)
 الاستدلال أنه لو كانت المسائل لا تملك لما قال ذلك ثم أيده بالظهور
 سيأوه في الأول أن محمد بن الإمام في هذه المسألة والذي في شرح المسار
 أنه مع أبي يوسف والله أعلم على أن الذي ذهب إليه أبو يوسف هو رواية عن
 الإمام رضي الله عنه به ذلك في شرح المختار
 * * *
 (باب الأثرية)

(اعلم) أن جميع الأعيان التي يستخرج منها الأثرية أربعة ذهب والفضة
 والريث والمحمول كالخضرة والشعر والدره ثم لسان الذي يستخرج من هذه
 الأعيان حال أن يذهب ومطروح والمطروح نوحا ما يطبخ حتى ذهب ثلثه وبقى
 ثلثه وما يطبخ حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثه أو يبق نصفه وذهب نصفه واللسان
 الذي يستخرج من هذه الأعيان أو صاف ثلثه حلوه فارص ومن (وما)
 يتخذ من الذهب حصة (أحدها) المجروهي إلى من ماء الذهب إذا علا واشد
 وفقد باليد هذاه دأبى حده وهو ذهبا إذا اشتد صار جرابا دون وفقد
 الريد ولا يحد منه أن يذاه الشدة وكما لما عذب الريدوس كونه
 أدبه بغير الصافي من الكدر وأحكام السرع طهفة طاهيا لها كالحمد
 والكهارل المستحل وأحكامه حرام ما له وكبره (والثاني) الذي هو
 الذي طح أدنى طحيه وهو حلال حلوه وإذا علا واشد يحرم (والثالث)
 المصعب وهو الذي طح حتى ذهب نصفه وحكمه حكم البادن (والرابع)
 الثلث وهو الذي طح حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثه ويصير حلالا
 وإذا علا واشد يحل منه محمد حلالهما ويسمى أسما بالطلاء ثم بالطلاء
 الأل وتسميه النعم المبيح (والخامس) المجهوري وهو من ماء الذهب إذا
 صب على الماء وقد طح حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثه وحكمه حكم الذي
 (وا) يتخذ من الريث نوحا مع ويد (الأول) أن يجمع الماء وبرك
 حتى يستخرج الماء حلوه وحكمه حكم البادن (والثاني) الذي من ماء
 الريث إذا طح أدنى طحيه وحكمه حكم البادن (والثالث) الذي من الريث

قوله الغارص
 بالقياس والراء
 والصاد المهملتين
 ما يحدى اللسان
 أو حامض يحلب
 عابه كبر حباب
 حتى تذهب
 الحوصلة اهـ

الله بن شداد بن المساد (قال) وحدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن سليمان
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عياش العامري
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعياش العامري هو عياش بن عمرو وحدثنا بذلك أيوب عن
 يزيد بن هرون عن قيس حدثنا أبي حدثنا هشام أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها قليلا وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي شيبة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والصبب بن المقدم (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبا بصير عن أبي شيبة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن حزم صحيح وتابع أبا نعيم بسفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى حدثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام وما بلغ السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبيهقي
 والطبراني والدارقطني موقوفا ورفوعا (قال) المحافظ يروى بعينها وبعينها
 باللام وبالياء (وأخرجه) العجلي من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعا
 وفيه قصة وقال غير محفوظ وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحافظ وحديث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق عنه موقوفا
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما أسكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهد حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 الثقفي فذكر مثله أن المحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الشربة سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيرة
 قد أبيع شرب قليلة الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة
 لتحريم الخمر وإن التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
 فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحليها اجماله ثم حدث التحريم
 في بعضها لم يخرج شيء مما قد اجمع على تحليها الا باجماع يأتي على تحريمه
 ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
 ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفات فالذي
 نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه هو الخمر التي قد آمننا بتأويلها من حيث
 قد آمننا بتأويلها والذي لا نشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
 ليس بخمر فسا كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
 من الاشربة فالمسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم في بيع الزبيب والخمر خاصة فانهم
 كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لانا وجدنا الاصل المجمع عليه
 ان العصير وطبيعته سواء وان الطبخ لا يجعله مالم يكن حلالا قبل الطبخ الا
 الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصير الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
 حكمه حكم العسل ورأينا طبخ الزبيب والقمر بما حابا فاقهم فالنظر على ذلك
 ان يكون منهما كذلك فيستوي نبيذ القمر والعنب النير والمطبوخ كما
 استوي في العصير وطبيعته فهذا هو النظر (واكن) احصاينا خالفوا
 في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس ولشئ روي عن
 سعيد بن جبيرة فيما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
 عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعت اهل
 • (ذكر خبرنا يدل على ما ذكرنا) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب الحد
 في الحسوة كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
 نأخذ فان شرب ولم يسكر عزر

• (بيان الخبر الدال على ان كل مسكر من الاشربة) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا رواه البخاري عن
 طريق أبي عبد الرحمن الخراساني عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الحسن

بزيك بوزن كبير اه

ابن زياد عنه ورواه ابن هبشدا الباقى من طريق هبشدا لله بن بزيك عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود ومن حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفته
بمعناه عن كل مسكر وتغير (وأخرج) الطحاوى من طريق عثمان
ابن مطر وفضل بن ميسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا لكم عن كل مسكر

(بيان الخبر الدال على العتب بعصر الخمر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه قال لعنت الخمر
وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثى من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خنيس وكذلك (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقى أنهما سمعا
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحرلة إليه
(وأخرجه) ابن ماجه إلا أنه قال وأبى طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقى
هذا قال يحيى بن معين لا أعرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الموالى فولى
قضاء إفريقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز

(بيان الخبر الدال على ما جعل شربه من النبيذ وما يحرم منه وإباحة الطلاء)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال رأى ابن عبد الله بن مسعود
وهو يأكل طعاماً ثم دعا بنبيذ فشرب فقلت له يرحمك الله تشرب النبيذ
والامة تقتدى بك فقال ابن مسعود رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أنى رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرب النبيذ
ما شربته كذا رواه الحارثى من طريق أبي معاذ النخوى عن أبي يوسف
عنه وفي سنده اللبلاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد
ابن جبيرة قال إذا عتقت نبيذاً لبيب فهو حرام كذا رواه ابن خنيس ومن
طريق أبي بكر بن حمدان العطيفى عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المقرئ عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعرى بواسطة فبيعت برسوله إلى السوق ليشتري له

قوله اتكا كا اي
اتأخر اه

الدين من الحواشي كذا رواه ابن خسر ومن طريق عبد الرحمن بن معني
الزاري عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النبي فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم قطعت منه فساواني قد طاب به نبي فإني أتكا كانه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود أنه ربحا أطعم عنده ثم دعا بنبيذ
تبيده سيرة بن أم ولد له فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء دهر بثلثاه وبقى ثلثه ويجعل منه نبيذا
ويبركه حتى يشتم ثم يسربه ولم يبر بذاك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه تأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريع مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال أسما بن حذيفة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الأبل في بطون إلا البديد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه وقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمر بن الخطاب كان يقول ان للسليم في كل يوم خروا ولا تل عمر فيه
العق وانه لا يقطع الحديث كذا رواه طائفة من طريقه (وأخرجه)
أبو حنيفة ربهير بن حرب عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن المرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني من
حديث شريك عن أبي اسحاق وابن أبي شيبة عن أبي الاسود عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حارم عن عتبة بن ورقدة
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم ان عمر بن الخطاب رمى الله عنه
أني باعرا بي قدس كرو طلب له عند رافلهما أعياء قال احبسوه فان صها
فاجلدوه ودعا عمر بعضاه ودعا عجماء فصبه عليه وكسره ثم شرب وسقي
جلساءه ثم قال هكذا كسروه بالماء اداعاكم شيطانه (قال) وكان
يحب البديد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

عن ابن الخطاب الى عمار بن ياسر وهو عامل له على الكوفة أما بعد فإنه انتهى
الى ثمراب من الشام من عصر العنب وقد طبخ وهو عصير قبل ان يغلي حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فذهب شيطانه وبقى حلو وحلاؤه فهو شبيه بطلاء
الابل فمن قبلك فليس عوايه شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا طبخ العصير
فذهب ثلثاه وبقى ثلثه قبل ان يغلي فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الاستمارة قال وبه نأخذ (ورواه) السكلاعي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (عق) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة من الناس
فقال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الأعمش عن معمر بن وهب عن ابن مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطحخ لابي
الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن عطاء
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي بن رزم انما الطلاء فقات له ما هيئته
قال أسود يأخذه أحدنا بأصبعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني ان أطحخ له
طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل بن مغيرة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشام (أبو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة فقيرة كذا رواه ابن خسرو والاشناني من طريق
أبي معاوية الضرير عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام مما يتعلق بجواز
شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث عبد الله
ابن فيروز الديلمي عن أبيه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال الى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعمايا ما نصنع بها قال زبوا قلنا ما نصنع بالزبيب
قال انبذوه على غداثكم واشربوه على عشائكم وانبذوه على عشائكم

الزيم المجمع اهـ

الشنان كتاب
جمع شـ
القربة الصغيرة
ويقال الشبة
وقوله عرلا بفتح
العين المهملة
وسكون الواو
ممدودا مصب
الماء من الراوية
ومحوها وجمعها
هرالي وهرالي

جبريل جبريل

واسر بوه على عدائكم واسدوه في الشان ولا تدوه في العال فانه اذنا حر
عن عمره صاوحلا (واخرج) هو ومسلم والنسائي من حديث النخس عن
أمة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
أعلاه وله عرلا نمدوه عدوة فيشربه عشاء و نمدوه عشاء فيشربه عدوة
(واخرج) أنوداود من عمره عن عائشة أم الكتاب تبذلا صلى الله عليه
وسلم عدوة فاذا كان من العشي فتعشى شرب على عشاءه فان وصل شيء
صده أو فرغته ثم يذله بالليل فاذا أصبح جدي وشرب على عدائه قالت
يعسل السقاء عدوه وعشه فقال لها من مرتين في يوم قال نعم (واخرج)
مسلم وأنوداود والنسائي وابن أبي عمير عن ابن عباس قال كان يذلي
صلى الله عليه وسلم الربيب فيشربه الوم والعدو نمدالعدالي مساء الثالثة
ثم يأمر به ويسقي الخادم أو يهرق (قال) الطحاوي قد روي عن طريق مسلم
أن يسار من سه أن يوهب الخولاني عن عمر بن الخطاب ربه كل مسكر
حرام ومن طريق فيس بن حمر عن ابن عباس مثله ومن طريق العاسم
ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو
مثله ومن طريق ابن هرهرة سمعت شيحا يحدث أن أقيم ابنه سمع فيس بن سعد بن
عاده على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
طريق طلحة الاباحي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سفيان
أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
عمر ربه كل مسكر حرام وكل مسكر حرام وهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
ومن طريق أنس عن نافع عن ابن عمر مثله ومن طريق عامر بن سعد عن
أبيه ربه أمهاكم من قال ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
ابن بشير يحدث عن أبي الكوفة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمهاكم عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر ربه ما أسكر كثيره
وهو له حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة ربه كل شراب أسكر فهو حرام
ومن طريق العاسم بن محمد عن عائشة ربه ومن طريق شهر بن حوشب
عن أم سلمة ربه من كل مسكر (ودهب) يوم إلى بحريم وليل الذبذ
وكثيره واحتوا في ذلك هذه الآثار وحالهم في ذلك آخرون وأبا حوا من

ذلك ما لا يسكر وحره والاكثير الذي يسكر وكان من النجاة لهم في ذلك ان هذه
 الانوار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يحتمل ان
 يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يكون على المقدار الذي يسكر منه شاربه
 خاصة فاما احتمات كلامهم فانظرنا فيما سواها من العلم به أي الامس يدريد
 بماد كرهها ووجدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد اهل البيت
 روى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سكر حرام قد روى عنه
 في اباحه الليل من اليد الشديد ما ثبت عبدنا من طريق الاعمش حدثني
 ابراهيم عن همام بن انثارت عن عمر بن الخطاب كان في سفر فأتى به شرب منه
 فغضب ثم قال ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد كره ذلك لا سيما ما هم راغباء
 فصب ما به ثم شرب ومن طريق زهير بن ساري عن أبي اسحق عن عمرو بن
 ميمون قال شهدت عمر بن الخطاب في مجلس من المجالس فأتى به شرب منه
 قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب من احدى طبعيه (قال) عمرو
 وكان يقول اناس شرب من هذا النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب من بطونته
 ان يؤذينا قال فشربت من نبيده وكان كأشد النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق
 زهير عن أبي اسحق عن عامر بن سعيد عن دراج قال اني عمر بن الخطاب
 سكران فجاءه فقال اعلم انك من شرائك فقال وان كان ومن طريق
 الاعمش حدثني أبو اسحق عن سعيد بن دراج قال جاء رجل قد شرب من
 الى خازن عمر فاستسقاء فلم يسقه فأتى بطيخة لعمر فشربت منها وسكر فأتى به
 عمر فأتى به وقال انما شربت من طيختك وقال عمر انما شربت من
 السكر منه ومن طريق الاعمش حدثني حبيب بن أبي ثابت عن
 ما وقع بين عاقبة قال امر عمر بن الخطاب وصيغ في بعض ذلك المسارل فابطأ
 عليهم ليلة فأتى بطعام وطعم ثم أتى بنبيذ قد أسلموا راشدة وسكر منه ثم
 قال ان هذا الشديد من امر عاص وصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
 خالد بن الحذاء عن المعدي عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب في مراده وفي المجلس
 عسرة أو ست ره فائنة مداهم وحده حلوا فقال كأنكم أولاتم زره
 ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أباة قال صحبت
 عمر بن الخطاب الى مكة وأهـدي له ركب من دابة فطبخين من نبيذ

قوله أحلف أي
 تغيرت رايته اهـ

والسطيحة فوق الاداوة ودون المزة (قال) عبد الرحمن بن فشر بن
احداهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر ايشرب منه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء واما الليث عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) ابو اليمان عن شعيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بما ذكرناه عن
عمر اباحة قليل النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا لبلا على ان ما حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او رآه رأياً فاقول ما يكون
منه في ذلك ان يكون رآه رأياً فراه في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
المذكور في الآثار التي تقدمت بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر قد دل ذلك على متابعتهم اياه عليه وهذا عبد
الله بن عمر وهو أحد النفر الذين روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام قد روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ليث عن عبد الملك بن أخى القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بشارب فأدناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله أحرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بماء فصبه عليه ثم قال اذا غلقت هذه
الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن أبي خالد حدثني
قرة الجبل حدثني عبد الملك بن أخى القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبد الملك بن نافع سألت ابن عمر فقلت ان أهلنا ينتقمون نبيذنا
في سقاء لو نهكته لا نخذ في فقال ابن عمر البغي على من أراد البغي شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن وأتاه رجل بقدح من نبيذ ثم
ذكر مثل حديث ابن أخى القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (قلت)
وأخبر به النسائي من هذا الطريق بلفظ ابن أخى القعقاع غير انه قال هذه
الاوعية بدل الاسقية فاكسروا سورها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غير مشهور ورواه المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم قال) الطحاوي
في هذا اباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الاشياء ان قد روي عنه هذا من
النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورها كما في
الرواية الآتية
وقوله نهكته من
نهك الشراب
كسمع والنهك
المبالغة اهـ

حرام ان يحمل كل واحد من القواين على معنى غير المعنى الذي حمل عليه القول
الا تخفيكون قوله كل مـ كـ حرام محمول على المقدار الذي يسكر من النبيذ
ويكون ما في الحديث الا نـ محمول على اباحة قليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
شرب فقال رجل احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ الى اليمن فساق
الحديث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
ما لا يسكر منه وان ما روى عنه قبل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سألته عن البتبع بقوله
كل شراب أسكر فهو حرام فان جلتا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيره
ضاد لجواب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ و ابي موسى وان جلتا على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
(وأولى) الاشياء بنا حمل الاثر على الوجوه التي لا تتضاد فان جلتا عليها
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا بنحو ما تقدم رواه حماد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس الكل مع عبد الله بن مسعود بن ابي
قال فأتينا بنبيذ شديد نبذته سيرين في جرة خضراء فشربوا منه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن بذيمة عن قيس بن حبر قال سألت ابن عباس عن الجرا الخضر والجرا
الحمر فقال انا اول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الباء ولا في المزمع ولا في النقيير واشربوا

البتع بوزن عنب
ويثنيذ العسل
المشتد اهـ

بذيمة كجهينة اهـ

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبوا عليه من
الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) اسرايل عن علي بن
بزيمة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى والراوى اذا كان ثقة قبلت
زيادته وحديث سفيان عن علي بن بزيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى
في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من
نبذ الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا
على نسخ ما تقدم من الاباحية (قيل) له كيف يكون ذلك كذلك وقد روى
عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت
الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا
فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قبلها وكثيرها
والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه ونضله ان يكون
قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم يقول
حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قبل الشراب
من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولا كن
معنى ما أراد باهراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا في شربه
فيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
أبي جيلة حدثني أبو القموص زيد بن علي عن أحد الوفاء الذين وفدوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب أن يكون قيس
ابن الهباب وافي قد نسبت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
في الدباء ولا في النقيروا شربوا في السقاء الجلد الموكا عليه فان اشتد منه
فاكسروه بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد
من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه باسناد رجاله ثقات ليس فيهم
مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جهة وفد عبد القيس والصحابة كلهم
عدول لا تضرهم الجاهالة فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فوهى
مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت في هذا الباب عن

عن ابن الخطاب ما ذكر من حديث عمرو بن ميمون وفيه وقيل روى
 عنه خلاف ذلك قال الزهري حديثي السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب
 حرج فحصل على حارة ثم أقبل على القوم وقال لهم أي واحد منكم عبد
 الله بن عمرو يبيع شراب فسالته عنه فصرم أنه ماله وأني سأئل عنه وفي رواية
 وأما سائل مما شرب فإن كان مسكرا جلدته قال ثم شهدت عمر بن الخطاب ذلك
 حله عبد الله بن عباس في بيع الشراب الذي وجد منه وهذا عمر قد حدث
 في الشراب الذي يسكر وهذا مما عالج ما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه
 (قيل) له ما هذا عجايب لذلك لأن عمر قال في هذا الحديث وأما سائل مما
 شرب فإن كان مسكرا جلدته فاحتمل أنه أراد بذلك المعداد الذي يسكر وقد
 علمت أنه قد سكر ووجب المجد عليه وهذا أولى مما حله عليه تأويل هذا
 الحديث حتى لا يصاد ما سواه من الأحاديث التي قد رويت عن عمر (وقد)
 روى زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه إذا دخل أحدكم
 على أخيه المسلم فاطعمه طعاما أو أبأكل من طعامه ولا يسأل عنه فإن سقاه
 شرابا أو شرب منه ولا يسأل عنه فإن شرب منه فليكرمه شيء في هذا
 الحديث إباحة شراب البديد الشديد (فإن) قال فائل إنما جازحه بعد كسره
 بالماء وذهب شدته منه (قيل) له هذا كلام فاسد لأنه لو كان في حال شدته
 حراما كان لا يحل وإن ذهب شدته بصب الماء عليه (الأنثري) أن جاز الوصف
 به ساءه حتى علب الماء عليه إن ذلك الماء حرام فلما كان قد أضحى هذا
 الحديث الشراب الشديد إذا كسر بالماء ثبت بذلك أنه وحل أن يكسر
 بالماء غير حرام (وقد) ثبت عن روياني هذا الباب إباحة ما لا يسكر من
 البديد الشديد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
 * (ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا من العذح الأخير الذي يسكره الحرام) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال في الرجل يشرب البديد حتى يسكر
 منه قال العذح الأخير الذي يسكر منه هو الحرام كذا رواه الحسن بن زياد
 عنه ومن طريقه ابن خزيمة (وأخرج) أحمد وأبو داود والترمذي
 والطحاوي وابن حبان من حديث عائشة رفعه كل مسكر حرام وما أسكر
 منه العرق هل الكف منه حرام ورواه الترمذي فالحكم به حرام

العرق بفتح
 مكال معروف
 وهو ستة عشر
 وملا

(ونص) أجد في كتاب الأشربة فالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالحجرة
وهي بمعنى المحسوة (وقد) جملة علماء أرباع على القدح الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن أرطاة عن حماد عن إبراهيم عن عاتمة عن عبد الله في قول
البي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الأشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه حماد بن عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه عن شريك عن أبي
سرة عن إبراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن أرطاة
عن حماد عن إبراهيم عن عاتمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الشربة إلا نخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في إباحة القليل من البهيد الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخليطين أولاً)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتبرينة عان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طهمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خمر وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الأثنائي أيضاً (وأخرجه)
السنة من حديثه بإفظ نهى أن ينبذ الزبيب والتبرينة ونهى أن ينبذ
البسر والرمط جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتبرينة وعن خليط الزهر
والرطب إلا أن أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كدشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهى عن نعيم النوى طبخاً أو نخلاً الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى أن يخلط التمر والزبيب
جميعاً وأن يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه أنها إن خلط
بسر بتمر أو زبيب بتمر أو زبيباً ببسر وقال من شرب منكم البهيد والبسر

زيبافردا أو تمرافردا أو بسرافردا (وله) عن ابن عمر قال نهى أن يبيذ
البسر والرتاب جميعا والتمر والزبيب جميعا

• (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخر) •

(أبو حنيفة) عن نافع أنه كان يبيذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا فيشربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر عن طريق داود بن الزبرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خليط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا حماد
عن إبراهيم أنه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان إبراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في يبيذ التمر وقد قيل ما قيل في يبيذ التمر قال لا أعلمه
(قلت) ما تصنع بحديث إبراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة أما إنني أزيدك حديثي نافع أن ابن عمر خاطهما
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كنت
أن أهتدي إلى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على بحوة وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (وقال المحافظ) ابن زياد لا أعرفه ولم أر من
سماه (قلت) لا شبهة أنه محمد بن زياد أحد شيوخ شعبة روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذري في مختصر السنن وهو من أقران ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبيذ له الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فأنى لأستمر به وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب بخلاطان وإنما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الأشثاني من طريق داود بن الزبرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
قال لا بأس بيبيذ خليط البسر والتمر وإنما كرهه لشدة العيش في الزمن
الأول كما كره السمن واللحم والقران في التمر فأما إذا وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي معوية عن أبي طلحة وأم سلمة أنهما كانا يشربان يبيذ الزبيب والبسر
بخلاطان فقبل له يا أبا طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي لا عوز في ذلك الزمان كما نهى عن القران في القم (واخرج) ابوداود
عن امرأة من بني اسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينيذ
له زبيب ياتي فيه تمر امرأة من بني اسد معها ولة (واخرج) ايضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسألنا عن القم
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في اناء
فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذري في استناده عبد
الرحمن بن عثمان البكر اوى لا يمتنع بحديثه *

*(بيان الخبر المدا ل على النهى عن الانتباذ في الدباء والختم والنقير

والزفت)*

قوله فأمرسه اى

انقعه اه

الختم الجراد

الخضر اه

(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تبيع
الدباء والختم كذا رواه البخاري من طريق حماد بن زيد عنه (واخرج)
مسلم وابوداود والنسائي والطحاوى من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والختم والزفت والنقير وقدر واه الطحاوى من طريق كثيرة وقد
جاء النهى فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وابو هريرة
وابو سعيد وعلى بن ابي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن ابي اوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسهرة بن جندب وعبد الله بن الديلى
ورجل من وفد عبد القيس رضى الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وابوداود والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (واخرجه) ابوداود
والطحاوى من طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حنتر قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوى من طريق سعيد بن جبيرة عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهى عن نبيذ الجراد ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وابوداود والنسائي والطحاوى من طريق بالفاظ مختلفة (وأما
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوى من طريق أبي نضرة والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وابوداود والنسائي والطحاوى (وأما) حديث

جابر فأنخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
حديث عبد الله بن عمرو وأنخرجه أبو داود والطحاوي وأنخرجه الشيخان
عنه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأنخرجه الطحاوي من طريق أبي الحكم
عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير من هذا الطريق أيضا (وأما) حديث
ميمونة وعائشة فأنخرجهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
عطاء بن يسار عن ميمونة وعن العباس بن محمد عن عائشة وأنخرجه أيضا من
طريق حماد ومصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة فذكره ومن
طريق عبد الله بن معمر بن الحارثي سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
ابن شماس سألت عائشة ومن طريق فائدة عن حماد بن عمار عن عائشة ومن
طريق جبه العري عن عائشة (وأما) حديث أنس فأنخرجه الطحاوي من
طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى من طريق شعبة قال
أخبرني سليمان الشيباني عنه (وأما) حديث عائشة بن عمرو فأنخرجه الطحاوي
من طريق شعبة عن أبي مرة الصبيعي عنه (وأما) حديث عمر بن حصين
من طريق أبي التياح عن حمص الالبي عنه (وأما) حديث مرة بن جندب
من طريق ابن الأثير عن وقاص بن ياس عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
ابن الدبلي فأنخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
عبد الله بن الدبلي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد بني النضير
أبو قيس ابن المخابر أو قيس بن المعمان فأنخرجه أبو داود والطحاوي من
طريق أبي القموص عنه (وأما) حديث قوم إلى تحريم الانتباه هذه الآية
وتنكحوا هذه الآية رواهوهما على أصحهما (وأخرج) أبو داود في المراسيل
عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يذكر أن يكون إلى صلى الله عليه وسلم رخص
في نكاح الحر مدنيه وسب من رخص ذلك (وفي) الاسد كاري بن عبد الله كان
الشاهي يذكر الانتباه في هذه الآية (وقال) ابن العباس كره ذلك إلا إذا
في لدباء والمرقت (قال) أبو عمر أطمعهم احتياطاً وافية وأصل المي
ولم يسلوا رخصه النسخ انتهى وما نقله عن الشاهي وقد صرح به الزاوي في
شرح الوجيز حيث قال وما لا يكره لا يحرم شره لكن كره شرب المصعب
والحياطين لورودهم في عنهما في الحديث (قال) والمصعب ما عمل من تمر

قوله وقاص بن
كتاب وهو بالفاء
أه

ورطب والخيطان ماعل من بسر ورطب وقيل ماعل من التمر والزبيب
 * (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك) *

الزفن الرقص
 وبابه ضرباه

(أبو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه غزا غزوة تبوك فرب قوم يرتفون فقال ما هذا قالوا
 أصابوا من شراب لهم قال ما طروفهم قالوا الدباء والخنتم والمزفت فنهاهم
 ان يشربوا ما اتتد في الدباء والخنتم والمرمت فلما مر بهم راجعاً من غزوته
 شكوا اليه ما لقوا من القحمة فاذن لهم ان يشربوا ما ينبت في الدباء والخنتم
 والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكراً (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
 والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه ابن خسر ومن طريق الآخر
 (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انه ما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل ظرف فان
 الطروفي لا تحل شيئاً ولا تحرمه كذا رواه الحارثي من طريق أبي عبد
 الرحمن الخراساني عنه (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ساجان بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهىاكم عن الشرب في الخنتم
 والمزفت فاشربوا فان الطروفي لا تحل شيئاً ولا تحرمه ولا تشربوا مسكراً كذا
 رواه الكلبي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
 من طريق مصعب بن اقدم عن داود الطائي عنه ومن طريق زفر بن
 الهذيل عنه بلفظ نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فيما بدا لكم من
 الطروفي الحديث (ورواه) هذا اللفظ من طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
 انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والخنتم ورواه أيضاً من طريق أبي
 عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البلخي واسمعيلى بن
 يحيى والحسن بن العرات والمسروق وجماد بن أبي حنيفة والمقرئ وأبي يوسف
 ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
 الضرير كلهم عنه (وأخرجه) أبو داود عن ابن بريدة وهو عبد الله بن بريدة عن
 أبيه رفته نهيتكم عن ثلاث وذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
 في طروفي الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكراً
 (وأخرجه) الطحاوى من طريق أبي عاصم النبيل عن سفيان عن علقمة

ابن مريم عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه نحوه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل - ثلثي محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الأيامي عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرج) مسلم والنسائي عنه
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه - هذا الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني النابغة بن مخارق بن سالم - حدثني أبي أن علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت نهيتكم عن الاوعية فاشربوا
فيما بدا لكم واياكم وكل - مسكروا ومن طريق أيوب بن هاشم عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد إلا أن وعاء لا يحرم شيئا ومن طريق
فرقد السبخي عن جابر بن زيد سمع مبروقا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عبيد عن عبد
الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قالت الانصار انه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا اذن أي فلا نهى اذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
اني كنت نهيتكم ان تنبذوا في الدباء والحنتم والمزفت فانتبذوا ولا حل
مسكرا ومن طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
سعيد الخدري رفعه نحوه ومن طريق سهاك عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الريبع بن أنس عن أبي العالبة وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهى عن نبيذ الجرج وشهدته حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

السبخي نسبة الى
السبخة بالباء
والحاء المجمة
موضع بالبصرة
اه

حساب نفسه لينتبه كل قوم فيما بدا لهم (قُتِبَتْ) بهذه الآثار نسخ ما تقدمها
 بما قد روي في هذا الباب من تحريم الانتباه في الأوصية المذكورة وثبت
 إباحة الانتباه في الأوصية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وما
 يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
 أنس فرأيت نبيذ في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
 دخلت على أنس بواسطة القصب فرأيت نبيذ في جرة خضراء ينتبه فيها
 (وروي) الإمام عن مزاحم بن زفر عن النخعي بن مزاحم قال انطلق به
 أبو عبيدة فأراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان ينتبه فيه (وفي)
 رواية أدخلني أبو عبيدة منزله فأراني الجرار التي كان ينتبه فيها لعبد الله
 فهذا أنس وابن مسعود وكل من جاء قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن الانتباه فيها وكل منهما ينتبه في الظروف فدل ذلك على
 ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على نسخ السنة بالسنة
 والله أعلم

«باب الجنايان»

(اعلم) ان الجناية تكون نارة على نفسه ونارة على غيره والثاني اما على
 النفس فتسمى قتلا أو صلبا أو حرقا أو غرقا أو على الطرف وتسمى قطعاً
 أو كسراً أو شجاً وهذا الباب لبيان هاتين وما يجب بهما واما على العرض
 وهو نوعان قذف وموجبه الحد وقد تقدم وغيبة وموجبه الإثم وهو من
 أحكام الآخرة واما على المال وتسمى غصبا أو خيانة أو سرقة وقد تقدم
 والقتل اسم مجرح مؤثر في ازهاق الحياة وقد تقدم جنابة المواشي اذا تركت
 بالليل أو النهار ويلحق به حكم ما نفقته الدابة برجلها *

«(في الدابة تنفق برجلها)»

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحمة جبار والقلب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
 كذا وراء الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والجبار الهدر
 (وأخرج) أبو داود من طريق ابن السيب عن أبي هريرة رفعه قال الرجل
 جبار وأخرجه النسائي (قال) المنذرى وأخرجه الدارقطني وقال لم يروه غير
 سفيان بن حسين وخالفه الحفاظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة

قوله ما نفقته بالجماء
 المهمة أي
 ضربته والقلب
 يضم فسكون
 وبضمين جمع
 قلب وهو البثر
 أو العادية منه

ويونس ومعه مروان بن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا الجحما جبار والبس جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو الهواب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروي) آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا وانما هو الجحما جبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الراكب اذا
تبعته دابته انما تاتى برجلها فهو مدروك غيره ان ابا صالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو محفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشامي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله ان كور
احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال لم يتابعه أحد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الأودي عن هـ. زيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يحتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بسند قيس وهو وان كان وافي
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان (وقال) معاذ قال لي شعبة ألا ترى
الى يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله ما لي ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به
وتأيد أيضا بسند آدم عن شعبة وبسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد من أهل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعشى عن

أبو الوليد السهمي
هشام بن عبد
الملك اهـ

أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله
وأسنده كذا ذكر صاحب التمهيد والبكائي وإن تكلم فيه يسيراً فقد وثقه
جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتج بالمرسل إذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) السمة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهم ما معاً أباهريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجماء جرحها
جبار والمعدن جبار والبثر جبار وفي الركاذا الخمس (وفي) متن الباب
والقلب جبار كذا في نسخ المسانيد جمع قلب وهو البثر أي من تردى في بثر
فهو هدر (وروى) طلحة من طريق المقرئ وابن خسر ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاًهما عن الإمام عن الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن حريث احتفر
بثراً بقناة دار أسامة فعطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال عمر واتهما
احتفرتما لأصلح وأنظف بهما الطريق فقال شريح صدقت انما يضمن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستتر بها من الجمولة
أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لأنه أحدث شيئاً مما لا يملك انشاء فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسئلتان
مخرجتان على قول أصحابنا أن القتل بسبب كافر البثر وراضع الحجر في غير
ملكه إذا عطب به إنسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لأنه لما صار سبباً
للاتلاف جعله الشرع كالمتلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله في غيره ملكه فيه تنبيه على أنه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به
لأنه مأذون في فعله فلم يكن متعدياً فيه ويضمن إن تلف فيه غير المأذون
في ماله لأن العاقلة لا تقبل الأموال كذا في شرح المختار

(القصاص والديات)

(اعلم) أن القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يتعلق به القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام عمد وشبهه وخطأ وما أجري مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحرم أن القتل لا يخلو إما أن يكون مباشرة أو لا فإن لم يكن

بمباشرة وهو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان خطأ او خطأ
ان كان بسلاح وماشابهه في تفريق الاجزاء او غير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة العتلة او في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمدان يتعمد الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف واللبطة والباروك والمحدد من الخشب والحجر وحكمه
الانتم والودود ولا كفارة في العمد وشبه العمدان يتعمد الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجزى مجزى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقالوا ان
يتعمد الضرب باللبطة لا يقتل مثلها غالباً كالعصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الانتم والكفارة والدية المغاطة على العاقلة والخطأ ان يرمى شخصاً
بظنه صيداً او حريصاً فاداه ومسلم او يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجبه
الكفارة والدية على العاقلة ولا انتم فيه وما يجزى مجزى الخطأ النائم بقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ ولا يقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا هتروا قد ذكر قريبا

اللبطة بكسر اللام
وفتح الهمزة
والقاصب اهـ

*(بيان الخبر الدال على معنى شبه العمد وما يوجبها وان لا يستوفي

الفصاص الا بالسيف)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال ما تمديه الانسان شخصاً بغير حديدة
فقتله فهو شبه العمد تغلط فيه الدية ولا يقتل به كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن خزيمة ومن طريقه (واخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يغفروا الى المقتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتل العصا والحجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن خرم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ دية (واخرج) ابو داود
عن شيخه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلغظ عقل شبه العمد مغالط مثل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان يترى الشيطان بين الناس فيكون
رمياً في عماء في غير ضيقة ولا جمل سلاح (وروى) ابن أبي شيبة عن مرسـل
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (واخرجه) عن علي موقوفها

قوله ان ينزو
اي يشب ويقتل
وقوله عماء بكسر
العين والهمزة مشددة
ممدودا معناه لم
يذكر قاتله اهـ

قال قتيل السوط والمصاشبه عمه (وعن) الشعبي وسجاد والحكم من قولهم
نحوه (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
ابن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
الفتح بمكة فذكر الحديث وفيه إلا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط
والعصا مائة من الإبل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه رساق أيضا
اختلاف الرواة فيه قال أبو داود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفعه عنه (ورواه) أبو بصير السخيتاني عن
القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفعه مثل حديث خالد الخذاء وقول
زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر
رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
عمرو رفعه انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
أخرجه النسائي وابن ماجه وهما بن زيد - زاهوا بن جلعان التيمي المرثي
نزول البصرة لا يحتج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأراد)
أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمرو
وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة (وأما)
رواية خالد الخذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
فيحتمل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
فروى مرة عن هذا مرة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية إلا أن قتيل خطأ
العمد بالسوط والمصا والحجرفيه دية غلظة الحديث (قلت) هو نص
المعاري ~~هكذا~~ أخرجه من طريق هشيم عن خالد الخذاء عن القاسم بن
ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
أصحاب أبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في روايه للنسائي عن عقبة عن
رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمرو
وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام هو حديث
صحیح ولا يضره هذا الاختلاف فإن عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام يضاف
 حديث انس الذي في الصحيحين والسنن في ايجابه القود على اليهودي الذي
 رخص رأس الجارية بمحجر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
 المذكور في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه يحتمل
 ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حقه الله
 عز وجل وجعل اليهودي ~~مكسقا~~ قاطع الطريق الذي يكون ما وجب عليه
 حد من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
 قتل محجرا أو بعصا وجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
 قتل بعصا وقد قال بهذا القول جماعة من أهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
 في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد ~~كان~~ ينبغي
 في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لانا رأينا الحدود
 يوجب انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
 الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في المرة الاولى فكان النظر فيما اوصفتنا ان
 يكون الجاني كذلك وان يكون حكمه في اول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
 هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
 انس حجة على من يقول من قتل رجلا بمحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
 الامام أيضا ما أخرجه م. لم وأبو دارود والترمذي والنسائي وابن ماجه
 والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفته اقتلت امرأتان من هذيل
 فضربت احدهما الاخرى بعمود الفسطاط وقتلتها فنهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
 الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
 هريرة رفته بالفظ فضربت احدهما الاخرى بمحجر وفیه وقضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها (فهذه) الاثار تدل على انه
 عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بمحجر ولا بعمود الفسطاط وعمود الفسطاط
 يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثاها

يقتل وقد روى مثل ذلك من طريق عامر بن خزيمة عن علي قال شبه العميد
بالعصا والجبر الثقيل ليس فيهما فود والله أعلم *

*(بيان الخبر الدال على الاسيد في العصاص وان ما يجب فيه

العصاص هو ما تؤول اليه الجايه لا غير)*

(الوحيدة) من الشعي من حارب من الله الا يضاري قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا يستقام من الجرح حتى يبرأ كذا رواه البخاري

من صاحب من ابي ربيع في كتابه من ابي محمد ابراهيم بن عبد الحميد بن ابي بكر

العامي بهلوان عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عنه (وقال)

الطحاوي حديثا روح بن العريخ حدثنا مهدي بن - عن حماد بن عبد الله

ابن المبارك عن عيسى بن عيسى عن الشيباني عن كرهه كذا مره وعاء وعنده

وثقه احمد وعمره (وقال) ليس للبيهقي حديثنا له ابي شيعة حدثنا ابن عليه عن

ايوب عن عمرو بن دينار عن جابر ان رجلا طعن رجلا فركبته فاني

الذي صلى الله عليه وسلم يستقيده مال له حتى تبرا (واعطى عثمان بن ابي شيعة

ومثل له حتى تبرا ثم ساقا المحدث الى آخره ثم ذكر عن الدارقطني انه قال

اعطانا ابي شيعة وعاءهما احمد وعمره مرووه عن ابن عليه مرسلان من

حديث عمرو وكذلك قال اصحاب عمرو وعاء وهو الهبوط (قلت) ابا ابي

شيعة امامان عاوطان وقد راد الرفع موجب قبوله على ما عرف ولدا صحيح ابن

حرم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تعدد تسام ان الحديث مرسل وقد

روى مسندا ومرسلا من وحوه (قال) البخاري قد روى هذا الحديث عن

حابر من وحوه واذا احتمت هذه الطريق قوي الاحتجاج بها انتهى

(واخرجه) الطبراني في المعجم من طريق يزيد بن ابي شيعة واسد بن موسى

من طريق اخيه يحيى كلاهما عن ابي الزبير عن حابر هذه القصة مطولة

(واخرجه) الرازي من طريق محمد بن عيسى عن الشعي مثل اعطى الامام (وقال)

الطحاوي ايضا حديثا ربيع المؤذن حدثنا اسد بن حماد عن سليمان بن حبان عن

يحيى بن ابي ابيسة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى في

جراح فامرهم ان يستأنواهم سنة وحديث يحيى بن ابي ابيسة قال ابن المديني

عن يحيى بن سعيد انه احب اليه من حديث الزهري عن ابن اسحق (واخرج)

قوله ليستأنوا أي
ينتظروا اه

قوله يقتل مبيئ
للقول يقال
أمثل السلطان
فلا ما اذا قتله قودا
هـ

قوله وجأ بوزن
وصع أي ضرباً

قوله أبو يحيى
واسمه زاذان أو
دينار وقيل فخير
ذلك أم

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله الأموي عن ابن جريح وعثمان بن
الأسود ويعقوب بن عطاء عن أبي الزبير عن جابر بن جراح وأراد أن
يسمى بقيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل من الجراح حتى يرا
الجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب دوميا كبر (قلت) لكن صاحباه
ثقتان (ثم) أخرج البيهقي من طريق ابن أبي عمير حديثاً أن الوالد بن جابر روى عنه
نقاص الجراحات ثم يستأني بها سنة ثم يقصى فيها قدر ما انتهت إليه ثم قال
ورواته ضمه من أبي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريح وابن الأسود وابن أبي عمير ولا مطعون فيهم
وإن لم يمتدح ثقة لكن تعبر بحفظه بعد احتراق كتبه من سمع منه قبل ذلك
وهو صحيح يمتنع به وكأني أراه أراد بالوجهين الآخرين حديث أبي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنده بن سعد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء بطر لا يخفى (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
حميد الأعرج عن مجاهد أن رجلاً وحارحلاً قرى في عهده جده إلى صلى
الله عليه وسلم يطالب إليه أن يعقده فقال صلى الله عليه وسلم سي ترواني
إلا أن يعقده فأقاده وشأت رحله بعد ما ألبى صلى الله عليه وسلم فقال
ما أرى لك شيئاً ودا حدثت حقك (وأخرجه) البيهقي من طريق أمراة عن
أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس وذكر مثله (وقال) الذهبي أبو يحيى القنات
ابن (وفي) مراسيل أبي داود عن محمد بن طلحة أن رجلاً أتى إلى صلى الله
عليه وسلم وودعه رجلاً قرى فقال يا بني الله اقتص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تروا قال نعم ثم أراه فقال يا بني الله اقتص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تروا قال نعم ثم أراه الثالثة فقال يا بني الله اقتص لي
فاقتص وروا الققتص منه وبقى رجل المقتص له عرج فقال يا رسول الله
برجلى عرج فاقصص لي فقال اذهب فاقصص يا وفي رواية قلب لك الله طره
وأبنت (ورواه) ابن عبيدة وابن جريح ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (وأخرج) أبو داود في المراسيل أيضاً عن الزهري أن صفوان بن المعطل
عرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (وأخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
 بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان الحديث (وقد ذكر ابن
 عبد البر هذه القصة في الاستذكار باتم من هذه فقال روى سفيان الثوري
 عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب ان عمر بن عبد العزيز كتب الى
 عمار بن ربيعة وكان قاضيا بالشام ان صفوان بن المعطل ضرب حسان
 ابن ثابت بالسيف فجاءت الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
 فقال عليه السلام تنتظرون فان يبرأ صاحبكم فقتلوه وان يموت فقدمكم
 فهو في حسان فقال للانصار قد علمتم ان موسى النبي صلى الله عليه وسلم في
 العفو ففعلوا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا أمر قد
 روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) المحامد فان قال قائل
 لا يستأني برء الجراح وخالف ما ذكرنا فكفي به جهلا في خلافه كل من تقدمه
 من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
 وسائر الكوفيين والمدينة على أنه لا يقتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
 انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره الخشاف لم يكن الاستئنا
 معنى لأنه يجب على القاطع قطع يده ان كانت جنايته قطعا برأ من ذلك الجاني
 عليه أو مات فلما ثبت الاستئنا اينتظار ما تقول اليه الجناية ثبت بذلك ان
 ما يجب فيه العصا هو ما تقول اليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد الطحاوي
 بالنظر في ما انار أينا ان رباله قطع يده رجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
 دية اليد ولو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في اليد شيء
 ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار الجاني بمن قتل وأبس
 لمن قطع وعصا رث اليد لا يجب له ما حكم الا والنفس فائنة ولا يجب له ما حكم
 اذا كانت النفس نالقة فكان النظر على ذلك ان يكون كذلك اذا قطع يده
 عمدا فان برأ المحكم للبد وفيها التردد وان مات من أفاكمكم لا نفس وفيها
 القصاص لافي البد وفيها وتظرا على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضا
 على من يقول ان الجاني يقتل كما قتل ان يقول اذا رماه بسهم فقتله ان ينصب
 الراعي يرميه الولي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 صبر ذي الروح فلا ينبغي ان يصبر أحد لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو نكح رجلا فقتله
بذلك انه لا يجب للولي ان يفعل بالقاتل كما فعل ولا يكن يجب له ان يقتله لان
نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صبره اياه فيما وصفنا حرام عليه ولا يكن له
قتله كما يقتل من حل دمه بردة او غيره اهذا هو النظر وهو قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد غير ان أبا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل يهجر
كما قدمنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذم)

(أبو حنيفة) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن هو ربيعة الرأي عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معا هذا وقال أنا
أحق من وفي بذمته كذا رواه البخاري عن محمد بن قدامة الزاهد البليغي عن
محمد بن عبد بن الميم عن شبابة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن
أبي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معا هذا
من أهل الذمة فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بذمته (وأخرج) أبو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معا هذا من أهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنا أولى من أوفى بذمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتله
غيلة (وأخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن ابن
أبي ليلى عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معا هذا وقال أنا أكرم من وفي
بذمته (وقال) تفرد بوضعه إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة (وحدث) رواه
ابن جريج عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
الى إبراهيم بن عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمغفوط عن إبراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم انتهى (وأخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (وأخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن أبي عبيد قال بلغني عن
ابن أبي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذن دار على ابن أبي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الياء
الاغتيل وهو
أن يخذله
فيذهب به الى
موضع فيقتله فيه

ابن البيهقي (قات) والذي عند أبي داود في المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن ابن البيهقي حديثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن البيهقي حدث ربيعة وخرج ابن أبي عمير من الوساطة
ولم يدرك الحديث عليه وما ذكره عن أبي عمير بلاغ لم يذكر من بلغه لينظر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسلًا ورواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلماً بكافر قتله غيلة
وقال أنا أولى أو أحق من أوفى بذهبه هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حديثاً ساهياً عن شبيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المديني عن محمد بن المسكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثل حديث ابن أبي عمير ودكره ابن حزم يعني حديث ابن
البيهقي ولم يعبه بغير الأرسال (قلت) وابن البيهقي المذكور هو مولى عمر
مديني نزل حواض ضيعه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل فكيف إذا
أرسله وكذلك لينه أبو حاتم (ولكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل
ابن أبي عمير المذكور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ثلاثتهم عن ربيعة وكفي هؤلاء الأئمة قدوة وقد تأيدهم أيضاً مرسل ابن
المسكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز مرسله فلا يعيب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طرق يقوى بعضها بعضها والله اعلم *

(ذكر غير آخر يؤيد هذا المرسل ويشده)

(قال) الإمام أبو حمزة الطحاوي في شرح مشكل الآثار: رحدثنا إبراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح - حدثني الألبان - حدثني عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
قال حين قتل عمر بن الخطاب مرت على أبي لؤلؤة ومعه الهرمزان فلما بلغتهم
ثاروا عسقة طم منهم خنجر له رأساً وممسكة في وسطه قال قات فانظروا
له الخنجر الذي قتل به عمر فانظروا فإذا هو الخنجر الذي وصفه عبد
الرحمن فانطلق عبيد الله بن عمر ومعه السيف - حتى دها الهرمزان فلما خرج

قوله عنهم أي
أبنت عليهم بعتة
أه

اليه قال انطلق حتى تطرأ الى فارس لي ثم تأخر عنه حتى ادامضي بين يديه
علاه بال سيف فلما وخدم السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
جميعه وكان نصرانيا من نصارى الحبشة فلما خرج الى علوته بالسيف
وقعاته بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بنت أبي اوثاة صرة تدعى
الاسلام فلما استحل عمار رضى الله عنه دعا المهاجرين والادوية قال
اشيروا على في قتل هذا الرجل الذي اتقى في الدين ما فتى فاجمع المهاجرون
في علي كلمة واحدة بأمره بالثأر عليه ويقتلون عثمان على قتله وكان
روح الاس الاعظم مع عبيد الله يقولون بحميتهم والمهرمان ابوهما الله
تعالى فكثير في ذلك الاتفاق ثم قال عمار بن العاص يا امير المؤمنين
ان هذا الامر فدعاك الله من ان يكون بعد ما بويعت واعلم ان ذلك
قبل ان يكون لك على الناس انما ان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
عن حمية عمار بن العاص وروى الرجلان والحارثية (قال) وفي هذا
الحديث ان عبيد الله تاحميه وهو مراد وصاحب المهرمان وهو كافر ثم
كان اولاده بعد ذلك فاشار المهاجرون على عثمان يقتل عبيد الله وعلى رضى
الله عنه وفيهم فقال ان يكون قول ابي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
بكافر يراد به غير الحربى ثم يسير المهاجرون وفيهم على عثمان بقتل عبيد
الله بكافر دعى انتهى (وتعنه) البيهقي بان في الحديث انه قتل ابيه ابي
اوثاة صرة تدعى الاسلام ولا سلم ان المهرمان كان كافرا بل كان قد اسلم
وفرض له عمار انتهى اى يجوز ان يكون انما استحلوا دم عبيد الله بها
لا بحميتهم والمهرمان (والجواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
بحميتهم والمهرمان وهو قولهم ابدى الله محال ان يكون عثمان اراد ان
يقتله غيرهما وقول الناس ابدى الله لهم لا يقول لم اى لم اراد قتله
من الذين اثاروا قتله بالحارثية والكمه اراد قتله من اوبيا الحارثية الا تراه
يقول فكثير في ذلك الاتفاق يدل على ان عثمان انما اراد قتله به من قتل
وفيهم المهرمان وحمية

(ذكر خبر بان يؤيد ما ذكرنا) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا نصرانيا

من اهل الحيرة فكتب والى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه
ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاء واقتلوه وان شاء واغفوا ثم كتب
اليه ان افداه بالدية من يبت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان
العرب كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه أخرجه ابن
نعمان (وقال) عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن حماد عن ابراهيم ان رجلا
قتل رجلا من اهل الكتاب من الحيرة فأفاد منه عمر رضي الله عنه (وفي)
روايه قد دفع الى ولي له يقال له حنين فجهلوا بفعلهم له اقتل حنين فيقول
حني يحيى الغضب و قالوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى يحيى الغضب
فقتلوه وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي سفيان عن حماد عن ابراهيم
وكتب عمر بعد ذلك ان كان المرء لم يزل فلاتا بل (قال) البيهقي فقرأوا
ان عمر أراد ان يجهل من الدية (قال) الثاني الذي رجح الى ابي
واعلمه أراد ان يجهل بالقتل ولا يقتله (قال) ارضاؤهم عن القتل لا ينافي
وجوب القتل اذ مع وجوبه لا ولي ان يعفو ويأخذ الدية كما حكى البيهقي وفيما
نقله في باب اجاب القصاص في الهدم عن أبي العلاء في رواية في ذلك
تخفيف من ديةكم يقول - بين أطعمهم الدية ولا تمل لاسر الرواة انما هو
قصاص لا غيره وكذا أهل الانجيل يقولون انما هو عفو وليس ذمه جعل
لهذا الامه اليهود والدية رالهم وادعوا من ساء انهم لا تقاتلهم
يرضون بالدية لم يجهل ذلك وجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن
بغيره انه يجهل في قتله أو العفو ثم لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
الاولياء المراد من قول عمر فان شاءوا قتلوا بل الذي هو امر منه اباة
القتل ولهذا قتل وكيف جعل له ارادة القتل في قتلته بالدية منهم القتل
لا التخفيف به هذا لا يظن به (وأخرج) الطبراني في معجمه الباب من طريق
شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن ابي اليريد بن سبرة باقيا قتل رجل من المسلمين
رجل من الكفار ونسب أخوه الى عمر فكتب عمر ان يقتل فجهلوا به واولوا
اقتل حنين فيقول حني يحيى الغضب قال وكتب ان يودي ولا يقتل (قال)
في ذلك عمر فدرأى أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بحضور
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره منهم عليه أحد فهذا عندنا

على المتابعة منهم له على ذلك وكتبه بعد هذا لا يقتل بمحمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبيع دمه لما كان من وفوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منعه به من القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدخله شبهة وهو
الدية (وقد) قال أهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فساتنكرون على مخالفكم ان يكون كذلك الذي
الما هذا خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من السكوت ارا حذاف كما كان لم ان يخرجوا من الكفار من اريد
ماله كان لمخالفة لهم ان يخرج ايضا من وجبت ذمته انتهى (وعديث) الراي
ابن سبرة المذكور أخرجه ابن أبي شيبة وصححه ابن خزيمة وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا يحيى بن حسين عن الزهري ان اسداس الجرامى
قتل جلاما نسلا الشافعي الى عثمان بأمير له ديكاه الى روياس من
أحمد ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم مروى عن قتله جعل دية ألف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من دية من يجهل بان كان عليه ثياب فدفع
الاعتقالية وان كان ثيابا انه دية رعت انه أراد قتله في العجالة ترجع لهم
هو اعمان وهم يرجون على ان لا يقتل مسلم بكافر وكيف سألهم (قلت)
محمد بن يزيد راى كلامي مولى خولان أبو يزيد أو أوسد أو أبو مهيقي
الراستاني أد له شافعي فته عابد أخرجه له أوداود والترمذي والدا ماتي ووثقه
ابنه بن راوية وروى قال احمد كان ثبتا في الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن سفيان ابن ابراهيم الرازي أو أبو الحسن أخرجه له البخاري في التاريخ
وسلم والاربعة دلا أدري من الذي يهون من هؤلاء كان الوجه ان يرد
انه ابي بالانقطاع بين الزهري وعسا (وقد) ذكر البيهقي في كتابه في باب
دية ان الهمزة اثر من عثمان (ثم قال) روى عن عثمان خلاف
هذا باسنادين أحدهما غير صحيح والاخر منقطع وقد ذكرنا في باب
لا يقتل مؤمن بكافر انتهى كلامه وكانه يريد بالمقطع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان الانساق المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي ولا حلف به هذه الاحاديث
منقطعة أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف (وات) المنقطع اذا روى
من وجه آخر منه ما كان حجة عند الشافعي (ثم) ذكر البيهقي اثره عن علي
رضي الله عنه فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا فليس من الربيع
عن ابي بن علق عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني
هاشم عن ابي الخنوب الاسدي قال ابي علي مر رجل من المسلمين قتل رجلا
من اهل الذمة فقامت عليه البينة فامر بقتله فجاء اخوه فقال قد عفوت
قال فلما هم ممدوك وأفرعوك وأفرعوك قال لا ولكن قتله لا برد علي اخي
وهو وضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا ودمه كدمه ما ودنه
كذبتنا (ثم) أشار الى تضعيفه فقال عن الدارقطني ان ابا جندب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث أبي جزيمة عن علي ما دلكم ان عليا لا يروى عن
ابي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقل بخلافه انتهى (فاب) قد روى عن
الحكم بن عتيبة ان علي بن أبي طالب وابن مسعود قالان قتل يهودا
أو نمرانيا قتل به قال ابن خزم عمر بن عبد العزيز كما
روىنا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن عمر بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز الى ص اراء في مسلم قتل ذميا فأمره ان يدفعه
الى وليه فان شاء قله وان شاء ما قاله روى في مسند عبد الله بن مسعود
وأنا أنظر وصح أيضا عن ابراهيم الحكي قالية - ل المسلم الحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان بن أبي
انمرى كلامه (وروى) ابن أبي شدة بسند صحيح ان رسلا من الباطنية
عليه رجل من أهل المدينة فمعه ول عيلة فاقى به ابا بن عثمان ومرا ذلك
على المدينة فأمر بالمسلم الذي قتل الذي ان يقتل وان من معدود من فقهاء
المدينة قال عمر بن الخطاب ما رأيت أمدا أعلم بدلت ولا وهدمه والله
أعلم (بيان تأويل الحديث الذي به ادماد كريا)

البي نسبة الى
يبيع البت وهو
الطبايعان من خز
ونحوه اه

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطاعت انا والاشرا الى
علي رضي الله عنه فقاما هل هذا اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثريا لم يردده الى الناس عام قال لا الاما كتابي هذا فخرج كتابا

فرايت منه فاداهه المؤنه وون سكا فادماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى
بدمتهم اديهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا دوعهدي عهد من احدث حدثا
وعلى من سبه ومن احدث حدثا أو آوى محدثا عليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوي وأخرج البخاري من
طريق السجعي عن أبي جحيفة قال سألت عابدا من أهل عدي من رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي واثق الحمة ومرا السمة ماء عدا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في الصحبة قال
ملت ما في الصحبة قال العقل وو كالك الاسيروا لا تقتل مسلم بكافر ورواه
أحمد وأصحاب السنن الا النسائي من حديث حمرون شبيب عن أبيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
روايه سطاء وطاوس والحسن مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم النخ لا يعمل مؤمن بكافر ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين
وعائشه وهديب عمران عدا البرار وحدث عائشة عدا أبي داود والنسائي
مذهب قوم الى هذه الاثارة وقالوا ان المسلم اذا قتل الكافر متعمدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والشافعي
والشافعي وأحمد وإسحق واحتجوا بهذه الاثارة المقدمة وحالهم آخرون
ومالوا المحققين في حديث علي هو قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا دوعهدي
عهد ولديس به ما على ما جاء عليه والا كان محمدا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم اسد الناس من ذلك واكن لا يه في مؤمن بكافر ولا دوعهدي عهد
المسلم يكن اعطه كذبا واعسا هو ولا دوعهدي عهد علمه بذلك ان دا العهد
هو المعنى بالخاص صاوداك كقوله لا يقتل مؤمن ولا دوعهدي عهد
كافر وند على ان دا العهد كافر ودل ذلك ان الكافر الذي مع أبي
سليمان الله عليه وسلم ان دا الوصو هذا الحديث هو الكافر الذي
لاهم دله وهذا لا اختاره به من المسلمين الا يقتل بالكافر
المحرابي ان دا الله الكافر الذي صاوداك دمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لا تضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللاهي يثنى من الحيض من نساءكم ان اربتم فعدتم ثلاثة اشهر واللاهي لم يحض فعدت معنى ذلك واللاهي ثلث من الحيض واللاهي لم يحض ان اربتم فعدتم ثلاثة اشهر فقدم وآخرون كذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد انما مراده فيه والله اعلم لا يقتل مؤمن ولا ذرعه في عهد بكافر فقدم وآخر والكافر الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قلت) هل تجمل قوله ولا ذرعه مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد لانه صار له ذمة فينا فخرم سفل دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سبق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال المسلمون يد على من سواهم تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد فانما جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يجز على حرمة دم بهد فيجمل الحديث على ذلك والله اعلم

(ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس)

(قال) الامام ابو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك اننا رأينا المحرم في دمه حلال وماله حلال فاذا صار ذمة باحرم ماله ودمه حرم ثم رأينا المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به الهام قطع كفاية طاع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يحى في النار ايضا ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قلت) قد رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاله وال قد فرق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك انما رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل و الفرق بين ذلك فساتنكروا ايضا ان يكون الفرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زاد ما ذهبنا اليه نو كيدا لانك ذكرت انهم اجمعوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه ولا يقتل بمولاه وبسبب مولاه فما وصفت من ذلك كما ذكرت قد خففوا أمر المال رأى حكايا والدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت توكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذمي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أخرى أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذمي الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فلما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت المحمدية تسامها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدع مع تلك المحال لا يجب عليه شيء وأنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد عيناذا بالله فمات لم يقتل فصارت ردة التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في ذمة القتل سواء فمات كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنايته وبعد جنايته سواء فلما كان إسلامه بعد جنايته قبل أن يقتل بها لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنايته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها

وبين الدية وإن المدعى عليهم يبدون بالإيمان فيها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه وجد قتيلا على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخبوان فباع ذلك عمر فكتب أن قيس وأما بينهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسون رجلا فيقسمون بالله ما قتلهما ولا علمنا له قاتلا وعليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخبره) ابن خزيمة ومن طريقه (وقال) البيهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قتيلا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فاحلفهم خمسين يمينا ما قتلهما ولا علمنا قاتلا ثم غرمهم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فإبطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيلا وخبوان فباعتهما وادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث إلى منهم بخمسين رجلا حتى يوافقني بمكة فمكة فكان القتيلا إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسون رجلا ووافوه بمكة فأدخلواهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال همر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي وقال جمعتم بإيمانكم
 مادكم ولا يبطل دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي عن طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صبيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر بن الخطاب الأخرى عودا رجلا من المسلمين قتيلا بين ربيعة وأوس بن
 اليهم همر بعد نسكه وقال لهم هل علمتم لهذا قاتلا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيئا فادناهم الحطيم واستحلهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب
 هذا البلد الحرام أنكم لم تقتلوه ولا علمتم له قاتلا فادناهم بذلك فاما ما قال
 أدواد بنهم غلظة من أسنان الأبل أو من الدناير والدرهم دية وثلاثمائة
 رجل منهم يقال له سنان بأمر المؤمنين وما يصري يحيى بن علي قال لا انما
 قصيت عليكم بقصائدكم صلى الله عليه وسلم فأتخذوا دناير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الأحوص عن السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الأنصار قتيلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستحلهم بالله ما تملنا ولا
 علمنا قاتلا وحمل عليهم الدية فقالوا قد قضى بساقي فينا نبيهم موسى عليه
 السلام (وأخرج) أبوداود ومعه من حديث عبد الرحمن بن عبيد قال ان
 سهلا والله أوهم الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى يهود
 انه قد وجد بين أظهركم قتيلا ودوه فكتبوا يعالجون بالله خمسين عيما ما قتله
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأهم يحالف
 منكم خمسون رجلا فابوا فقال لا نصار استحقوا فقالوا خلف صلى الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن مهران عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف من قول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة عن طريق وفيه
 البداءة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بخالف

الجماعة في اعطاه ثم استند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداءة
 بأيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قالت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة فيه أيمان المذنبين موافقة للجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه انه عليه السلام قال لهم تأتون بالبينة على من
 قتل قالوا ما لنا ببينة قال فيحلفون لكم الحديث (ثم قال) وزواه البخاري
 وأخرجه مسلم بن غير سياق المسمى وقال غير مشكل على العارف ان يحيى بن
 سعيد أخرجه من سعيد بن عبيد وأرفع منه فدينه أدنى (ثم قال) البيهقي وان
 صحت رواية سعيد فهي لا تصح البخاري رواية يحيى لانه قد يري بالبداهة الايمان
 مع اللوث كإني رواية يحيى ثم يردّها على المدعي عليهم عند كقول المذنبين
 (قالت) لأجبه لثبوت كذب البيهقي بقوله وان صحت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرن البخاري حقه بذهاب (وأخرج) مسلم أيضا ولم يشك في صحته وانما
 راجح يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث تصدروا رواية سعيد وثقوا بها
 (دونها) ما ذكره البيهقي به (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن من رافع
 ابن خديج قال أصح رجل من الأوصياء ولا يخبر فانه ما أتى أولياؤه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم بذلك كروادك له ثم قال اليكم شاهدان يشهدان على قاتل
 صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وانما هم يهود وقد
 يقرئون على أسنانهم من هذا قال فاحتار منهم خمسين فاستحلهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجناية ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عبد الرحمن المذني الكوفي قال انطى رحلا من أهل الكوفة الى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عم لنا قتل ونحن
 اليه شفع سواه في الدم وهو ساكت عن موافقة الشاهدان ذوا عدل
 فحجما به على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الاصول
 الشرعية من ان البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأويل البيهقي لرواية سعيد تعسف
 ومخالفة للطاهر وحين قالوا ما لنا ببينة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحلفون

الكم فكيف يقول البيهقي وقد يطالبونهم بالبينات ثم يعرض عليهم الايمان
ثم يردوها على المدعى عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن مجيد
وانكاره على سهل فيسارواه ثم نقل عن الشافعي بعد أن ذكر له الحديث
فقال لي فاقبل ما منعك ان تأخذ به بذات لا سلم ابن مجيد سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا واسناده لا يالك ثبت المرسل وسهل له
مهمة وساق سبيلًا لا يشبه الا الاثبات فأخذت به لما وصفت (قلت)
ابن مجيد هو عبد الرحمن بن مجيد بن وهب بن قيس بن أخو بني حارثة أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وذكروا ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له مهمة وصحح الترمذي من روايته حديث ردو الاسائل ولو بظالم محرق
ومن المعلوم ان مسلما أنكر في اشترط الاصال ثبت اللقاء والسماع
واكتفى بإمكان اللقاء على هذا لا يكون الحديث مرسلًا وان لم يثبت سماعه
(وقول) الشافعي واسناده لا يالك صوابه ان يقال ولا أنت ثم الظاهر ان
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخنفية ان مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري ان ذلك
مذهب السلف وأن رد المرسل ما حدث الابعاد المسائتين وسهل وان سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسله لانه كان
صغيرا في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر ضلحسا لانه ورد في بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وأياها فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لهم امان تدواصاحبكم واما ان تودنوا بحرب وهذا الكلام
لا يقال الا لمن كان في صلح واما ان وقد صرح سهل في رواية مالك انه أخبره
رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه أخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهدا
فتبين ان روايته لهذا الحديث مرسله (ثم) ان حديثه مضطرب اسنادا وفتنا
(أما) الاسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبراء
قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجل من
كبراء قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره هو ورجال من
كبراء قومه وهي رواية الشافعي عن مالك رد ذكر البيهقي ان روايته ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والدي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فن جهة اختلاف رواية يحيى ورواية سعيد بن خالد بن عينة ومع إرساله واضطراره خالف الأصول الشرعية وحديث ابن جبير سلم من ذلك كله (وروى) معناه من وجوه كثيرة تقدم بمصها وهو الأولي برسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يأمر أحدا بالتخلف على ما لا علم له به (وروى) البيهقي نفسه من طريق أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم الميموني عن عبد الرحمن بن بريد قال التيمي والله ما كان سهل بأكثر علماءه ولكنه كان أسوأ منه الله قال له والله ما هكذا كان الشأن ولكنه سهل أوهم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاطوا على ما لا علم لكم به ولكنه كتب إلى يهود خيبر الحديث وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم قال محويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتباعون وتستحقون دم صاحبكم وعند الشافعي أبيي تحب على عبد الرحمن وحده لأنه أحوا المتول ومحويصة ومحيصة عماه ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي تأمره في هذه المسئلة فام بك أن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقلت مرسل واعتدل اصاري والانصار يوب بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم اد كان كل ثقة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه وهذا مرسل بترك تعمية الدين حديثهما وهو مخالف الحديث المتصل في البداية بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وخالفه ابن جرير وغيره في إعطائه فقال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مستند متصل (وقال) ابن عبد البر في القهيده هو حديث ثابت وفي الاستدكار هو حجة قاطعة للثوري وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أبانوا سلما أنه مرسل حديث سهل أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصار يوب بالعناية أولى بالعلم به (قلنا) ابن جبير أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وان خالف حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولأن رواه أئمة فقهاء حقا لا يعدل بينهم

غيرهم وما فيه من جعل الدية عليهم يؤيده ما في حديث ابن مجيد انه عليه السلام كتب اليهم انه قد وحدثكم قتيلا بين أساتكم فدوه (وفي) الصحيحين اما ان تدوا صاحبكم واما ان يودنوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) الموفق بين هذه الأحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام أوحى اليهم ثم سارعها عنهم (وقال) المرووي في شرح مسلم معناه انه عليه السلام اشتراها من أهل الصدقات بعد أن ملكوها ثم دفعها قبرا إلى أهل العسيل قال وهو المختار وقاله جمهور أصحابنا وغيرهم انتهى (وبهذا) يزول الاختلاف وحديث عمر عن الزهري معسرو حديث ابن جريج وسيره مجمل ويرد على المعسرو ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) ان لما حديث ابن جريج عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم أقر الله عليه ما كانت عليه من الجاهلية فقهى بها بين أساس من الانصار في قتيل ادعوه على اليهود وصرح في هذا الحديث الصحيح انه قصي ما في قتيل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن عباس ان أبا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم مدل ذلك على انه عليه السلام بدأ أيضا في قتيل الانصار بالمدعي عليهم ودكر أيضا فيما بعد حديثا أخره الى البخاري وفيه أيضا انه عليه السلام بدأ بأيمان اليهود وان عمر مد ذلك (ثم) ان له طمس عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة (وفي) مصنف عبد الرزاق عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان كان زعم الطاهر أن الجميع حديث واحد فلا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسلنا أخرجه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر البهقي بعد سياق قصة قتيل حيوان من طريق الشافعي ما نصه وذكر الشافعي في الجواب عنه صاحبنا عن عمر في هذه القصة من الاسكام (قلت) انما خالهوه في تلك الآكام لانه فامع عندهم فيها أدلة أقوى من قول علي رضي الله عنه وقد ذكره سي بن أبيان في كتاب الجمع ان مناله قال قد تركتم من حديث عمر أشياء لانه كتب الى عامر بن لبيد ابنتهم الى مكة وأنتم تقولون يدفع في الحكومة الى أقرس القضاة وفيه انه استخاهم في الحجر

وأنتم تذكرون أن يستخلف في محاسن المحكم حيث كان (وفيه) أو مال
لعمادته أبعث إلى بجهه من رجال وعندهم الحيا والذبحى (وفيه) حه سم دأه كم
دماكم وعندهم أن لم يعلموا لم يفتوا (ثم) أجاب أس أبان عما ملخصه انه أرا
أن يولى المحكم وأن عامه لا يقوم به معامه ليس بشرف في البلاد ويعمل به من
بعده ولهذا أهله في أشهر وأواضع وهو أنجر أيراه أهل الموسم ويقلوه إلى
الآفاق ولم شك أن تواتره كانوا تصور في البلاد الدائبة ولو وجب سجل كل
أحد إليه لم يثبت إلى أبي موسى وغيره في الأحكام ولم يثبت استخلف عمر
والأئمة بعده أحد في الحرج وأما كتب عمر أن كان لم يعمل لا يقلوه أحد إلا طاعا
وأن طاعا لادم ولم يقل أبعث إلى بجهه من تنخيرهم ما سولم يكن يولى طاعا
وأما ثبت إلى من يعلم أن الحيا والذبحى لانه يستخلف لهم فكيف يستخلف
من لم يربوا به وأما قال حه سم أجماعكم لانهم لو لم يعلموا حدسوا
حتى يقرؤا به لو أو يحدروا فأبهم حقه تدماءهم ادخلوا وأبهم
القتل أو الحدس كقوله تعالى ويا راعها العذاب أن تشهد ولو لم يلاع
ثبت حتى يلاع تنجوا أو يفرق حه سم (ثم) ذكر أنه هي أن الشاهي
قبل له أمانات هو عهدك أي قسبة عرا المتمدمة قال لا عاروا الشاهي
عن الحارث الأعور والحارث مجهول وعن بروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالأسباده أمانا سانه بد بالذبحى فاما لم يعلموا قال فتمتر - كم يهود
بجهه سم يجمعوا وأد قال تر - كم يهود ولا يكرن عابهم عرامة وأما قبل
الأبصار يون أعا هم هداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
والذي يبين أظهرهم (دلت) لم يدكر أحد من العلماء أن السعي رواه
عن الحارث الأعور عن إبراهيم أبي ولم يذكروا ذلك ورواه الطحاوى
بسند عن السعي عن الحارث الوادعي هو أن الرمح وفيه قال الحارث
وكتبته وفيه اسم ثم عر ما لذي وسياى أن مجالد رواه عن السعي
كذلك (وأخرج) الطحاوى من طريق ربه من معاوية عن أبي إسحق عن
الحارث بن الأرمع قال قتل قتل بين رادعه رحي آخر والتبيل إلى وادعة
أهرب وفعال عمر لوادعة الحديث وهذا يدل على انه مر الواسطه لا الحارث
الأعور كما رعم الشاهي (ورواه) أنصاع عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

عن الحكم عن الحارث بن الازمع (ثم) قال انه هقي قال الربيع المرادي
 اخبرني بعض اهل العلم عن حريز عن معيرة عن الشعبي قال الحارث الاعمور
 كان كانا (قلت) ليس بما يحسن فهدد كرا للاعور واما ما رواه الحارث الوادي
 وهدد كره ابو عمرو وعمره في الصحابة وذكروا اس حسان في ثقات التابعين
 (ثم) ان الحارث الاعمور وان تكلموا به فليس بمجهول كما رعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشعبي والسدي وغيرهم (ثم) ذكر انه هقي
 انه روى عن محمالة عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال ومحمالة عن صحيحه
 (فاما) اخرج له مسلم والاربعة وقد تعبري آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 مطرف عن أبي اسحق عن الحارث بن الازمع عن عمرو بن اسحق لم يسمعه
 منه (وروى) اس المدي عن أبي ذر عن سماعة بن مهران عن أبي اسحق يحدث
 به ان الحارث بن الازمع ان له روحا بين وادعه وحواله فان
 ما انما سمع من حديثه قال محمالة عن الشعبي عن الحارث ومما رواه
 أبي اسحق الى محمالة واحدا به على محمالة (قلت) ورواها البعات عن
 أبي اسحق عن الحارث هكذا بالواسطة ومحملة ان يكون سمعه بالبلوع عن
 الحارث ثم بالبرول عن محمالة عن الشعبي عن الحارث ولا ما ح من ذلك ولا
 تعودوا به الى محمالة الا اذا لم يثبت في أبي اسحق الحارث وهذا الاثر وان
 كان مقطوعا بعد ذلك لما عدم من الاحاديث (وهي) الهمة مروى مالك
 عن اس شهاب عن عراكس مالك وسامان بن ساران عن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالاثمان في القسامة (واخرج) اس أبي شهاب عن اس
 شهابه وأبي معاوية عن اس أبي ذئب عن الزهري انه علم السلام وهي
 في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم (وقال) أيضا حديثا اخر معاوية عن
 مطيع عن وصل بن عمرو عن اس عاص انه وصي بالقسامة على المدعي عليهم
 (وحديثا) أبو معاوية وهشام بن عيسى عن اس أبي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (واخرج) أيضا
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم هم العمل وقد
 جمع في هذا بين اليمين والعراصة وكذا فعل عمر وولاه ما في الصحيحين
 اما ان تدوا صاحبكم انحدثوا لهم احدا من ايماننا وهوها أو عتبهوا

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا سماعه من غير واحد
من الاثبات على ان المنقطع عندنا حجة ما لم يصاد السنة وعند الشافعي أيضا
اذا روى من وجه آخر (وفد) أخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفوه بعض الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريقنا الاشمس
عن زيد بن وهب عن عمر في قصة مناله *

(بيان المنبر الدال على ان دية الخطأ الخماس ودية شبهه الحمد أربع باع)
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطأ مائة يسير - عشرون ابنه مخاض وعشرون ابنه لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون حذفة وفي شبهه الحمد أربع باع خمسة
وعشرون ابنه مخاض وخمسة وعشرون ابنه لبون وخمسة وعشرون حقة
وحمسة وعشرون حذفة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرجه)
ابن عسبر ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد (وأخرجه) أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشب بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفته في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون حذفة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (رقال) الترمذي
لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله بن قنول (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) أبو بكر البرار لا يروى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاسناد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسراة بن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود وقوفاه مثل
رواية الامام (قال) الحافظ ابو بروية عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه الك عن ابن شهاب ورويه وبلغه عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون ابنه مخاض وعشرون ابنه لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون حذفة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق علقمة عن ابن مسعود وقوفاه وكذلك رواه
وكيع في كتاب الديات له عن النوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن النوري عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله (وأخرج)
الدارقطني من طريق أبي جابر عن أبي عبيدة عن عبد الله بن وهب عشرون

ابن ابون مكان بنى مخاض وقال هذا السناد حسن (ضعف) الاول من
 اوجه عديدة وقوى رواية ابي عبيدة بما رواه عن ابراهيم النخعي عن ابن
 مسعود على وقفه (وتعقبه) البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والجواد قد يكثر
 (ثم قال) ورأيت ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
 سفيان باسناديه فقال بنى ابون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
 على نفسه بنفسه فأتى ان يكون الدارقطني عثر والدليل على ذلك قول
 البيهقي بعد رواه ابي الدارقطني من طريق يحيى بن أبي زائدة عن ابيه
 وغيره عن ابي اسحق عن علقمة عن عبد الله بن مخاض فان كان ما رواه
 مخاضا فهو الذي غلب اليه وصارت الروايات فيه عن ابن مسعود معارضة
 (ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور في بنى المخاض وقد احتار ابن المنذر في
 هذا مذهبه واحتج بان الشافعي انما صار الى قول اهل المدينة في دية الخطأ
 لان الناس قد اختلفوا فيها والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 بمطابقة بمائة من الابل غير مفسرة واسم الابل يداول الصغار والبيكار فالزم
 القاتل اقل ما قالوا وكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قيل فيها وكأيد لم يبلغه
 قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
 اقل من بنى الابل واسم الابل يتناولها فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
 وهو قول صحابي فهو اولي من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابو داود وهو قول
 عبد الله يعني انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
 هذا من كلام ابي داود بل المفهوم من كلامه انه اخرج الحديث وسكت
 عنه ثم افاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذي فهمه
 البيهقي هو الذي فهمه المحواط كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبخاري
 والمنذري وغيرهم والمحقق لا يبعد عنه فتدري الحديث موقوف ما مر فوما
 وكأنه اشار ابو داود الى هذا (وفي) الاستدلاله وقول ابي حنيفة واصحابه
 واحد (وفي) احكام القرآن للرازي لم يرو عن احد من الصحابة من قال
 بالانجاس خلاوه (وقول) الشافعي لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
 الخطابي قول من جعل في الخطأ مكان ابن ابون بنت مخاض اولي لان بنى
 الابل اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البهقي طريق المرفوع فقال أبو معاوية عن النجاشي عن زيد بن جبير عن خشب
 ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدين في
 الخطأ اجاسا (وقال) عبد الواحد بن زياد: أدنى النجاشي نحوه و زاد عشرون
 حقة وعشرون حقة وعشرون اسمه محاص وعشرون اسمه أبون وعشرون
 اسم محاص (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم) نقل عن
 الدارقطني أنه قال لا أعلمه رواه سوى خشب وهو مجهول والنجاشي مدلس
 ورواه ثقات عنه فاختاره وأعله ورواه عبد الرحيم بن سليمان كعبد الواحد
 ورواه يحيى بن سعيد بن الأمامي عن النجاشي جعل مكان الحقائق بنى اللبوس
 ورواه أحمد بن حنبل بن عيسى عن النجاشي جعل مكان بنى اللبوس
 ورواه أبو معاوية وحماد بن عمار وجماعة عنه وأعله جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ربه الخطأ اجاسا لم يريدوا (ثم قال) البهقي الصحيح وقعه
 والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدا اجاسا بنى المحاص لا ككنا بنهم
 الدارقطني (قلت) قد روي روجه كما بدأني داود وقد علم أنه إذا حرج حديثا
 وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
 عبد الله صحة الوقف ولم يتوهم الدارقطني في ذكر بنى المحاص يدل في الآول
 لما تقدم أنه مدلس حرجه كذلك الروايات متعارضة فلم ياسب توهم
 الدارقطني في ما رآه (ثم قال) البهقي ردها عن رعب عن هذا شيئين
 ضعف رواية خشب وادعاه روى الأوهوم روى إبراهيم وأبو عبيدة
 عن عبد الله وكذلك روى أبي اسحق عن علقمة لا به لم يسمع منه شيئا (قلت)
 ود كرا الخطأ في مثل هذا الكلام وقال خشب مجهول وهمل عن الدارقطني
 أنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ولا يعلم أحد رواه إلا النجاشي من ادعاء وهو
 مشهور بالتدليس وأنه يحدث عن يلماه ولم يسمع منه رمل المذري هذا
 الكلام في محتمه السبب وقال بن الموصلي خشب من مالك ليس بذلك وقد كرر
 له هذا الحديث وكذلك قاله أبو كرا الرازي من علماء الله لا يعرف (قلت)
 ورواه السائي ود كره ابن حبان في ثقات المايين و ل هذا كيف يكون
 مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية سمه العمد فأحوجه أبو داود من طريق
 علامة والاسود قال قال عبد الله بن مسعود في شبه العمد خمس وعشرون

حققة وخمس وعشرون حدة، وخمس وعشرون سات أبون وخمس وعشرون سات محاص (وقد روى) في ذلك اختلاف في أهوال الصحابة يده اليه في عصره (وقال) المصري شمل ائمة محاص لئمة واسعة أبون لئمة في وجهه ائمة ثلاث وجدعه لاثر مع والثاني خمس ورباع لئمة وسدس لئمة وبارل لئمة

*(يان المحر الدال على قيمة الدية وبعدير الدل فيها) *

(اعلم) ان قيمة الدية هي خمسة الال التي هي الاصل في الدية وقومها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل العري لعنه الال ودهم مائة لدية في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار ومن الورق مائة ألف درهم يجري الامر بذلك الى ان كان عمر وعرب الال في زمانه وبعديهما من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال مالك والشافعي اثنى عشر ألفا (ولا) تمت الدية الا من هذه الانواع الاثني عشر ألفا حبيبة وقال مالك ومن المهر مائة مرة ومن العنق العاساء ومن المال مائة حلة كل حلة اربعة دراهم وهو رواية عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة يقول ان المقادير ما تسعة مائة معلوم المال لا يشي مجهول وماله هدم الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي أوجب الشافعي في دية العمد الال وان لا يصار الى البقرة لاعداء الال فاداء عورب كان منها فبعثها ما باعت ولم يبعد بغيره عمر لا نهاية في ذلك الوقت والعنق يريدونه من وهذا على قوله الجديد وقال في العديم بغيره عمر وهو اثنى عشر ألف درهم أو ألف دينار (أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن عمرانه فرص على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف كدار واه محمد بن الحسن في الاثني عشر (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن (قال) وقال أهل المدينة اثنى عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد صدق أهل المدينة ان عمر فرص الدية اثنى عشر ألفا واهلها واهلها ستة (وأحبرنا) الثوري عن معيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الال جعلت الال الصغير والكبير كل مائة وعشرون درهما واهلها واهلها ستة وذلك عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا وابن أبي شيبة والبيهقي

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
 من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
 قال أنس بن مالك عن أبيان عن حماد عن إبراهيم عن عمرو عن عقل المرأة على
 النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا مذهبنا
 (ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السند ولفظه جراحات
 النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
 عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوي جراحات النساء والرجال في السن
 والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة عن طريقه (أبو حنيفة)
 عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
 مثل جراحات الرجال فيما بيننا وبين ثلاث الدية فإن زادت الجراحات على
 الثلاث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
 الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خزيمة (وأخرج) البيهقي من طريق
 شعيب عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
 والنساء سواء إلى الثلاث فما زاد فعلى النصف (ومن) طريق هشيم عن
 الشيباني وكر يا وابن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
 النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود إلا السن
 والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف وقال على النصف في الكل
 (قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
 ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
 متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
 عن شريح قال أتاني مروة البسار في من عند عمر أن جراحات الرجال
 والنساء تستوي في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
 من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلاث من ديتها

(بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذي سواه وفي حكمه المستأمن)
 (أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والصراحي مثل دية المسلم كذا رواه البخاري عن طريق أبي حذيفة
 اسحق بن شريك البخاري هـ (أبو حذيفة) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما إيهما فالأدوية أهل الدمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طاحته من
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف هـ (أبو حذيفة) عن أبي العتوف الخراج
 ابن المهيال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إيهما فالأدوية
 اليهودي والصراحي مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن سيرين عن طريق محمد
 ابن الحسن هـ (أبو حذيفة) عن الهثميين أبي الهيثم عن أبي الهيثم رضي الله عنه
 وسلم وأبنا بكر وعمر وعثمان فالأدوية المماه دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن هـ (أبو حذيفة) عن الحكم بن عتيبة عن أبي رضى الله عنه قال دية
 اليهودي والصراحي وكل دية كدية المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه ومداويل أصحها ما (وقال) مالك دية الدهي ستة آلاف درهم (وقال)
 الثوري دية الكفاي أربعة آلاف ودية الجعفي ثمانمائة (وقد) عن أبي يوفى
 في السنين ثمانمائة هذه المسئلة كرفيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (ونحن)
 داكرون كلامه ومكالمون فيه عشيته الله تعالى وعونه (فأول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن حرم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فاحص به بالماله هوم ولا يفي ان خصمه
 لا يقول بالماله هوم ومن فاعده حمل المطلق على إطلاقه فيجري ما ورد في رقبة
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل وصحوه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على تعييده (ثم) ذكر عن ثابت الحداد
 عن ابن المسيب ان عمر رضي في دية اليهودي والصراحي بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولاً) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت الحداد (وثانياً) وعدد كماله وابن معين
 ان ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أخبرني جده الطويل انه سمع أسب بن
 مالك يحدث ان يهوديا قتل عيلة فقتل فيه عمر بن الخطاب باثني عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حدثنا ابراهيم بن محمد حدثنا داود بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب ان جعفر بن عبد

الله بن الحكم أخبرنا رفاع بن السموأل اليهودي قتل بالشام فجعل مرديته
 ألف دينار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة أخرج له
 الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عيينة
 عن صدقة بن يسار أن سأل النبي عن دية المعاهد فقال
 قضى فيه عثمان بأربعة آلاف قال وقالوا من قبله قال فصينا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا أن ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وبن مسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسياق الكلام عليه قريبا (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب أنهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك أنه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع ذكر في باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قلت) أراد بذلك معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عهدا ورفعا إلى عثمان لم يقتله وعلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأنه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس قتل رجلا من أنباط الشام فرمى
 إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه أن الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
 (وحديث) معمر بن الزهري أخرجه عبد الزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة عن عثمان ولا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جرير عن الزهري
 قال كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم قال كان معاوية الحديث (وهذا)
 يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الأثر عن عثمان

مرويان ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والا^٢ تخوان منقطعان والمنقطع
 عند الشافعي يروي بمنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
 أبي صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى
 الله عنه روجه قال دية المجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
 اسناده ضعيف (وقال) الطحاوى لا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فى دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت به أهل الحديث لأجل
 ابن لهيعة لا سيما من رواه عبد الله بن أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
 عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن علي بن مسعود كانا
 يقولان فى دية المجوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال وأما حديث أبي بكر
 ابن عباس فمن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهما عهد (وفى) لفظ
 أحمد بن حنبل جعل دية العامرين دية المسلم فأبو سعد سعيد بن الرزبان
 لا يجمع به (قلت) أخرجه البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه وهو
 ضعيف مدلس (وقال) أيضا ثم طاهره بوجوب ان يكون كحديث حمرون
 شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
 ابن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلا من المشركين كان منه فى عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
 كأن البيهقي يجعل الدية فى مولد دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
 فيحصل لكل واحد نصف ورواه الحسن بن عماره تنفى هذا التأويل
 وتخرج بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا أن البيهقي تكلم فى الحسن
 ابن عماره فقال انه متروك (وقد) أخرجه الترمذى وابن جرير الطبرى هذا
 الحديث من روايه يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس واهله ما روى
 العامرين بديه المسلمين وهذا يروى روايه الحسن وينفى تأويل البيهقي
 (ثم) روى عن يافع عن ابن عمار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
 الدمي دية المسلم وقال رواه أبو بكر عبد الله بن عبد الملك الفهرى وهو متروك
 ولكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصه عثمان ما يؤيده (ثم)
 ذكر البيهقي من حديث ابن جريح عن الزهرى كانت دية اليهودى

والنهراني مثل ديه المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان الحديث (ثم) ذكر أن الشافعي رده لأنه طاعه وإن الزهري يجمع
المرسل وقد روينا عن عمرو وعثمان ما هو أصح منه (قلت) هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وز من أبي بكر
وز من عمر وز من عثمان حتى كان صدر من خلافة معاوية الحديث (قال)
أبو داود رواه ابن اسحق ومعه من الزهري نحوه هذا وحديث ابن اسحق
تم (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه من معمر بن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
الدية بأمه لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري يا غني أن ابن المسيب
قال دية أربعة آلاف قال إن خير الأمور ما مرض على كتاب الله قال الله
تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله
ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وهو) تأيد هذا المرسل برسائل صحيحين
وبعد أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبمذاهب جماعه كثيرة من
التمساة ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التحفة يروي اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بني قريظة والنصير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سوادية كاملة وعمر
وعثمان قد اختلفا عنهما وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خزم وهذا والذي
دل عليه طاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبه مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
ودية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجماعة عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنهراني والحربي المهاد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
الرجال (وكان) عامر الشعبي يلو هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

ميثاق فدية مسلمة الى اهلها واشعث وان تكلم وافيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه أيضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهدية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كان
مذهب عمرو عثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لقولها
فكيف وقد اختلفت عنهما فتأمل وانصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(قلت) هذا مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعا وقد أخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو أيضا منقطع الا ان كلامه فيها
يخالف الآخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا قل كل معاهد من
أهل الكفر كمثل المسلمين ذكرانهم وانا هم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعائشة والنخعي ذكره
عن ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
الدمارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقيقة فكذلك الدية وردة
على من أوجب مالا شك فيه وهو الأقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانية للمجوسي فقال هذه عامة غير صحيحة وحكم على الأقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابية والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم والله أعلم

«(الوصايا)»

«(بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث)»

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم بعد دني في مرضي فقلت يا رسول الله أوصني بما لي كله قال لا قلت فيمنه قال لا قلت فيمائه قال فالثالث والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلك يتكفون الناس كذا رواه محمد بن الحسن في الاستبصار عنه (قال) وبه نأخذ لا يجوز الوصية بأكثر من الثالث فإن أجازت الورثة بعد موته جازت وليس للأولاد أن يرجع فيما أجاز (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه) البخاري من طريق اسمعيل بن عيسى بن عبد الله وحزمة بن حبيب عنه ومن طريق أحمد بن حنبل عن حفص البخاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلك بخير خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه ورواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه الأشعري من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه (وأخرجه) الطحاوي من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرجه له البخاري حديثا مقرونا وقال أيوب ثقة وقال أحمد مر سمع منه قديما فهو صحيح ووافقه ابن معين ولا شك أن أمانا عن سمع قديما وأبو السائب كوفي ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد دني عام حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بانغي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أو أصدق بئني ما لي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكفون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن وهب عن مالك عند مسلم قالت فالشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعهم عن الزهري وفي لفظ شفيان من الزهري عن الشيعين والطحاوي
 مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود أن لي مالا كثيرا وليس يرثني
 إلا ابنتي أو تصدق بالثلثين قال لا قال فبالثلث طر قال لا قال فالثالث قال
 الثالث والثالث كثيرا الحديث (ورواه) مروان الغزالي عن هاشم بن هاشم
 عن عامر بن سعد وفيه قال وأوصى بالثلث وأجار ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
 أيضا من طريق شعبه عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
 بمالي كله قال لا قلت فبثلثيه قال لا قلت فبثلثه مسكت وكان الثالث (وقد)
 دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بالثلث كاملا فيما أحب وما
 يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجاعة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
 أن يوصي بثلث ماله بعد منعه إياه أن يوصي بما هو أكثر من ذلك وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
 عباس يقول ينبغي للأوصي أن يقصر في وصيته ويحتج بقوله صلى الله عليه
 وسلم والثالث كثير وإليه ذهب حميد بن عبد الرحمن النخعي وطائفة (وكان)
 من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثلث لو كان جورا أدن لا تنكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد ولو قال له أفهر عن الثلث فلما ترك ذلك كله
 قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
 البيهقي في السنن من طريق أبي بصير عن محمد بن عمار عن يزيد وعبد
 الله بن عمرو أن نافعاً حدثهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية وقيل قال عمر
 الثالث وسط من المال لا يخمر ولا شطط

(من يوصي بالصدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعتي عند
 الموت كالذي يهدي إذا شبع كذا رواه ابن المظفر من طريق صالح بن
 بسام والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كلهم عنه (وأخرجه) أحمد
 والترمذي والنسائي وأماكم من حديثه بالفظ مثل الذي يعتي عند الموت
 (وأخرج) أبو داود ومعناه من حديث أبي هريرة رفته لأن يتصدق المرء
 في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

(بيان المحرم الدال على ان الكمن من رأس المال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال الكمن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وعند) السه حلال ما حله معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم أحد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عطواها رأسه واجعلوا على رجليه الاخر (قال) الخصامي هكذا بوب عليه أبو داود وفيه دلالة على ان الكمن من رأس المال وان الميت اذا استعرق كره جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم

(بيان المحرم الدال على ان وصى اليتيم له ان يحالط طعامه بطعامه)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الدين يأكلون أموال اليتامى ظلما يا أكفون في بطونهم بارأعزل من كان يتولى اليتامى فلم يقر بوجاهة شق عليهم - ثم جعلها وخافوا الاثم على أنفسهم فبرأت الاثمة ففهمت عليهم وهي قوله وبالأولئك من اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية - مسها ذلك كذا رواه البخاري عن طريق أبي تمام السكري عن أبيه عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث ابن عباس ولعله انطاع من كان سنده يقيم فعزل طعامه من طعامه وشرايه من شرابه جعل يفضل من طعامه فيجس له حتى يأكله أو يشربه فاشتهد ذلك عليهم وقد كبروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله تعالى وبالأولئك من اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحالطوهم فاحوا بكم تحالطوا طعامهم بطعامه وشراهم بشرابه وأخرجه النسائي كذلك

(بيان المحرم الدال على نسيج الوصية للوالدين والافارب)

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامه رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث وقد مر في الكمال كذا رواه طلحة من طريق عبد الوهاب بن نجيعة - (وقد) رواه الامام أيضا الكري بالبرول عن علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس كذا رواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) أبو داود

قوله حباب يفتح
المحمة وتشديد
الموحدة والارت
بفتح الهمزة والراء
وتشديد التاء
وقوله عطواها
أي بالثمة التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن فحمة عن ابن عباس والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعطى كل ذي حق حقه
إشارة إلى آية الموارث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
وهو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم سخط بآية الموارث
وأما تبطل الوصية للموارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فإذا جازوها جارت كما إذا جازوا الزيادة على الثلث لأبجدى حاز
وذهب بعضهم إلى أن الوصية للموارث لا تجوز بحال وإن جازها سائر الورثة
لأن المنع منها انقضاء بحق الشرع ولو جازها بالكتاب فداستهم لما الحكم
المسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر أن الوصية بأكثر من
الثلث لا تجوز جازها الورثة أو لم يجزوها (قال) السمرقاني وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المروزي انتهى (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي أمامة هذا ما نصه وهو حديث له مخرج واحد إلا أن أهل العلم
قبله واختجروا به وأغنى عن طلب الأسناد وكان واجبا على المرأة الوصية
لوالديه ولا قاربه لتكونهم كانوا لا يرثونه وكانوا الحق من الجانب ثم نزلت
الموارث ففتح في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس روجه لا تجوز
الوصية للموارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا هو المحرم ما في لم ير ابن
عباس قاله أبو داود وغيره رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرجه من
طريق يونس بن راشد عن عطاء الحراساني عن عكرمة عن ابن عباس رفعه
لا تجوز وصية لموارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال الحراساني غير قوي (قلت)
يونس فاضى حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الأسناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرجه البيهقي من طريق الشافعي عن ابن هزيمة عن سفيان
الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لموارث
(ثم قال) قال الشافعي روى بعض الثمامين حديثا لا يثبت به أهل الحديث
بأن بعض رجاله مجهول فروينا من مراسلنا وأعتدنا على حديث أهل المعازي
حاشا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لموارث واجماع
الامة على القول به (ثم) أورد الحديث من طريق اسمعيل بن عياش عن

شرح بيل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام احمد
قال ما روى اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجماهير من
المحققين وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي (قلت) طهر بهذان
هذا هو الحديث الذي عنده الشافعي بقوله روى به عن الشاميين حديثنا
الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الايام داود واحمد
وابو يعلى والبرار والاطراحي وابن هشام في آخر السيرة كلهم من حديث عمرو
ابن حارثة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلة فقال ان
الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث فلا تجور لوارث وصية وقال الترمذي
حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المصبري عن أنس نحوه
واساده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روى هذا الحديث من اوجه آخر كلها غير
قوية والاعتماد على رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعي من نقل أهل المعاري مع اجماع لعامة على الاول به (قلت) لا رقي
الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصحته
وكيف يقول روى من اوجه كلها ضعيفة ويقول قولنا الحراساني قوي
ثم يجعل الاعتماد على حديثه (والذي) يظهر منه وعنه ما ذكرنا من حديث أبي
امامه صحيح وحديث عمرو بن خارجة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الاسانيد الصحاح كيف تترك ويجعل
مرسل مجاهد أصلا في المذهب فتأمل ذلك وأنصف الآله وان كانت هذه
الاسانيد قوية صحيح - افانها لا تنسخ القرآن عهد الشاهي اذ السنة هذه
لا تنسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقر بين ثابتة الحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

* (الفرانص) *

* (بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس) *

(أبو حنيفة) عن أبي الربيع عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده أو أمته كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا يورثهم
 ولا يرثون كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به نأخذ
 الكهنة واحدة يورثون عليها وإن احتملت أديانهم يرث اليهودي
 والنصراني المجوسي ولا يرثهم المسلمون ولا يرثونهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
 إبراهيم في الولد الصبي موت واحد أبويه كافرا ولا يورثه المسلم
 أيهما كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأخرج) الشيخان من حديث أسامة
 ابن زيد رفعه رافع لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومر) تراجم
 البخاري على هذا الحديث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أحرمه البخاري من طريق
 ابن جريج عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
 ومسلم عن ابن عبيدة عن الزهري وهما معا عن عمر عن الزهري وفيه قصة
 (وأخرج) أبو داود والبيهقي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده عن عبد الله بن عمر رفعه لا يورث أهل ملتين شتى (وأخرج)
 الترمذي من حديث ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر (وأخرج) البيهقي
 من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشامي عن ابن جريج عن أبي
 الزبير عن جابر بن عبد الله عن عامر بن شريك عن أبي جابر عن جابر
 بن عبد الله عن علي بن حابر قال البيهقي والموقوف أسبه (وأما) حديث عمر فرواه
 مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر قال لا يرث أهل المال ولا يرثون
 أحرمه البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يرث المسلم الكافر أحداهما هذه
 الآثار روية قال عمر بن الخطاب وريد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
 وجمهور التابعين بالخيار والعراق ومالك والشامي وأبو حنيفة وأحمد
 وداود وعامة العلماء (وقال) جمهور العلماء من الكافر معادس جمل
 ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه

(بيان المحر الدال على أن القاتل لا يرث)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا
 ولا يرث أولي الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(قال) وبه نأخذ ليرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا لامن الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بالفظ ليرث قاتل عمدا
ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب بالفظ ليرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
القاتل شيئا (قات) وهو منكسر (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر بن عياش عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر ليرث القاتل لا خطأ ولا عمدا (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا ليرث القاتل عمدا ولا خطأ
شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أيمار رجل قتل
رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منها وأما امرأة قتلت رجلا
أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها معها وإن كان القاتل عمدا فإلا ود إلا أن
يعفو أو أياها المقتول فإن عفو أو فلا ميراث له من عقاله ولا من ماله قضى بذلك
عمرو وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يرث أهل مله من المرأة ترث من
دية زوجها أو ماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا
فإن قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كالموقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وإن يرث
قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فإنه يرفعه لو كان ثابتاً لكانت الحجة فيه

لكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد له آخر لا يعارض له وإذا لم يثبت فلا يرث
 لا عهد ولا خطأ أشبه به يوم لا يرث قاتل من قتل انتهى (قلت) وهذا الذي
 فهمه الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
 أصحابنا وأئمة وأعلامه ولا يمكن يؤخذ من سياق البيهقي أنه خالف الشافعي
 في هذا وإن الحديث ثابت عنده لأنه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفة
 وكذلك قال غيره أنه صدوق ويكنى أباسعبد المؤمن ولهم محمد بن سعيد
 الطائفي رجل آخر ضعيف يذكرون له خبر ولا روايته له عند الجماعة وإنما يشبهه
 به لانعاق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صحيح سماع
 عمرو عن أبيه شعيب وسماع شعيب عن جده عبد الله وكل من عمرو وشعيب
 صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في دوائمه من السنن لأنه إذا قيل
 عمرو عن أبيه عن جده يشبه أن يروى به محمد بن عبد الله وأبست له صحبة
 فيكون الخبر مرسلًا وإذا قيل عن جده عبد الله زال الإشكال وانصل
 الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال عمرو في هذا الحديث
 عن جده عبد الله فتبين من سياق البيهقي أن الحديث عنده ثابت بخلاف ما
 قاله الشافعي فتأمل ذلك وانصف رحم (اعلم أن القتل الذي يمنع الإرث هو
 الذي يتعلق به وجوب التعاصي أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما
 كإتلاف سبب أو بقتل شخص لا يوجب التحريم لأن حرمان الإرث عقوبة
 فمعلق به ما يتعلق به من العقوبة وهو التعاصي أو الكفارة والشافعي
 رحمه الله يعلقه بمطالقات القتل حتى لا يرث عنده إذا قتله بقتل أو رجم
 أو كان القتل بسبب قاضية فحكم بذلك أو شاهدًا فشهد به أو باغيًا فقتله أو شرب
 عليه سببًا فقتله دغما كل ذلك يمنع الإرث عنده وهذا لا معنى له لأن
 الشارع أوجب عليه قتله أو إتيان قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
 العقوبة بعد ذلك ولقد لا معنى لهذا القول سائر عقوبات القتل فكذا
 الحرمان والله أعلم

(مراتب العصبية)

(اعلم) أن العصبية من يأخذ بجميع المال عند انفراد أو ما أبقتة الأفراد من
 ثلثه وجوزد عن ثلثه الأفراد من ثلثه وهو ما يسمى بالثمن لا يفيد إلا على

تقدير أن يعرف الورثة كلهم وإن لم يعرف من هو العصبة منهم ويكون
تعيينها بالحقكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (مذقول) العصبة نوعاً نسبياً
وسببياً (فالنسبية) ثلاثة أنواع عصبة سببية وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه
إلى الميت أي وهم أرباب أصله أي جده وأبوه وأب جده
وعصبة بغيره وهو كل أي فرعها البصب أو الثلثان ومن عصبة
بأحوالهم وعصبة مع غيره وهو كل أي فرع عصبة مع أي أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسببية) مولى المأمة وليس إلا أي عصبة سببية لكن
تبعاً أو حكماً في حق الإرث فقط وأولاهم بالمصوبة حر الميت وأبوه
وغيرهم محبسون هم والولد الدكر مقدم وإن الأب ابن لأمه يوم مآمة ثم
أصول الميت وإن ملوا وأولاهم به الأب وأجداد الأتري أي يوم مآمة
في الولاية بعد عدم الأب وقدم على الأخت وفيه وكذا في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة وبه أحد الأمام ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن
الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم الأعمام ثم الأخ لأب ثم الأعمام
المحد ثم المفق وهو آخر العصبان وإذا لم يكن لأب في عصبة من النسب
فالعصبة مولاة الذي اعتمه فإن لم يكن مولاة فعصبة عصبة المفق وهو المولى
على الترتيب (ابن حبه) عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم ألقوا العرائض بأهلها فما بقي فهو لولي رجل
ذكر كدارواه البخاري من طريق هلال بن علي (قال) أبو محمد البخاري
سمعت أبا حنيفة عن طاوس صحيح متصل كتابي صحيح ربيع حدة أبو
حمزة خالد بن أسد الأصبهاني عن والد أسد بن مالك قال سمعت عبد الله بن
داود قول قال قال لابي حنيفة من أدركت من الكبراء قال العاصم وصاوسا
وعكرمة ومكولا وعبد الله بن دينار والحسن البصري وهشام بن دينار
وأبا البراء وعطاء وحماد وإبراهيم والشعبى ورافع وأما إمامهم (قلت) وماب
طاوس بعد ستة وست ومائة وكان سبب الإمام أذاك قريب الأتري ولا
يحال إلا كافر في سماع الإمام (واخرجه) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن طاوس عن أبيه والشيخان
والطحاوي من طريق روح بن القاسم عن ابن طاوس والطحاوي أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والنوري ومعمرو البيهقي من طريق ابن جريج
كلهم عن ابن طاوس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
بالإرسال وإليه أشار الترمذي بعد أن قال هو حسن وذكر أن بعضهم رواه
رسلاً وذكر النسائي أن المرسل أشبه بالصواب وقوله لأولى رجل ذكر قيل
هو تاركه وقيل للاحتراز من الخنثى فقد أطلق عليه الاسمان وقيل نبيه به
على معنى اختصاص الذكور به بالتعصيب التي لها القيام دون الإناث
وجاء في رواية فلا أولى عصبته ذكره كذا يوجد في كتب الفقه (قال ابن
النجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال النذري وابن الصلاح
فيما بعد من الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية فإن العصبته اسم للجمع
لألا واحد (وايكن) قال المحافظ قد روي في الصحيح من حديث أبي هريرة
أيما أمرئ ترك مالا فليتركه عصبته من كانوا في عمل الواحد وغيره (قلت)
وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه الحق والفرائض
بأهلها فالبقت فلا أولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي الحقوا
المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن
الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب
الله فامترك الفرائض فلا أولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
فذهب قوم إلى أن رجالات وقرن بناته وأخاء لاييه وأمه وأخته لاييه
وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلا تخيه لاييه وأمه دون أخته لاييه وأمه
واحقوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضاً لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
معها أخت وعصبته كان لابنته النصف وما بقي فللعصبته وإن بعدوا واحقوا
في ذلك أيضاً بحديث معمرو عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
قال قال الله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
قال ابن عباس فقلتم أنتم لها النصف وإن كان له ولد (وخالفهم) في
ذلك آخرون فقالوا بل للابنة النصف وما بقي فبين الأخ والأخت للذكر مثل
حظ الأنثيين وإن لم يكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
وللأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معنا عندنا والله أعلم فأبقت
الفرائض بعد السهام فلا أولى رجل ذكر كعامة وعم فالباقي للم دون

العمة لانهما في درجة واحدة متساويان في النسب وفصل العم العمة في ذلك
 بان كان د كراهه ذامعني الحديث وليست الاحت مع أحبيها بداحين
 في ذلك والدليل على ما ذكرناهم وداجموا في بنت و بنت ابن ابن ابن
 لابنة المصنف وما بقي من ابن ابن و بنت الابن لانه ذكر مثل خط الابن
 ولم يجعلوا ما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما لبثت العرائض فلا تولى رجل د كره على ذلك انما هو على غيره
 فلما بنت ابن هذا خارج منه باتفاقهم و بنت ابن العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم ادخلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم احتلوا في
 الاحت مع الاخ وقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 و بنت الابن بطريق في ذلك لم يخط ما احتلوا فيه منه على ما اجمعوا عليه
 ورأينا الاصل المتفق عليه ان ابن الابن و بنت الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما لانهما لخط الاثني فادا كانت معهما بنت كان لها المصنف
 وكان ما بقي بعد ذلك المصنف بين ابن الابن و بنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما بنت وكان العم والعمة لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فادا كانت هناك بنت كان لها
 المصنف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة وكان ما بقي بعد نصيب البنت
 لادى كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما بنت كان المال بينهما لانهما لخط الاثني
 فالطريق على ذلك ان يكونا كذلك ادا كانت معهما بنت ووجب لها المصنف
 المال بحق ورض الله عز وجل لها ان يكون ما بقي بعد ذلك المصنف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت واسا وطرا على
 ما ذكر من ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى عنه ان عن أبي قيس عن هرييل بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن امرأة واسه اس وأخت
 لاب واب وما لالا لانه المصنف وللأخت المصنف ثم قال ان ابن عبد الله فاه
 سبتا معا فأباه الرجل فقال عبد الله لقد صلتا ادا وما أنا من المهتدين ولكن
 أقضى فيها عاقبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لالة المصنف ولابنة

الابن السادس تسكيلة لثلاثين وما بقي فلا تحت (وروي) سفيان أيضا عن
 مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
 لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عنها ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
 وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة
 النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن
 شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه والحاكم بخبره وليس في حديث البخاري ذكر سليمان بن ربيعة
 (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
 الفقهاء بالذال وهو مخبر يفني به ما يحافظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأنحوات من قبل الأب مع البنات
 عصبة فممن مع البنات في حكم الذكور من الأخوة من قبل الأب (قلت)
 ليس في هذا تخصيص الأخ لأب بل الأخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
 يقال فيه بيان أن الأنحوات مع البنات عصبة وهو قول جماعة من الصحابة
 والتابعين وعوام فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
 الطحاوي فصار قوله فما أبقى الفرائض فلا أولى رجل ذكر لأنه عصبة ولا
 عصبة أقرب منه فإذا كانت هناك عصبة هي أقرب من ذلك الرجل فالمسال
 لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبية إلى
 الميت كالأخ والعم فإن الأخ أقرب من العم والعم وابن العم فإن العم أقرب
 من ابن العم ولو كان أولى هنا بمعنى أحق لبقى الكلام مبهما لا يستفاد منه
 إثبات الحكم إذ كان لا يدرى من الأحق من ليس أحق فعلم أن معناه قريب
 النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
 حتى لا يخالف حديث ابن مسعود هذا ولا يضاده وسبيل الآثار أن تحمل
 على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا تحمل على التناقض والتضاد ولو كان
 حديث ابن عباس على ما جمعه عليه المخالف لنافا لوجب على مذهبه أن يصاد
 به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الأسناد صحيح
 الهي وحديث ابن عباس مضطرب الأسناد لأنه قد قطعه من ليس يدون
 من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محمولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض المحاملة حديث ابن مسعود لا يضر اب الاساد
 في حديث ابن عباس وصحة الاساد في حديث ابن مسعود وأراد
 عن قطعه مسعود ان فاه لم يدكر ابن عباس في روايته وأراد عن ربه روح
 القاسم على ما تقدم وسبق قول الدسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم قال)
 الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
 وله أخت فلها نصف ما ترك وهو الوالدان ورث الله الأخت اذا لم يكن ولدا فالحجة
 عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال أيضا وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقد
 أجمعوا جميعا على ان الوتركت بآبائها وأخاها لآبائها كان لآبائها نصف
 وما بقي فلا ذبح وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد إنما هو على ولد
 يحوز كل الميراث لا على الولد الذي لا يحوز كل الميراث فالنظر على ذلك ان
 يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فاه نصف ما ترك
 هو الولد الذي يحوز جميع الميراث لا الولد الذي لا يحوز جميع الميراث وهو
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

(توريت دوى الارحام)

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون دارحم وثمته ثلاثة
 انواع قريب دوسهم وقريب هو عصمة وقريب ليس هو يدى سبهم
 ولا عصبة والكلام على هذا الاخير فهم يرتبون عند عدم الدوسين الاولين
 وهو قول عامة الصحابة غير يدين ثابت فاه قال لاميراث لدوى الارحام
 بل يوضع في بيت المال وبه احدث مالك والشافعي على ان كثر من اصحاب
 الشافعي منهم ابن شريح طالعوه وذهبوا الى توريت دوى الارحام وهو
 اختيارهم لما تولى في زمانه افساد بيت المال وهروء في غير المصارف
 وترتيبهم في الارث كترتيب العصبات فيقدم فروع الاب كاولاد الامات
 وان سعلوا ثم اصوله كالاجداد العاسدين والمجندات العاسدان وان سعلوا ثم
 فروع ابويه كاولاد الاخوات وبسات الاخوة لام وان سعلوا ثم فروع جدية
 وجدته كالعمات والاعمام لام والاحوال والمخالات وان سعلوا ثم فروع
 اربعة اصناف (وروى) المحور حانى عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان
 اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان الفروع اقرب كما في العصبات

« (دعوى الخلف والجواب عنه) »

(احتج) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهيب بن جرير
حدثنا شعبة عن ابن المنكر عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا مريض فتوصاً ونفخ علي من وضوئه فقلت اعسايرتني كلاله
ويكرب الميراث فبرأت آية العرائص (قلت) أخرجه الشيخان وأخرجه
الباقون بمعناه ولا يمكن عدم كدوى الارحام في هذه الآية لا يدل على
عدم استحقاقهم طاماً لم يذ كرواني هذه الآية وقد كرواني موضع آخر
من الكتاب والسنة كالحجة طاماً من أهل الارث وان لم تد كرني هذه الآية
وكالمصيبة لاد كرلم في آية العرائص ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل
هم متفقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) د كر البيهقي حديث أبي
امامه ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث (قلت) لادلالة
في هذا الحديث أيضاً على مدطاه لان الادلة قامت على ان ذرى الارحام
أيضاً ممن أعطاهم الله حقهم (ثم) د كر حديث زيد بن أسلم عن عطاه بن
يسار في العمة والحالة لا أرى يرل على شيء لاني لهما (قلت) وهكذا رواه
الطحاوي عن طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن الجهم كلاهما
عنه (ورواه) أيضاً من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم (ثم قال) البيهقي
وروى نحوه أبو داود في مراسله عن القعني عن الدراوردي عن زيد عن
سطاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو بصير
ضراس عن زرارة عن الدراوردي واصله بد كر أبي سعيد (قلت) قد اختلف
في هذا الحديث وروى مراسله كبراً وب (وأخرجه) الباقين في سننه عن زيد
اس اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أحد له حاشيتا وأيس
في سنده عطاه (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وان أبي شيبة في مصنفيهما عن
أبي بصير حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قد كر (وعلى) بقدير صحة معناه
لم يرل على فيه هاشي في ذلك الوقت ثم يرل عليه وأولوا الارحام بعضهم أولى
بعض وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له ولا يورثان
بهكس هذا ادلوت قدمت الآية ما قال عليه السلام لا أرى يرل على شيء
(ود كر) عند الحق في هذا الحديث في أحكامه وقال في آخره قال أبو داود ومعناه

المجبر بفتح الواو وحده
المشدة اه

لاسمهم لما واكر يورثون الرحم (وقال) الطحاوي يجوز ان يكون قوله
 لاشي لما أي لا فرض لما معي كما عبرهما من النسوة اللاتي يرثن كالبنات
 والاخوات والمجندات فلم يبرل عليه شيء وقال لاشي لما على هذا المعنى
 (وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن صرد الخ وسكت عليه وقد قال
 الذهبي في مختصره ضرار منهم انتهى وقال الساقى متروك الحديث وكان ابن
 معين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن خبرني
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والمخالاة وسكت فبرل عليه جبريل وقال تخدم من جبريل أن لا ميراث
 لها (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى المستدرک لما ذكرناه من كونه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أثر عن زيد بن طريق عن محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الرباد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الاح
 لأن ثم برجه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت أنه يحدث
 عن الصنفاء وابن أبي الرباد صنفه الساقى وغيره وقال ابن حبان
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن هرم عن عبد الرحمن بن حنبل الرقي أخيه عن مولى لعريش
 كان قد بع ما قال له ابن مرسى قال كتب جالساً عند عمر بن الخطاب لما صلى
 الظهر قال يا برهان لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة فسأل عنها
 ونسختها فيها فأني به برهاناً برة وراودح فيه ما في ذلك الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حنبل
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسى غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم سمع أباه كثيراً يقول كان عمر يقول
 عجبا للعمة تورث ولا ترث (قلت) هذا منقطع فان أبا بكر لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بن الخطاب ورواية المدني أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سجد كقرينا ورواية المدني

قوله مرسى بكسر
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بتوريق الثناء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأنه
 بعد ما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 وهم على محوه
 ودعا بتور الخ اه
 ويرافق المنة
 وزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالصحة
 * (ومما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عدة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثورى واللاء طاب الله كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسم بن حبان قال توفي ثابت الدحداح وكان اباؤه والدي ليس
 له أصل يعرف به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى هل
 تعرفون له ويكم نسبا قال لا يا رسول الله وقد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أبا لهيب بن عبد المذرى ابن أخته فاعماه ميراثه (وروجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث أبا لهيب من ثياب برجه التي بينه وبينه فثبت
 بذلك مواريث ذوى الارحام ودل سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عن زوجة في حديث عطاء بن يسار السابق عن العمة والحالة هل لها ميراث
 أم لا انه لم يكن يرسل عليه في ذلك ومما تقدم شئ فثبت به تاخر حديث واسع
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصار باسحاله (وقال) البيهقى ان الشافعى
 احاب عنه في القديم وقال ثابت توريث يوم - - - قبل ان يرسل العرائض
 (فان) ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال وقال بعض اصحابنا
 الرواة لعلم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من
 جرح أصابه ثم انه نص به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن حاتم بن حمزة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم انى مر من مروى فركبه - - - انصرف من
 حمزة ابن الدحداح ويحسن حوله (وقال) ابن الحورى في الكشف اشكل
 الصحيحين اختلعت الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال
 آخرون بل جرح وبرى ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الحديث وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قاله ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم حديث عطاء بن يسار أيضا منقطع عن حماله
 أولى يثبت المنقطع فيما يوافقه من محالهم ومما يوافقه

* (ومن جهة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد البيرى والبيهقى من

قوله ابا بقر
 الهمة وكسر
 المنة الموقية
 وتشديد الياء اه

قوله مروى
 يصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اه

قوله غرب بوزن سهم
وهو الذي لا يدري
راميه اه

طريق قبيصة كلهم عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي
ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال (ولفظ) قبيصة كتب
عمر الى أبي عبيدة أن علموا غلمانكم العوم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يجتمعون بين
الاغراض فجاء سهم غرب فاصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فمكتب في ذلك أبو عبيدة الى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وسكت
اليهقي عليه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي واليه
ذهب أكثر أهل العلم

» (ومن حجة الامام) *

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العقيلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم بن معديكراب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى * (قال) شعبة ورجعما قال فاني ومن ترك
مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا انه قال أرث ماله
وافك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عانه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا انه قال عن بديل سمع علي بن أبي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد عن بديل
(وأخرجه) اليهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائذ عن المقدم (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عياش عن يزيد بن جابر عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له
افك عنيه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يفك عنيه ويرث ماله
(قلت) اشار اليهقي والمنذري الى ان هذا الحديث قد اختلف فيه كما
تري فمارة عن راشد بن سعد عن المقدم وتارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله عانه أي
عانه لم يندفت
الياء ومعناه الاسر
وقوله عنيه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
معناه اه

المقدام وتارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدام وتارة عن راشد بن سعد
مرسلا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوي (قلت) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدام ومن ابن عائذ
عنه قال طريقان محفوظان والمتنان متباينان (وذكر) الدارقطني في علله
أن شعبة وحماد وأبراهيم بن طهمان ورووه عن يديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدام وأن معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر أبا
عامر وراشدا والمقدام (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه وان كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
وترى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وما) ذكره أبو
داود صريح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسمع
وراشد قد سمع من هو أقدم من المقدام كما وفي وثبان فيحمل على أنه سمعه
من المقدام مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ
وبه يظهر للنصف أن قول من قال انه ليس فيه حديث قوي محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقدر ويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن أبيث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال واث
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكر
حديثنا شريك عن أبيث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه كما
ترى وليث هو ابن أبي سليم غير محتج به (قلت) الامر في أبيث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله أن يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدام وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جريج
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي فاعم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو ليس

بالقوى والمحفوظ موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلا (قلت) الرفع
زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) الحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط
الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضا مرفوعا وقال حسن (وقال) الطحاوي
حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو طاهر عن ابن جريج فذكره مرفوعا وحدثنا
إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو طاهر فذكره بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة المكي حدثنا أبي
حدثنا هشام بن سالم عن ابن جريج فذكره بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
وأراه قد رفعه وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
للذهبي قواه ابن معين وقال في المختصر قواه غيره ما وفي التهذيب للمعتمد
صدوق له أو هام

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك عمة وخالة فقال هل
تدرون كيف قضى أمرهما قالوا لا قال والله اني لا أعلم الناس بقضاء أمريهما
جعل العمة بمنزلة الاخ والخالة بمنزلة الاخت فأعطى العمة الثلثين والخالة
الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله بن عمر
جعل للعمة الثلثين وللخالة الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن بن عمر مثله
وحدثنا علي حدثنا عبد الله أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
الشعبي قال أتني زياد في عمة لأم وخالة فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى ان تكون صحيحة
(قلت) ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عباس عن عاصم عن زيد عن عمر انه قسم
المال بين عمة وخالة فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستذكار لمختلف أهل
العراق انه ورثهما واختلفوا فيما قسمه لهما (وفي) المصنف أيضا حدثنا
وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن عمر قال للعمة الثلثان وللخالة
الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن بن عمر ورث العمة

الثلاثين والخالة الثالث حدثنا ابن ادریس عن الاعشى عن ابراهيم قال
كان مريوث الخالة والعمة اذ لم يكن غيره سما وفيه ايضا عن ابن جريج
انحرفني عبد الكريم بن ابي الخارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن
مروان انه كتب مورا الى امرأ الشام ان اعطوا ديتة الخالة انما الخال والمدة في
صبي رعي بسهم فقتله وليس له الا خال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو
ابن هرم عن جابر بن زيد ابي الشعثاء ان عمر قضى للعمة الثلاثين وللخالة الثالث
(فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضها انه ورث ذوى الارحام
وقد قدمنا في رواية المدنيين من الجاهلية والانتفاع (وقد) روى مثل
ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضي الله عنهما (اخرج) الطحاوي
من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت أف كان علي
يعقل ذلك قال كان علي أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
الطريق الا ان عنده حصين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
ادريس عن الاعشى عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان
الخالة والعمة اذ لم يكن غيرها (واخرج) الطحاوي من طريق حبان
الجمعي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وابنته ومولا قال
سويد اني بحال من عند علي اذ جاءته مثل هذه الفريضة فاعطى بنته
النصف وامرأته الثلث ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من
طريق شريك عن جابر ابي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان علي يرد بقية
الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قلت) أبو جعفر هو محمد بن
علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
ابن مسعود للعمة الثمان وللخالة الثلث قال شعبة فقلت أسمعته من
ابراهيم قال هو أول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن الغيرة عن ابراهيم عن
عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخالة والمدة (ومن) طريق سفيان
عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال اتى عبد الله بن مسعود في اخوة
لام وأم فاعطى الاخوة من الام الثلث وأعطى الام سائر المال وقال الام

عصبه من لا عصبه له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع
 ذلت الصواب ولا على אחوات لا تب مع اخن لا ب وأم ولا على امرأة
 ولا على جدة ولا على روح وهؤلاء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد ورثوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبه فان كان الى التعاليد فله
 هؤلاء اولى وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا
 ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى الطرقات فادرايا العصبه يرثون اذا
 كانوا اربابا بعصبهم اذا كان له من القرب ما ليس كبعصه كان بذلك القرب
 اولى بالميراث من هو ابعد عنه وكان المسلمون اذا لم يكن لليت عصبه يرثونه
 جميعا فاذا كان بعضهم اقرب اليه من بعض فالطريق على ان يكون من قرب منهم
 اولى بالميراث من هو ابعد منهم من المتوفى من المسلمين ثبتت بالاطراف ايضا
 ما ذكرنا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى
 * (بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة اولى بالميراث

من الرعم التي ليست بعصبه) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت جرة أعتقت
 بمواكسات وترك بنتا وأعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم النصف وأعطى
 ابنة جرة النصف كدارواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة
 العدل (وأخرجه) السافى وابن ماجه من حديث ابنة جرة وفي اسنده ابن
 أبي ليلى القاصي وأعله السافى بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق
 الرسالة (وأخرج) الهقي من طريق شعيبه عن الحكم لمطهر عن أبي
 صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال
 حدثنا علي بن زيد أخبرنا عنه أخبرنا ابن الأرك أخبرنا ابن سنان عن
 الحكم وسافه (ثم) ساق الهقي من طريق سفيان عن منصور بن حبان
 الاسدي عن عبد الله بن شداد أن امه جرة أعتقت وذكروا (ورواه)
 الطحاوي عن علي بن زيد عن عتبة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال)
 الهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه
 سفيان عن سلمة بن كهيل قال انتهى الى عبد الله بن شداد هو ابن المساد
 يحدث القوم وهو يقول هي أختي فسألتهم فقالوا ذكر أن مولى لعت جرة

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي
وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والمحدث منقطع (قلت) بل هو
أخوها لأنهما قد أخرج ابوداود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أقدرون
ما ابنة حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرج) الطحاوي من طريق ابن
المبارك أحمد بن جبر بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي
فزارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي
من أمي كانت أمها اسماء بنت عيسى الخنعمية (وقال) ابن سعد في الطبقات
أم عبد الله بن شداد سلمي بنت عيسى اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت له
عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد تزوجها شداد بن المساء فولدت له عبد
الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث
أن اسمها امامه (ورواه) أحمد في مسنده من طريق قتادة عن سلمي بنت حمزة
(و) مصنف ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني
من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة
حمزة وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم)
قال البيهقي وهوؤلاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي المعتقة (وقال)
ابراهم الفضي توفي مولى حمزة وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة
النصف طعمة ونقص النصف فهذا اعطاء وقد قال شريك تقوم ابراهيم هذا
القول تقوم الا ان يكون مع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده ابوداود في
المراسيل عن ابراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا همد
حدثنا ابو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن ابراهيم فسأقه مثله
(ثم) قال وهذا عهدنا كلام فاسد لان ابنة مولى ابنة حمزة ان كان وحب
لها جميع ميراث ابيها ابراهيم فحال ان يطعم ابي صلى الله عليه وسلم شيئا
قد وجب لبنت حمزة وان كان ذلك لم يجب لها كله وانما وجب لها نصفه
فما بقي بعد ذلك النصف راجع الى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال
ماد كرا ابراهيم في ذلك وثبت ان ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
ابنة حمزة كان بالميراث لا بعيره (فقد) دلت هذه الاثار أن مولى العمارة
اولى بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد رجعهم الله تعالى (وقد) روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
(قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة اخبرنا ابن المبارك اخبرنا
فما روى الحكم بن عتيبة قال قضى علي في أناس منا فيمن ترك بنته ومولاته
فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رأيت المرأة التي ورثها علي
من أبيها النصف وورثت مولاتها النصف

(ميراث المتلاعنين)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال إذا قذف الرجل امرأته فالتعن
أحدهما توارثا لم يلزم إلا آخر ويفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وعنه) البخاري في الصحيح من حديث فليج عن
الزهري عن سهل أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه بغيرت السنة
بعد فيهما أن يفرق بين المتلاعنين وأن يرثها وترث منه

(ميراث ولد الملاحنة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ميراث ابن الملاحنة الأم وولدها
هم ورثته وإن كانت الأم وحدها فله الميراث كله وإن ماتت أمه ثم مات بعد
ذلك فاجعل ذوى قرابته من أمه كآبائهم يرثون أمه كأنها هي التي ماتت وإن
كان أخا فله المال كله وإن كانت أختا فلهما النصف وإن كان أخا وأختا
فالثلثان للأخ والثلث للأخت وإن كانتا أختين فلهما الثلثان كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ابن
المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا له قال إبراهيم لهما الثلث وما
بقي للأم فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه قال الأم عصبية إذا عصبية فادترك ابن الملاحنة أمه
كان المال لها فإذا لم يترك أمانته نظر إلى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو الشامي قال
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاحنة لأمه ولورثتها من
بعدها (وأخرجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به انه احتج فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست بما تقوم بها حجة (قال) البيهقي أظنه أراد حديث مكحول وحديث عمرو بن شعيب (قلت) ظاهر حديث مكحول ان جميع ماله لأمه في حياتها ولا ثمها ولورثتها ان كانت أمه قد ماتت وإلى هذا ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضا ولا يضره الارسال فانه لا يعيب الحديث عندنا والعمل عليه عند السلف (وأما) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه فهو مثل حديث مكحول قد أخرجه أبو داود في سننه والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه نظر (وقال) المذري ليس بمشهور (قلت) هو أخو سليمان بن موسى ذكره البخاري في التاريخ ولم يتعرض له بشيء وليس له ذكر في كتب الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي وثقه دحيم وفي التهذيب للحافظ هو صدوق (وأخرج) أبو داود في المراسيل من حديث جواد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عبد الله عن رجل من أهل الشام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولدا الملائكة عصبة أمه (وأخرجه) البيهقي من طريق الثوري عن داود بن أبي هند حدثني عبيد الله بن عبيد الأنصاري قال كتبت إلى أخ لي من بني زريق أن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بولدا الملائكة قال قضى به لأمه قال هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه

دحيم كزير

هـ (بيان الخبر الدال على عدم ثورث من ليس بعصبة ولا رحم

وان الرجل اذا لم يجد ذاقراية فليضع ماله حيث أحب) هـ

(أبو حنيفة) عن الميمون عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود انه قال يا معشرهمدان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (قال) وبه نأخذ اذا لم يدع وارثا فأوصى بماله كله جاز وهو قول أبي حنيفة (وأخرجه) الطحاوي فقال حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعشى عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود فذكره وزاد قال الأعشى فذكر ذلك لأبراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شرجيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
 عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائبة
 يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شرجيل مثله
 (وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو عن عبد الله بن وهب
 (وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
 قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عبدا هو أعتقه
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفظ أبي داود
 أن رجلا مات ولم يدع وارثا إلا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فأصح) به الخالف وقال
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأهل
 (والجواب) أن عوسجة هذا ليس بميراثه هو وقاله أبو حاتم الرازي وقال
 البخاري عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يسمع وعلى
 تقدير التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأهل
 وإنما فيه دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الخيال أنه قال هو
 وارث من لا وارث له (وقد) يحتمل وجوها (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
 ورثه أياه بالميت عليه من الولاء (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
 إليه ماله بالرحم وورثته به لا بالولاء (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
 كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
 ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
 وسلم أطعمه المولى الأسفل لفقره كما أن للامام أن يفعل ذلك فيما في يده من
 الأموال التي لأربها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر
 أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتمل هذه التأويلات
 التي ذكرنا لم يكن لأحد أن يجعله على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه إمام
 كتاب وإمام سنة وإمام أجماع وقد روى نحو ما من هذا فيما أخرجه أبو داود
 من طريق الهاربي عن جابر بن أبي جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن عندي ميراث رجل من

الازدول است أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب فالتس أزد يا حولاً قال
فأنا بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب
فالتس أزد يا حولاً قال فأنا بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا
أدفعه اليه قال فانطلق فانظروا أول نزاعى تلقاه فادفعه اليه فلما ولى قال على
بالرجل فلما جاء قال انظروا كبر خراعة فادفعه اليه (وأخرجه) النسائي
مسنداً ومرسلاً وقال جبريل بن اسحاق بن ابي القوي (وأخرجه) أبو داود
أيضاً من طريق شريك عن أبي بكر الاسجري هو جبريل بن اسحاق بن ابي
نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً مرة يقول في هذا الحديث انظروا
أكبر رجل من خراعة (وأخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله اعلم على ما قوله يحيى بن آدم
في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا من كتابه ومنه وبقية ما وقع انتقاؤه مما
وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الاثمة المجتهدين وعن مقاديرهم العارفين من
وصفة التعصب والغل وذلك مما تقدم استخراجه من المسانيد الاربعة
عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
مما اردناه ولا يرضاه ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
المنازعه بل ذكرنا مبالغ علمنا بحركين البحث عنه المصحح ما قلناه او المبالغ
له ولا ايضا قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما للامام رضي الله عنه ولعل
غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذا امر اعظم من ان يحيط به
البلوغ المجهد واثبت فيه ما ثبت لدى ووصل علمه الى ولم نستترع شيئاً
من تلقاء نفسه هلى ان التفاصيل في شكل ذلك متعذرة او متعسر
والدواعي غير متبهة ولا متيسره وغربتي عن الاوطان لا تدرى مدينة
ومغمرة وانت ايمس الناظر تأمل فيه بعين الانصاف والتباعد عن
الهصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقفاً على احد
حتى يغلق بابيه على المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فاني
الاحسان فيه والاصابة فلا يفوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعثر على

الصواب والدعاء لا تخيبك المسلم بالعفو عن التقصير والاسهاب وتوفير
 الاجر واجزال الثواب وتحسين العاقبة والمسايب فان دعاء المسلم لا تخيبه
 بظهور الغيب مستجاب والله اسأل ان يجعل ما حررتة خالصا لوجهه الكريم
 وموجبا للفوز بالرقى في أعلى درجات النعيم وان يتجاوز عما فرط منى
 فى الكلام فى المناقشة مع الاثمة الاعلام وان يخلصنى وأحبائى
 والمسلمين بزيد الرضا والغفران وهو حسبي وعليه التكلان
 وله الحمد على آلائه وصلاته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه وأحبابه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تحريره فى
 مدة أربعة أشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لعاشان بقين من شهر ربيع
 الاول من شهر سنة ١٩٧ هـ
 هجرية بمنزلى بسوية
 لالامن مصر جرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام بانه
 وكرمه
 امين

بقول المتوسل بصاحب التلاوة ومضان حلاوه ان احسن ما تنفع به
 احياء الطروس هودجواهر جلال الله القدوس والطف ما تنفع به
 الارواح والنفوس فلا تدور الصلاة والسلام على مطلع البدور ومظهر
 الشمس سيدنا محمد الذي اطرب المسامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين رووا لنا آثاره ونقلوا اليها سننه وأخباره فعليه وعليهم أتم
 الصلوات وكامل التسليمات ماجرى برأع على حقيقته وتليت أحاديث
 شريفه * (وبعد) * فهذا سفر اسفرن بدور محاسنه ويزغت شمس
 احاسنه وسطعت افواره البهيه بامداد اخبار خير البريه الموسوم بمقود
 الجواهر المنيفه فيما استدل به الامام ابو حنيفه ج مع الامام العالم
 العامل اوالاوذعي الجيهن الكامل سلالة الطيبين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى أفاض الله على ضريحه الغفران والرضا ناله لقاؤا فاد
 ووفى بالمراد وأجاد أبحاثه رائقه وأبرادته فائقه قد هنعن استاده
 بانس الاتصال وأرسل منته بحمد الأرسالي ينبي عن ذكاه فهاذه
 لا تذكر عندها ذكاه ويخبر عن مضيئه فذكره تزدري السيف في المضاه
 فهو كتاب أي كتاب درر ولاكنه من هباب

كتاب لويباع بالفاعين * لما وقت بعين من هبونه

قد سعي في طبعه لهوم نفعه قوم كرام وجمع نفعهم كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم البخاريين والسيد محمد
 يحيى السعدي والسيد علي عبد القادر الهوريني الكتي بمطبعه
 المتوكل على ربه السيد المعيد حضرة معوض أفندي فريد بالمطبعة
 الوطنية بثمر سكندرية في ظل ذي السعادة البهيه والسيادة العلية
 ولي نعمته ناسعة الخديوي اسمعيل حفظه وأنجاه المولى الجليل
 وقد خدمت تهميمه مع فتور القريحه مصطحبا أعز الاحباب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والهميا ولما تم بحمد ذي الجلال أرخت
 حسب الحال فقلت وبالله تعصير أطلت

دلائل رافت من عقود الجواهر * وحجة فقه كالجوامع الزواهر
ومورد أخبار روتها آئة * فروت صدورنا من بحور المصادر
وسرد أحاديث تعمن منها * بنقل صحيح عن رجال أكابر
بجلاها علينا المرتضى في فعاله * محمد ذوالفيض الوفي نسل طاهر
فأصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وأمسى بقاب أجد الوصف عامر
وأونه يروى المسانيد مرسل * عن الثبت مرفوعا إلى قول جابر
أدار كؤسا في المباحث قد صغت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصح أقوالا تدل المذهب الامام السري النعمان زاهي البصائر
فكم واصل الايام في طيب وصله * وبان يجنن في الدجنة ساهر
وكم صرف المهمات كتبها وشاقه * صريف براع في رحيب الدفاتر
فتلك اللآلئ لا لآل تفسد * بأرض قلوب بالصفاء مواطر
ولما بدت بالطبع قات مؤرخا * دلائل رافت من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦

سنة ١٢٩٢

2510

1/1

